# الوطن الصّعب
# الدّولة المستحيلة

حوارات بين

كريم بقرادوني و كريم مروه

ساقها ودوّنها طانيوس دعيبس



دار الجديد

# الوطن الصّعب

# الدّولة المستحيلة

حوارات بين

## كريم بقرادوني و كريم مروه

ساقها ودوَّنها طانيوس دعيبس



دار الجـديد

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م □ صندوق بريد: ١١/٥٢٣٢ بيروت ـ لبنان □ هاتف: ٣٤٣٧٥٢ □ نضد النص: سناء سلامي وجميلة هزيمة □ ضبطه على اصوله: محمود عساف □ انشاه كتاباً: علي حمدان □ صورة الغلاف: فقرة من لوحة بريشة نوال عبود.

# تمهيد بمثابة مقدمة

بدأتْ فكرةُ هذا الكتاب، عندما قَرَّرتُ، منطلقاً من تجربتي في تلفزيون لبنان، أن أضع مشروع برنامج سياسي وثائقي، يمتد على حلقات عدة، هدفه إعادة تظهير الخطوط العريضة للحياة السياسية اللبنانية، منذ الاستقلال حتى العام ١٩٧٥، وفي خلالها تبيان أسباب عدم استطاعة اللبنانيين بناء دولة حقيقية، حديثة وديموقراطية، دولة قانون ومؤسسات، ينتمي إليها المواطن اللبناني مباشرة، من دون الاضطرار إلى المرور بالوسيط الطائفي أو المذهبي. وذلك من باب الاقتناع الشخصي بأن غياب تلك الدولة أوصلنا إلى الحرب الأهلية، فسمح أولاً بنشوبها، وثانياً باستمرارها طيلة ستة عشر عاماً ويزيد.

قلت إنني انطلقت من تجربتي في تلفزيون لبنان لأنني لمست يومها لمس اليد، من خلال موقعي كمدير للأخبار، وبعد حوالى أربع سنوات من بداية تنفيذ الطائف، أننا لم نتعلم الدرس، وعملنا، ولا نزال، على إعادة ترميم الدولة، محتفظين بالأساس الهش القديم ذاته،

بدل أن نعمل على إعادة بنائها من الأساس.

كإعلاميّ، رأيت يومها أن هذا المشروع يمكن أن يكون واحدة من الوسائل المتاحة لي، لكي أمارس، كفرد ومن موقعي المهني، مسؤوليتي عن تظهير ما أعتقده حقائق مفيدة، تؤدي عملية إعادة التذكير بها، وتبيان ترابطها، والتركيز عليها، إلى المساهمة، على طريقتي، في النقاش الدائر بشأن بناء المستقبل.

ظهرت استحالة تنفيذ مشروعي في تلفزيون لبنان، قبل أن أنتهي من وضع الخطوط العريضة له على الورق. فلم أتخلَّ عن المشروع، لكني عدَّلت في وسائل تحقيقه، وواحدة من هذه الوسائل كانت فكرة هذا الكتاب: حوار أُديره من موقع حيادي، قدر الإمكان، مع فكرين تصارعا طيلة خمسين عاماً، فانهزما معاً ولم ينجحا في إيصال مشروع بناء الدولة إلى مبتغاه. أردت أن يكون الحوار مع ممثلي تيارات. فالتقليد متشابه مهما اختلف، وصراع الأفكار يؤدي وحده، أو هكذا يفترض، إلى خلق تشكيلات الرأي العام، المؤثرة في تغليب هذا التوجه أو ذاك، من توجهات البناء السياسي للدولة. وبالإضافة إلى كونهم ممثلي تيارات فكرية، أردت أن يكونوا ممن مارسوا أيضاً الصراع السياسي المباشر، من خلال مواقعهم السياسية، وشاركوا باتخاذ القرار، أو ساهموا بتنفيذه أو بمناهضته، في مراحل الصراع



السياسي المتتابعة، وفي مراحل الحرب الأهلية الطويلة الأخيرة خصوصاً.

وهكذا رسا الخيار في النهاية على شخصيتين سياسيتين تمثلان تيارين تصارعا طويلاً ووصلا إلى حدود التقاتل، وانتهيا إلى هزيمة مزدوجة: على مستوى المشاريع وعلى مستوى القدرة على المشاركة والتأثير بالقرار.

كريم مروه، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني، قائد سياسي، مفكر وكاتب، محاور منفتح، مساهماته متعددة وأساسية في طرح التجديد الفكري والسياسي والتنظيمي داخل الحزب الشيوعي وعلى المستويين اللبناني والعربي. احتل موقعاً متميّزاً، على مدى عقود عديدة، في العمل السياسي والحزبي، سمح له بالمشاركة في اتخاذ القرار ضمن قيادة الحزب الشيوعي، ومن خلال الحزب ضمن تحالف قوى اليسار، وبالتالي ضمن التحالف الأوسع الذي اصطلح على تسميته بتحالف القوى الوطنية والتقدمية، وضمن علاقات هذا التحالف على المستويين العربي والعالمي. كان واحداً من المجموعة القيادية التي خاضت معركة التغيير خلال أزمة الحزب الشيوعي عام ١٩٦٧، وهو اليوم، بالرغم من رغبته في الابتعاد عن العمل الحزبي المباشر، يشارك في عملية التجديد والتغيير داخل الحزب بحماس كبير. وهذه التجربة الغنية تعطي آراءه وأفكاره اليوم، على مستوى ما ومن يمثل،

وزناً يفرض الانتباه، والاستماع، والنقاش بالضرورة. وهو يسعى إلى استثارة هذا النقاش بشكل دائم، وكأنه هاجس أول عنده، في هذه المرحلة خصوصاً.

أمّا كريم بقرادوني، أمين عام حزب الكتائب، فقائد سياسي هو الآخر، صائغ محترف للعمل السياسي، محاور ذكي ومنفتح، بارع في التكتيك، براغماتي إلى أقصى الحدود، قادر على البقاء في المكان نفسه والتنقل من مكان إلى آخر في آن معاً، ودائماً في الموقع المتميز الذي يختاره. مساهم أساسي في صياغة أفكار اليمين اللبناني، وفي صياغة تكتيكاته السياسية بوجه أخص، مقرب من زعامات اليمين التقليدية، عارف بأسرارها، مشارك في وضع خططها. لعب أدواراً بارزة منذ الستينات، رئيساً لمصلحة طلاب حزب الكتائب، وعضواً في مكتبه السياسي، ونائباً لقائد القوات اللبنانية خلال الحرب، ومساعداً أول، أو اليد اليمنى، لأمين الجميل وبشير الجميل وسمير جعجع، مختلفاً مع الجميع في النهاية، وأحد الأعضاء الأساسيين في فريق عمل الرئيس الراحل الياس سركيس، الوحيد ربما الذي يحتفظ له بذكرى مودة دائمة. كان محاوراً رئيسياً مع القيادة السورية والقيادة الفلسطينية، وقوى اليسار اللبناني، في أحلك ظروف الحرب، وقبل أن ينافسه على العلاقة مع دمشق العديد من رفاقه في سنوات السلم الأخيرة. أحد أبرز قادة تيار التجديد في حزب الكتائب



اليوم، العاملين على إعادة تنظيمه، وصياغة سياسة الانفتاح الجديدة التي يعتمدها.

*

بدأت العمل في الكتاب على مراحل. المرحلة الأولى تمثلت باللقاءات المتباعدة نسبياً مع كل من كريم مروه وكريم بقرادوني، وكان هدفها شرح الفكرة، واستعراض ما يمكن أن يتضمنه هذا الحوار المفتوح الذي أعرضه عليهما. وانحصر النقاش في هذه اللقاءات في المرحلة الزمنية التي سيطالها الحوار، وأيضاً في آلية العمل، لا سيما وأن فكرة أن يصدر كتاب حواري بهذا الشكل وبهذا المضمون جديدة في لبنان.

رحب «الكريمان» بالفكرة، وبأن يكون الحوار مفتوحاً، في الوقت وفي المواضيع والمضامين، وتوقفا عند المرحلة الزمنية التي كنت اقترحت أن تنتهي عند حدود إقرار اتفاق الطائف، اعتباراً مني أن مرحلة السنوات الست الأخيرة تحتاج إلى عامل مرور الزمن للحكم عليها والخروج باستنتاجات ملموسة بشأنها. لكن الرأي قُرّ في النهاية، وبعد إلحاح منهما، على أن حواراً بهذه الشمولية لا بد أن يطال المرحلة الجديدة من تاريخ لبنان السياسي، وأن يطال أيضاً قضية مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية.

فاتفقنا أخيراً على المباشرة بالحوار، وتركه يجري على سجيّته، على أن يفرض منطقُه الخاص، الذي سينشأ

خلال إجرائه، المكانَ الذي سيتوقف فيه.

وهكذا، بدأ الحوار الذي شكل المرحلة الثانية من إعداد الكتاب: جلسة أسبوعية مسائية في منزل كريم بقرادوني، تستمر إلى ما بعد منتصف الليل. وطالت الجلسات، يقطع بينها سفر أحدهما، والإثنان مولعان بالسفر، فنعمد إلى التكثيف بعقد جلستين في الأسبوع. سرنا في الحوار، عبر الزمن، منذ الاستقلال والميثاق غير المكتوب، ولم يكن الهدف التأريخ. كانت الذاكرة تستعيد الأحداث، ولم يكن الحدث بحد ذاته مادة للنقاش، بقدر ما كان مادة توكيد لفكرة ما، أو مثالاً لدعم القراءة السياسية للمسار الذي يقع في طريقه. كانت قراءة للتاريخ من موقع الفكر السياسي الذي يقرأه، ومن موقع صاحب هذا الفكر الذي يشارك في أحداثه. وكانت وسيلتي للحؤول دون الغرق في بحر الأحداث التاريخية، إعادة الحوار دائماً إلى نقطة الارتكاز التي انطلق منها: بناء الدولة والعوائق التي منعته من أن يكون متيناً ومتماسكاً.

إستغرق الحوار حوالى خمسين ساعة تسجيل فعلية، وملأت عملية فكها حوالى ألفين وخمسمئة صفحة بخط اليد، شكلت المادة الخام للمرحلة الثالثة من إعداد الكتاب، مرحلة إعادة الصياغة. فالحوار جرى باللغة المحكية، وكان من دون ضوابط، انطلاقاً من اتفاق مسبق مع المتحاورَيْن بأنه سيتسنى لهما الاطلاع بروية على



الصياغة النهائية، التي أجريا عليها تعديلات عدة، يمكنني التأكيد أنها تناولت، بمعظمها، شكل التعبير عن الفكرة وليس مضمونها. فاتخذ الحوار مع هذه التعديلات شكله ومضمونه النهائيين.

سيحكم القارىء على النتيجة. لكنني أجد حاجة إلى القول إن كريم مروه وكريم بقرادوني لم يؤديا في هذا العمل دور الناطقين باسم حزبيهما، ولم يجهدا فقط لإيجاد الأجوبة الأسلم على الأسئلة التي طرحها النقاش، بل هما كانا، وهما يشاركان في الحوار، يحاور كل منهما نفسه في الوقت ذاته، كانا يمارسان نقداً ذاتياً ومتبادلاً، في عملية تنشيط للذاكرة كي تستعيد الأحداث وظروفها، وفي عملية تحفيز للعقل المجرب كي يحكم على الموقف منها. اعترفا بأخطاء كثيرة، وكشفا عن وقائع وأحداث غير معلنة. أجريا تشريحاً لمشاريعهما السياسية السابقة، وأعطيا تقييمهما للمراحل السياسية ولشخصياتها البارزة، من الميثاق وبشارة الخوري ورياض الصلح، إلى أحداث الـ ٥٨ وكميل شمعون، إلى فؤاد شهاب ومحاولته اليتيمة لبناء دولة حديثة في لبنان، وصولاً إلى شارل حلو والحلف الثلاثي، وإلى عبد الناصر والثورة الفلسطينية، ثم إلى الحرب الأهلية ومنها إلى تسوية الطائف وآفاق المرحلة الجديدة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان الحوار في كل ذلك، لا يذهب باتجاه وضع نقطة على السطر بعد مجرد قراءة

لأحداث مرت في الزمن، بل يستهدف، من خلال الإقرار بفشل الماضي، التفتيش عن إمكانيات وشروط نجاح المستقبل. ولم يكن الهدف، خاصة، محاولة تبرير الهزيمة، بقدر ما كان محاولة لفهم واستيعاب أسبابها. لأن المتحاورَيْن، وهما أكثر قدرة وجرأة على المكاشفة، لكونهما الأكثر تأثراً بسلبيات الفشل، لا يزالان يبنيان، أو هما يحاولان بناء مشاريع جديدة للحاضر وللمستقبل. وقد نجحا إلى حد كبير، ومن زاوية نظرهما، في تظهير صورة الخمسين سنة الماضية من عمر صراع سياسي، يبدو اليومَ كأنّه لا يزال في بداياته، مداره بناء دولة لبنانية حقيقية.

**طانيوس دعيبس**

**تموز ١٩٩٥**

# روح الميثاق وروح الصيغة

**ط.د** إسمحا لي بداية ان اكرر التاكيد امامكما على الهم الذي يشغلني بالنسبة لما يرتبط بفكرة عملنا هذا، وهو همّ الإجابة على السؤال المزدوج التالي: لماذا لم نستطع حتى الآن في لبنان بناء دولة مكتملة الأوصاف؟ وما هي الشروط المفروض توفرها لبناء هكذا دولة؟

هذا الهم سبق واطلعتكما عليه خلال جلساتنا التمهيدية، انطلاقاً من ان الجمهورية الاولى لم تنتج دولةً في لبنان. وكان ذلك سبباً اساسياً من اسباب المآسي التي تعرضنا لها. فلماذا حصل الذي حصل؟ وما هي اسباب عدم قدرتنا على بناء الدولة؟ وهل سنكون قادرين على هذا البناء، في حين يسترجع البعض السؤال بشان ما إذا كان لبنان ضروري الوجود؟ وإذا كان لبنان ضروري الوجود فما هي الشروط التي تسمح له بالاستمرار كدولة وكوطن وكشعب؟

**ك.م** لهذا السؤال برأيي أهمية استثنائية. وفي محاولتي الإجابة عليه أريد أن أحسم مسألة قديمة اتخذت أشكالاً مختلفة عبر التاريخ، وتتخذ اليوم شكل المرحلة الراهنة.

فمنذ ما قبل الاستقلال، ولا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال، يطرح السؤال عما إذا كان ضرورياً وطبيعياً قيام هذا الكيان الذي اسمه لبنان، وعما إذا كانت لوجوده واستمراره مقومات حقيقية. وقد آن الأوان لكي نجيب على هذا السؤال، بوضوح، ولكي نحسم في

هذه المسألة، من دون تردد، أو التباس. وأنا أجيب فوراً بالقطع: نعم هناك مبررات ومقومات تاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية لوجود بلد اسمه لبنان.

هنا أصل إلى طرح التساؤل عما إذا كان الشكل الذي اتخذه الاستقلال، المُعَبَّر عنه بالميثاق الوطني، يسمح بالقول بأن لبنان كيان مصطنع! وطرح التساؤل على هذا النحو هو تعبير عن الاعتراض على صيغة عدمية، أحد تعبيراتها اعتبار لبنان ساحة. وقد وقعنا جميعنا في خطأ استخدام هذا التعبير، خلال الحرب الأهلية. فالتعبير هذا إنما يشير، عن قصد، بالنسبة للبعض، وعن غير قصد، بالنسبة للبعض الآخر، إلى أن لبنان ساحة، أي أرض مفتوحة لكل من يريد أن يقيم فيها، أو يعبث بها، أو يتقاتل، أو يتحارب مع آخرين عليها.

وفي الواقع فإن محطة الاستقلال كانت محطة مهمة في تاريخ لبنان الحديث، لأنها أكدت على أن لبنان بلد له مقوماته، وأنه بلد عربي، له خصوصياته، مثلما هو شأن أي بلد عربي آخر. أما الصيغة العدمية التي أشرت إليها فهي تلك التي اعتبرت أن لبنان كيان مصطنع، أو كيان قيد البحث يمكن للمرء فيه أن يكون قومياً عربياً من دون أن يضطر إلى تحديد انتمائه لأرض أو لجغرافيا أو لشعب ولخصوصيات. وما أطرحه هنا لا تنحصر أهميته بالتاريخ، بالماضي، إنما بالمستقبل، بشكل خاص. فعندما نحسم الموقف من هذه المسألة نستطيع أن نعيد قراءة التاريخ ونعيد تكوين انتمائنا إلى هذا البلد. وموقفي في هذه المسألة واضح وصريح وحاسم. فلبنان كان موجوداً في الماضي، وهو موجود اليوم، وسيكون موجوداً في المستقبل. وهو يمتلك مقومات استمراره بلداً له كيانه وله أرضه وله حدوده وله انتماؤه العربي داخل هذا العالم العربي الواسع الأرجاء. ومن هذا المنطلق أود أن أؤكد، هنا، بأن الميثاق الذي وقع،



كشكل ملموس للاستقلال، كان ميثاقاً حقيقياً، في حينه. وكان أفضل ما يمكن إبداعه، في تلك «الشروط التاريخية» لتأمين وحدة اللبنانيين، وتحقيق الاستقلال لبلدهم.

**ط.د** قبل ان يبدا كريم بقرادوني بالرد، اريد ان اشير إلى عدم ممانعتي تاجيل نقاش ماهية الشروط التي تضمن وجود لبنان واستمراره. وملاحظتي هنا ان كريم مروة ركز على جانب في السؤال بالإجابة ان لبنان ضروري الوجود. إنما ما اطرحه يطال عدداً من المواقف التي صدرت في الغرب وبالأخص في الولايات المتحدة على مستوى الدراسات الاستراتيجية، كما تصدر على لسان لبنانيين، تشكك اليوم بهذه الضرورة، اي ضرورة وجود لبنان.

**ك.ب** لبنان حضور ثابت في الجغرافيا والتاريخ والحضارة. إنه من أقدم كيانات الشرق الأوسط، ومن أكثرها خصوصية وتطوراً. تبدلت حدوده الجغرافية فامتدت مرة وضاقت مرات، غير أن وجوده مستمر في الذاكرة البشرية منذ ما قبل التوراة. إنه كيان دائم بصيغ متحركة.

إن دعاة الوحدة العربية وأصحاب مشاريع التقسيم يلتقون في النظرة إلى لبنان ككيان مصطنع أو طارىء أو غير ضروري ليبرروا ضمه أو فرزه.

**ط.د** ولكن ما هي مقومات هذا الكيان؟

**ك.ب** أرى مقومات أساسة ثلاثاً:

المقوّمة الأولى، أن لبنان قائم دائماً على مبدأ التعاقد الحر بين اللبنانيين المقيمين عليه، لقد وجد على الدوام ميثاق أو وثيقة بين اللبنانيين. إن الكيانات التي تقوم على التعاقد هي كيانات متقدمة فكرياً ترتبط مباشرة بمفهوم الحرية، وليست مصطنعة أو مفروضة فرضاً.

المقومة الثانية، أن لبنان كان دائماً ذا شعاعية أو جاذبية، ولم يكن مغلقاً على ذاته: تجاذب عليه من الخارج، وجاذبية له في الداخل. إنه في حركية دائمة وتلاؤم مستمر مع محيطه والعالم. إنه التراث والمستقبل.

المقومة الثالثة، أن لبنان لم يكن مرة ذا معنى بحد ذاته، بل كان له معنى بالنسبة للآخرين، وكان دوره ليس فقط لذاته بل أيضاً للآخرين.

وكما حسم كريم مروه أن لبنان كان وسيبقى ضروري الوجود، أنا أريد أن أحسم أن لبنان منذ قيام الفكرة العربية هو عربي. وأنصح اللبنانيين، وبصورة خاصة المسيحيين، أن يكونوا عرباً، مع المحافظة على خصوصياتهم التاريخية والحضارية.

**ط.د** اشعر ان معظم ما سمعته اشبه بكلام كَنَسِي يُحرِّض على التفاؤل، وهذا جيد، لكن بالرغم من عمق القناعات التي يعبر عنها، فهو لا يشكل إجابة واضحة على ما إذا كان لبنان، بكل انواع واشكال قدراته على التلاؤم، وبكل التاريخ الذي يثبت وجوده من التوراة حتى الآن، قادراً على الاستمرار كدولة وكوطن. فلهذه الاستمرارية شروط. وليس المقصود بالاستمرارية هنا مجرد المحافظة على رمق الحياة. المقصود هو الدولة القادرة على منع الآخرين من طرح التساؤل عن ضرورة وجودها. وغياب هذه الدولة جعلنا ندفع اثماناً مرتفعة جداً وقد نستمر بدفعها لفترة طويلة. فاول شروط المحافظة على الوجود هو ان يتشكل لبنان كدولة قادرة على احتمال صراع القوى السياسية فيها دون ان تتحول إلى دويلات، وقادرة على منع تحول الصراع السياسي إلى صراع مسلح، وقادرة على ضبط التأثيرات الخارجية عليها. فغياب هكذا دولة كان السبب بان لا دولة الاستقلال عاشت ولا دولة ما بعد الاستقلال، ولا دولة ما قبل الحرب الأهلية استطاعت ان تمنع هذه الحرب، وما زلنا حتى الآن نشهد عجز اللبنانيين عن الشعور بانهم ينتمون إلى وطن قبل ان يكونوا منتمين إلى



اي شيء آخر. وما يواجهه لبنان اليوم من ظروف هو اخطر مما واجهه خلال الحرب الأهلية. واكاد اعتبر انه لو حصلت هذه الحرب اليوم، في ظل ما نشهده من تغييرات في موازين القوى عالمياً وفي الشرق الأوسط، لكانت النتائج ربما اخطر بكثير مما حصل. لذلك لا اعتقد انه يكفي القول إن لبنان وجود قائم فلا ينطرح السؤال عن ضرورة وجوده. لسنا نحن الذين نطرح السؤال اصلاً، نحن نحاول التفتيش عن الأهداف الكامنة لدى الذين يطرحونه، والتفتيش عن الوسائل التي تمنعهم، او بالأحرى التي تجعل هذا الطرح من قبلهم مستحيلاً. فانا ادعو إلى الدخول بالتفاصيل اكثر بشان ماهية الشروط الداخلية في لبنان، التي إذا تامنت تستطيع مواجهة الخارج الذي يريد ان يجعل لبنان وجوداً مشكوكاً بضرورة وجوده.

**ك.م** أريد أن أدخل في هذا الموضوع من خلال الفكرة التي بدأت بها بشأن مقومات وجود لبنان، لأطرح التساؤل عن كيفية ترجمة هذه المقومات، وماهية الصيغة التي تجسدها. وقد تكوَّن عندي استنتاج بأن ترجمة هذه المقومات تتمثل، في الوقت الراهن، في صيغة قيام دولة بالمعنى الحديث والمتعارف عليه لهذه الكلمة. وأريد هنا أن أتحدث، في هذا الصدد، عن الخصوصية اللبنانية، وعن علاقة لبنان بالعالم العربي، وعن انتمائه العربي، وعن علاقته مع الخارج. فخلال تاريخه الطويل كان لبنان يصطدم دائماً بعلاقة مع خارج أقوى منه. وكان الإكثار من الحديث عن الخصوصية والتزمُّت في هذا الطرح، يجعلان لبنان دائماً عرضة للانقسامات الداخلية التي كانت تفسح في المجال أمام تدخلات خارجية بهدف الهيمنة. وكانا يضعان كيانه ووجوده ووحدة شعبه في دائرة الخطر الدائم. هذا التناقض بين الخصوصية وبين العلاقة مع الخارج، الخارجِ العربي، بخاصة، والخارج العالمي، بعامة، كان يعالج بالمُسَكِّنات، الظرفية، أو الطويلة الأمد، أي في الشكل الذي سماه كريم بقرادوني التعاقد. وهذا التعاقد كان يتم بين مجموعة

خصوصيات مختلفة، في الدين أساساً وفي أمور أخرى، متنافرة بفعل اندماجها بمصالح قوى سياسية متناقضة، في أهدافها ومشاريعها، وفي مفهومها للوطن، ولعلاقاته. ولذلك فإن التعاقد كان دائماً عرضة للانفكاك. وسبب هذا الانفكاك يعود إلى الحدة في إبراز التعارض بين الخصوصيات، التي كانت تغذيها المصالح السياسية المتناقضة، التي أشرت إليها، الداخلية، أساساً، والخارجية، استطراداً، عندما تستنجد القوى المتصارعة بالخارج. وإشارتي إلى هذا الموضوع هنا تعود إلى أننا نعيش في عصر تقوم فيه محاولات من قبل بعض الشعوب والقوميات للتعبير عن خصوصياتها بشكل حادّ جداً، وذلك لأسباب متعددة. وهذا الشكل في التعبير عن الخصوصية لدى الصغار يترافق عادة برغبة عند بعض الكبار لإزالة من يعتبرونه رقماً زائداً من بين الشعوب والقوميات والإثنيات. وأنا أرى أن هذين الاتجاهين يكمل أحدهما الآخر: اتجاه التركيز على الخصوصية إلى حدود التنافر مع الآخر، واتجاه الهيمنة من الكبار على الصغار، في لحظة ضعفهم وتفككهم. وهنا يكمن الخطر الذي تتحول فيه الخصوصية لتصير عامل فناء بدل أن تكون عامل بقاء وتطور. وأعود إلى لبنان لأقول بأن عناصر التناقض قد برزت على مستويي الداخل، بشكل خاص، من جهة، والخارج المتربص، من جهة ثانية.

في الداخل برز التناقض بين المكونات الطائفية والمناطقية والعشائرية، والمكونات النفسية، وحتى في الثقافات. وفي هذه الجوانب حصل تضخيم لفوارق مزعومة بين الثقافة العربية والثقافة اللبنانية المتأثرة بالثقافة الغربية. فثقافة اللبناني عربية. وتلك حقيقة ثابتة ولا تقبل الجدل. ولكن اللبناني كان أكثر انفتاحاً على الثقافة الغربية من سواه من العرب، وأكثر تفاعلاً معها. وهو أمر مهم جداً، ومصدر إثراء للثقافة العربية. وقد ترافق هذا التفاعل مع الثقافة الغربية،



بتفاعل أعمق مع الثقافة العربية، في البلدان الشقيقة. وبرز لبنان، في هذا المجال، كأهم مركز للإنتاج الثقافي العربي، ولتعميمه ونشره، وكأهم مركز للجدل وللبحث، في شؤون الثقافة العربية، في كل العالم العربي، منذ أواسط القرن الماضي، وحتى هذه اللحظة. فلماذا الحديث إذن عن التناقض هنا بين الثقافة اللبنانية والثقافة العربية؟

ومع ذلك فقد كان هذا التناقض يبرز، في شكل مصطنع، ولأهداف سياسية، من أجل تضخيم الفوارق بين الخصوصيات داخل المجتمع اللبناني، وبين اللبنانيين. والشكل المحدد لهذا التناقض كان الاختلاف في الدين. وقد أدت هذه المحاولات إلى الكثير من النزاعات التي أدت بدورها إلى اهتزاز وحدة البلد، ووحدة كيانه، ووحدة الشعب، ووحدة الدولة ومؤسساتها. وازدهرت، على أساس ذلك، مشاريع التقسيم، الحقيقية والوهمية، في آن، في الداخل وفي الخارج، على حد سواء. ولذلك يشعر الواحد منا اليوم بضرورة حسم هذا الأمر حتى ولو جاء هذا الحسم متأخراً.

لقد عدت إلى هذا الموضوع لأنطلق منه في مناقشة ما يجب أن نقوم به لتطوير بلدنا ضمن الشروط التاريخية الجديدة التي نواجهها. ذلك أننا نعيش في بلد يحتاج أكثر من أي بلد آخر لدولة ديموقراطية حديثة تستوعب وتتجاوز هذا التنوع في الانتماءات الدينية والمذهبية والمكونات والمؤثرات النفسية التي يولدها هذا التنوع والتعدد الديني والمذهبي في لبنان. ومفهومي للدولة الحديثة لا يلغي على الإطلاق الخصوصيات مهما تعددت وتنوعت في المجتمع اللبناني، بل هو يزيل منها عناصر التفجير المفتعل، الداخلية منها والخارجية. وأنا أقدّر أن ما أنتجته الحرب الأهلية، أو بالأحرى جانباً مما أنتجته، قد خلق شعوراً حاداً بخصوصيات المناطق والأديان والطوائف، لكن من

ضمن الشعور المتعاظم بالحاجة الملحة إلى وحدة الانتماء للوطن. ولا أرى هنا تناقضاً. فهذه الخصوصيات موجودة موضوعياً، عندنا، كما عند سوانا. وهي باقية، ولا أرى في بقائها أي خطر على الكيان ووحدته، ولا على وحدة الشعب. لكن هذه الخصوصيات ليست الشكل الوحيد للتعبير عن انتماء الأفراد، المواطنين، في لبنان. فثمة انتماء آخر، أعمق وأشمل، يعرِّفون به أنفسهم، ويحددون به هويتهم. من هنا الحاجة لهذا الانتماء الأرقى، الانتماء الذي يجمع اللبنانيين، ويوحدهم. وهو ما يعبر عنه بالانتماء إلى وطن ودولة. لكن الدولة التي يحتاج إليها الوطن لتحقيق هذا الانتماء الأرقى قد اصطدمت دائماً بعائق كبير تمثل في القوى السياسية التي حكمت، منذ الاستقلال، وحاولت باستمرار أن تُفَصِّل الدولة على قياسها، فكانت تنتج الدولة ـ المزرعة. ولعل السلطة الوحيدة التي حاولت أن تقيم دولة حقيقية هي سلطة الرئيس فؤاد شهاب. وهو حاول ذلك مستجيباً لحاجتين: الأولى، حاجة البلد إلى قيام دولة حديثة. والثانية حاجة البلد لمجتمع ووطن يُوحِّدان هذا البلد. وقد شرع شهاب في بناء مؤسسات حديثة لدولة حديثة. وأرسى الأُسس لتحديد هوية لبنان العربية، التي تكرس الانتماء القومي، من ضمن تكريس احترام الخصوصية الوطنية. وقد كان ذلك واضحاً في سلوك شهاب خلال التقائه مع الرئيس جمال عبد الناصر في خيمة الحدود، حيث جلس عبد الناصر في الأرض السورية وجلس فؤاد شهاب في الأرض اللبنانية بصفته رئيساً للجمهورية اللبنانية. فأكد فؤاد شهاب لعبد الناصر أن لبنان بلد عربي، وأكد عبد الناصر لفؤاد شهاب أن لبنان البلد العربي هذا له سيادته وخصوصيته اللتين لا جدال فيهما. وشهاب سعى في ذلك إلى إيجاد حل يشكل قاعدة لبناء دولة ينتمي إليها اللبنانيون جميعاً. لكن تجربته اصطدمت بالواقع، المتمثل



بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبتخلف الوعي الشعبي، وبتخلف وعي الطبقة السياسية، السائدة، وعيها بمصالحها والمصالح العامة للبلاد، ووعيها بالحاجة إلى التطور والتقدم. وتقاطعت هذه الوقائع الداخلية مع بعض التغيرات الإقليمية الدراماتيكية، وأهمها فشل الوحدة السورية ـ المصرية، وهزيمة عام ١٩٦٧. إضافة إلى عوامل أخرى في المنطقة وفي العالم كانت تتعارض مع هذه الحركة الإصلاحية البالغة الأهمية، التي ارتبطت باسم فؤاد شهاب.

على أننا نعيش اليوم، بعد الحرب الأهلية، حالة انتقال بالغة التعقد، مليئة بالقلق والاضطراب. ففي حين نشعر بمدى حاجة اللبنانيين لوجود دولة بمعناها الحقيقي، أي دولة ديموقراطية حديثة، دولة مؤسسات وقوانين تلغي كل تجاوز، من أي نوع، ومن أية جهة أتى، من المواطن العادي، ومن المسؤول، نرى بالمقابل أن الذين يعيدون بناء هذه الدولة، بعد الحرب، إنما يعملون على بنائها على قياسهم، مرة جديدة، فيعيدون بذلك إنتاج الدولة المزرعة.

**ك.ب** استثارني عدد من النقاط، أولها ما قاله طانيوس دعيبس بشأن مفهوم الدولة. فأنا أصر على أن الكيان اللبناني على غرار كيانات أخرى في الشرق الأوسط والعالم، غير مرتبط بمفهوم الدولة العصرية. أريد أن أقول إن الوطن ثابت واستقراره وتطوره يحتاجان إلى قيام دولة. إني أفرق بين الوطن والدولة والسلطة.

الوطن هو الهوية، والوطن اللبناني هو إرادة اللبنانيين في العيش المشترك.

الدولة هي المؤسسات التي تتعدى الأشخاص، أي الشرعية. عندما قرر الإنسان أن لا يخضع لسلطة إنسان آخر برزت فكرة

الدولة. إن الدولة اللبنانية هي مجموعة المؤسسات الرسمية والشعبية التي ينص عليها الدستور والقوانين والأنظمة.

السلطة هي الحكم أي إدارة الصراع بين اللبنانيين داخل الدولة. ويمكن أن تتمحور السلطة حول شخص يكون وفق الظروف الأكثر قوة أو حكمة أو حظاً.

إذن الوطن هو الجوهر المطلق، والدولة هي الوجود الضروري والسلطة هي المتغير الدائم.

والنقطة الثانية التي لفتتني هي الجدلية التي طرحها كريم مروة حول الخصوصية والعمومية التي تستدرج الكلام مباشرة عن الوحدة والتفكك.

إني أُميّز بين نوعين من الخصوصيات: الخصوصية المنغلقة والخصوصية المنفلشة. الخصوصية المنغلقة على ذاتها تخنق ذاتها وتدمر الآخر فيأكل الإنسان نفسه ويتآكل. وهي لا تكتفي بالانغلاق أمام الآخر أو شن الحرب عليه، بل هي تشن الحرب على ذاتها. وهذه الخصوصية عند المسيحيين بدأت بالانغلاق على الآخر ومن ثم التحارب معه وانتهت بالحرب مع الذات. واليوم يعي العقل الباطني المسيحي أن الحرب مع الذات كانت الأكثر تدميراً وقد سببت حالة الإحباط التي يشكو منها.

على الطرف النقيض لهذه الخصوصية المنغلقة، توجد خصوصية منفلشة تفتش عن هويتها خارج ذاتها إلى درجة الذوبان في الآخر أو في اللاشيء، إنها تفتش عن شيء غير موجود، وقد يكون موجوداً نظرياً لكنه لم يتحقق في المكان والزمان. وبقدر ما تشكل الأولى مشاريع حروب تشكل الثانية مشاريع ضياع.

إني أستبعد الخصوصيتين، وأدعو إلى خصوصية منفتحة تحمي



ذاتها وتحافظ عليها، وتحترم خصوصية الآخرين وتتفاعل معهم. وأعتقد أن مفهوم الوطنية بمعناه المنغلق داخل حدود معينة تخطاه الزمن وأصبحنا في مرحلة الوطنية المنفتحة.

من خلال مفهوم الخصوصية المنفتحة على العمومية بات ممكناً حل التناقض الذي ساد بين اللبنانيين والعروبة عن طريق لبنانية منفتحة على العروبة وعروبة منفتحة وغير طاغية على اللبنانية. وهذا يتطلب صياغة دائمة لهذين المفهومين لمعرفة أين يقف الانفتاح وأين يبدأ الطغيان؟

الأمر نفسه ينطبق على الجدلية القائمة بين الطائفية والعلمنة. إن إلغاء الطائفية بالكامل في لبنان يعني حدوث طغيان عددي غير مباشر، أو نشوء مفهوم توحيدي بالإكراه. يقابل ذلك خطورة أن تشكل كل طائفة دولة بذاتها، وهذا يعني حروباً أهلية لا تنتهي. فلا مفر من ابتكار نظام علماني منفتح على الطوائف، أو نظام طائفي منفتح على العلمانية. والفكرة ذاتها يمكن أن تنسحب على العلاقات بين الدول العربية القائمة أو بين التكتلات العربية التي قد تنشأ في المستقبل: دول منفتحة بعضها على بعض، مع الحفاظ على خصوصية بعضها لبعض.

في الخلاصة أرى أن مفهوماً جديداً يجب أن ينشأ بين الخصوصية والعمومية وبين الوحدة والتفكك، وأن الخصوصية المنغلقة تدمر ذاتها والآخرين، والخصوصية المنفلشة تضيع ذاتها والآخرين. وحدها الخصوصية المنفتحة قادرة على التأسيس لوطن وبناء دولة وتشكيل سلطة، وتقدم أساساً متيناً للعلاقات بين الدول وخصوصاً الدول العربية.

إن الفكر اللبناني تحديداً مُطالب بأن ينتج هذا المفهوم الجديد

الذي لا يشكل النموذج لحل مشاكل لبنان الداخلية ومشاكله مع جيرانه فحسب، بل هو نموذج لحل مشاكل مطروحة في كل أنحاء الشرق الأوسط وفي معظم أنحاء العالم.

قَدَرُ لبنان أن يبقى، ليس فقط لذاته وإنما للآخرين. لذا قال فيه البابا يوحنا بولس الثاني إنه أكثر من وطن، إنه رسالة. ورسالته أن يعترف بالآخر وأن يعترف به الآخر. أكبر مشكلة في لبنان وأكبر ميزة له هو أنه وطن التعايش المسيحي ـ الإسلامي. صحيح أن التعايش مشكلة، غير أن الأصح أن لا معنى للبنان بدون هذا التعايش.

**ط.د** برزت خلال النقاش بعض القضايا التي لا بد من إزالة الالتباس بشانها. فانا اعتقد ان موضوعة الدولة، التي اتعاطى معها من زاوية ان شرط قيامها اساسي في مواجهة المتغيرات الحاصلة والمقبلة، تتطلب توضيح مفهومها او، على الأقل، الاتفاق عليه. فعندما يقول كريم بقرادوني: إن استقرار الكيان يحتاج إلى مؤسسة تُديره نسميها دولة، يختلط الأمر عليّ بشان المقصود من هذا الكلام. فالدمج بين مفهومي السلطة والدولة يثير الخلاف بشان قضية استمرارية الكيان وثباته. فهذا الكيان ليس مجرد رقعة جغرافية او مجرد حدود تتسع او تتقلص، وليس مجرد شعب وارض. إنه الدولة كمفهوم يتضمن الأرض والشعب والمؤسسات، جميع المؤسسات الرسمية والسياسية والنقابية والثقافية... إلخ، اي انها بنية متكاملة جزء منها السلطة. والسلطة سلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطة الإعلام والسلطة الخامسة التي لا يتحدث احد عنها وهي سلطة المؤسسات الأهلية. وغياب اي عنصر من عناصر هذه الدولة يحولها إلى دولة ناقصة حتى ولو كان ما نسميه اصطلاحاً «الكيان» مذكوراً كاسم في التوراة لا يعرف احد ماهيته.

**ك.ب** مفهوم الدولة الذي تتحدث عنه هو مفهوم الدولة العصرية القائمة اليوم، لكن لم يكن دائماً في التاريخ تطابق



بين مفهومي الدولة والوطن. من هنا قولي إن لبنان ثابتة من ثوابت التاريخ في حين أن الدولة هي من الضرورات، والسلطة من المتغيرات.

أريد أن أؤكد على عدم التطابق بين مفهومي الوطن والدولة، ولا أربط بين وجود «لبنان ـ الوطن» و«لبنان ـ الدولة» على الرغم من ضرورة الدولة لاستقرار الوطن. وقد تبين من خلال الحرب أن لبنان الوطن استمر بدون دولة، غير أنه استمر مفككاً وهزيلاً. من هنا أهمية أن نبني، ليس فقط مفهوم الدولة، بل أن نعود إلى مفهوم الوطن الذي يقوم على مفهوم الانتماء.

علينا أن نحقق «الدولة ـ الأمة» (L'Etat - Nation)، مع علمنا أن هذا المفهوم قادم على تغير. وقد نكون متجهين إلى قيام مؤسسات أو تكتلات أو حتى دول من مجموعة أوطان ستفرضها المصالح الاقتصادية وغيرها. وإذا كان نموذج الدولة ـ الأمة هو الأفضل، فلنبقَ منفتحين لاحتمال بروز نماذج أخرى.

**ط.د** وانا استمع إليك، يحضرني شعار الكونفدرالية بين لبنان وسوريا. وهناك من يوسعه ليشمل الأردن.

**ك.ب** وأنا أوسعه أكثر ليشمل لبنان وسوريا والأردن ودولة فلسطين... أرى أنه حيث فشلت القومية العربية سياسياً، قد تنجح القومية العربية اقتصادياً. فرصة العرب التاريخية أن يتحولوا من مفهوم القومية العربية القائمة على الدين والسياسة، إلى مفهوم للقومية العربية يرتكز على الاقتصاد والثقافة.

أحلم بعالم عربي قائم على تكتل اقتصادي عملاق، أو على الأقل ثلاث أو أربع تكتلات اقتصادية كبيرة، مع المحافظة

على الكيانات السياسية الحالية. وبقدر ما تُلغى الحدود الجمركية بين العرب، بقدر ما يقتضي تثبيت الحدود السياسية. نحن نتمسك بالاستقلال الوطني سياسياً، في ظل «غات» عربية، أو كونفدراليات عربية اقتصادياً: السوق الكبيرة والمنفتحة تضمن الاستقلال الوطني، في حين أن السوق الاقتصادية الوطنية المغلقة توصل إلى الاختناق.

**ك.م** هناك ثلاث قضايا أرى أن علينا تحديد مفاهيمنا لها، هي: الانتماء، والدولة، والنظام. وبين الدولة والنظام يوجد فرق كبير. وكذلك بين الدولة والسلطة. فالدولة، من حيث هي مؤسسات، وهي لم تتكون في بلداننا بعد، هي ثابتة، ولها طابع مستقل نسبياً عن قوى المجتمع كلها، السياسية والطبقية. أما النظام فهو متغير على الدوام. والسلطات هي أيضاً متغيرة. ورغم أن الانتماء هو أكثر ثباتاً، إلا أنه يخضع لبعض التغير، مع تغير الحقبات، وذلك بفعل عوامل متعددة، ولا سيما منها العوامل المرتبطة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبتقدم الوعي، وبالأحداث الكبرى التي تخلف وراءها الكثير من الجديد في الواقع السياسي والاجتماعي، وحتى الثقافي . وعلينا ألا ننسى، هنا، الديموغرافي، أيضاً . وهذه المفاهيم هي، في الحقيقة، مفاهيم تاريخية، أي أن مضمونها وشكلها يتغيران حسب الزمان والمكان. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار أننا نتحدث عن هذه المفاهيم في إطار محدد هو الشرق عامة، والشرق العربي تحديداً. وأهمية هذا التحديد للمكان الجغرافي والتاريخي العام أنه يجنبنا الوقوع في الاختيار العشوائي للنماذج، وللتحديد العشوائي للمفاهيم. لنأخذ موضوع الانتماء وبه أبدأ حديثي عن الخصوصية. والواقع أن لكل مجموعة من البشر انتماءً خاصاً يحدد لها



خصوصيتها، أو، على الأصح، هو عنصر مهم من عناصر تحديد هذه الخصوصية. لبنان جزء من محيط أعمّ، هو المحيط العربي، تاريخاً وثقافةً وجغرافيا، ومنطقة أوسع هي الشرق، شهدت كثيراً من التدخلات الخارجية، وكثيراً من الحروب، وتعرضت للكثير من التغيرات الديموغرافية، وللكثير من التبدلات في تركيبها الإثني والديني والاجتماعي. وقد تأثرت أشكال الانتماء فيها بكل هذه التغيرات. وإذا تحدثنا اليوم عن الانتماء الديني في لبنان، فإن الدين، أي دين، لم يستمر ديناً واحداً كما نشأ، بل هو تأثر، مثل غيره، وانقسم على ذاته، وحصلت حروب بين مذاهبه. وهو ما ينطبق على المسيحية كما على الإسلام. والحال بالنسبة للانتماء القومي شبيه بحال الانتماء الديني، رغم ما بين الانتماءين في الظاهر من فوارق واختلافات. فقد شهد لبنان في تاريخه الطويل تحولات كبرى في تركيبه البشري، مثلما شهدت كل بلدان المنطقة، وكذلك سائر بلدان العالم. فقد حصلت فيه هجرات متعددة الاتجاهات، وتعاقبت على الانتقال إليه مجموعات كبيرة مختلفة من السكان، بما في ذلك قبائل من اليمن ومن الجزيرة العربية. وأسهمت هذه التبدلات الديموغرافية الكبيرة في أن يصبح لبنان جزءاً من العالم العربي، ومن تاريخه، وحضارته، وثقافته، مثل بلدان عربية أخرى في المشرق والمغرب.

والعروبة، في أي حال، في التاريخ القديم والحديث، ليست عروبة صافية. وهذا ليس تجنياً على العروبة ولا تقليلاً من شأنها ومن طبيعتها، ومن خصوصيتها. بل هو تأكيد لحقيقة تاريخية. وهو إغناء للعروبة أن تتداخل وتندمج مع حضارات عريقة مثل الحضارات المصرية والبابلية والفينيقية والهيلينية وغيرها من الحضارات. أما فيما يتعلق بالانتماء إلى قبيلة، إلى عائلة، إلى فخذ من قبيلة وعائلة، إذ لا

تزال عندنا نماذج من هذا الانتماء، فهو الشكل البسيط للانتماء. وهو شكل تاريخي مثل سائر الانتماءات، رغم بدائيته. وهو يتطور، وتدخل عليه تعديلات. فيأخذ في بعض الأحيان شكلاً أكثر ثباتاً وأكثر ارتقاء، بالترافق مع تطور البشر وتطور علاقاتهم. ويأخذ، في أحيان أخرى، لأسباب متعددة، أشكالاً أكثر تخلفاً.

هذه الانتماءات كلها، الأرقى منها والأدنى، إذا صح التعبير، هي انتماءات طبيعية وحقيقية رغم ما بينها من فوارق، ورغم ما يحصل فيها من تبدلات، نحو الأرقى، أو نحو الأدنى، نحو الجزئية، أو نحو الكلية. ولذلك فليس طبيعياً أن ندعو لإلغاء أي منها، في شكل قسري. وهي أصلاً لا تلغى بقرار. إلا أن العمل للارتقاء بوعي البشر، من أجل إزالة التعارض بينهم، كانتماءات جزئية، وبين الانتماء الأوسع، الانتماء للوطن، هو مهمة وطنية وحضارية كبرى. ووظيفة هذا الارتقاء بالوعي أنه يساعد في توحيد الشعب في انتماء أرقى، حتى لا يصبح التناقض الاجتماعي والسياسي ميداناً لانقسامات تتحكم بها، وتحدد طابعها، تلك الانتماءات الجزئية، فتعطل بذلك حركة التقدم، وتشوهها. وهذا الارتقاء في الانتماء إنما يتجسد في إطار دولة. فلكي يحصل الانصهار في الكيان، ويتحول إلى وطنية موحدة، لا بد له أن يقترن بدولة. ودائماً ينبغي ألا يغيب عنا الفرق بين الدولة والسلطة، بين الكيان والنظام.

**ك.ب** أريد أن أميز بين الانتماء والولاء، الانتماء معطى موروث يولد مع الإنسان في حين أن الولاء خيار وفعل التزام. فالإنسان يولد في عائلة ومن دين ولا يختارهما، في حين أنه يلتزم بوطن أو قومية أو عقيدة.

الانتماء وضعية طبيعية لا تتحول إلى وضعية سياسية إلا إذا انتقلت



من حالة الانتماء إلى حالة الولاء. فالانتماء إلى عائلة لا يتحول إلى نظام عشائري أو ملكي إلا عندما يلتقي الأفراد على الولاء للعائلة أو لعائلة. والانتماء إلى الدين يصير مشروعاً سياسياً طائفياً أو دينياً عن طريق الولاء. والانتماء إلى الوطن يحتاج إلى الولاء لإنتاج نظام وطني ودولة.

يمكن للإنسان أن يكون متعدد الانتماءات كانتمائه إلى عائلة ودين ومهنة وحزب، لكن لا يقدر أن يكون إلا أحادي الولاء. الانتماءات كثيرة أما الولاء فللوطن دون سواه. وهكذا تبرز الوطنية قفزة نوعية في تخطي العشائرية والطائفية والحزبية. الانتماء يقوم على الغريزة وأحياناً على المصلحة، في حين أن الولاء يقوم على الإيمان وعلى عقد اجتماعي حر يحقق الأحلام والمصالح.

بالولاء يترقى المجتمع من مرحلة إلى مرحلة، وكل مرحلة تتخطى ما سبقها وتصطدم به وتهيىء لما سيليها وتصطدم به. الانتماء الأول للعائلة ثم إلى الدين ثم إلى الوطن وقد يصل إلى المحيط والعالم. لكن الولاء يقف عند محطة الوطن ولا يتعداها.

وحين تتغلب تعددية الانتماء على أحادية الولاء تقع الصدامات والحروب. هنا يتوضح لنا سبب رئيسي من أسباب عدم قيام الدولة اللبنانية بفعل تعدد الانتماءات التي تحولت إلى تعدد الولاءات، وتعدد الولاءات أدى إلى الحرب. بدون الولاء للبنان لا تقوم الدولة اللبنانية، وبسبب تعدد الانتماءات تندلع من فترة إلى فترة الحروب اللبنانية.

إن العائلية مازالت راسخة في المجتمع اللبناني بنظامها القبائلي والعشائري. وقد تخطاها الدين بعض الشيء لكنه لم يستطع أن يلغيها. وعندما تصطدم الطائفة بالعشائرية تنتصر العشائرية في المرحلة

الأولى، أي ينتصر الانتماء الأكثر غرائزياً ثم يعود وينتصر الانتماء الأرحب. وعندما تصطدم الوطنية بالطائفية تنتصر في البدء الطائفية، وتنتصر الوطنية في النهاية. ففي كل مرة تحاول عصبية أن تحل محل عصبية تصطدم بها. وتكون الأرجحية للعصبية الأكثر غرائزية إلى حين تتلاشى فتحل محلها العصبية الأكثر عقلنة.

صحيح أننا انتقلنا في لبنان من النظام العشائري إلى النظام الطائفي، غير أننا لم ننتقل بعد إلى النظام الوطني. إننا ما زلنا في طور تكوين الفكرة الوطنية. حين يتراجع وعينا الوطني نقع في الطائفية التي سرعان ما تنحدر إلى المذهبية. وحين يتقدم الوعي الوطني تتراجع الطائفية والمذهبية.

لقد ارتكب اللبنانيون خطأين معاكسين: المسيحيون انعزلوا أكثر من اللازم في الطائفة، والمسلمون انفلشوا أكثر من اللازم في المنطقة. المسيحيون سعوا إلى عزل لبنان عن محيطه العربي خوفاً من تعريبه أو أسلمته، والمسلمون تخطوا الكيان اللبناني إلى القومية العربية دون المرور بالوطنية. واليوم نحن نعيش مرحلة التطلع إلى الوطن لكل أبنائه عند المسيحيين، والرجوع إلى الوطن بعد غربة عنه عند المسلمين. وعندما يلتقي المسيحيون والمسلمون في الوطن يتحقق الشرط الأول لبناء الدولة. أشعر أننا نقترب من الدولة أكثر من أي وقت مضى.

**ط.د** جميل هذا الكلام، لكني ارغب بإبداء ملاحظة بشان ضرورة عدم الغوص كثيراً في المستقبل البعيد، وان نبقى ضمن المستقبل المنظور كي لا ندخل في متاهات تبعدنا عن هدفنا الأساسي.

**ك.م** أنا مع ملاحظة طانيوس، بل إنني أرى أيضاً أننا لا نزال في مرحلة تكوين، أي في مرحلة استنتاج واستخلاص الدروس من



التجارب الماضية لتأمين شروط الانتقال إلى هذا المستقبل المنظور. واسمحوا لي أن أعود إلى موضوع الانتماء لأتحدث عن عناصر الخلل التي جعلت هذا الانتماء بتكويناته المختلفة مشوهاً، ومنعته من الارتقاء. وفي رأيي فإن عناصر عديدة لعبت دوراً في تكوين هذا الخلل. وأحد هذه العناصر هو ما أطلق عليه صفة العدمية القومية التي تتجاوز كياناً ما، وطناً ما، شعباً ما بخصوصيته، من أجل شيء آخر لا تتوفر شروط قيامه، من نوع ما طرح من شعارات تتعلق بالوحدة العربية. فقد تساءل البعض: لماذا بقاء لبنان في كيان خاص، ما دمنا أمة عربية تسعى لتحقيق وحدتها في شكل دولة عربية واحدة؟ إن هذا المنطق يجسد تلك العدمية القومية. فقد أدى هذا الطرح إلى ردود فعل طابعها الهروب إلى الأمام وإلى الوراء من نوع القول مثلاً بوجود أمة لبنانية لا علاقة لها بالقومية العربية، أمة فينيقية. وإلى جانب هذه وتلك من الأفكار خرجت نظرية الانتماء المتوسطي نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط. كما خرجت نظرية جديدة تقول بالأمة الإسلامية بديلاً عن الأمة العربية، ونقيضاً لها. وفي مواجهة هذه النظريات طرحت أفكار واقعية، ولكنها لم تجد طريقها إلى الحياة بشكل صحيح وعميق وواسع.

وفكرتي الأساسية، هنا، هي أن الحل الديموقراطي هو الحل الصحيح لمشكلة تحديد انتماء لبنان القومي، وتحديد طريق تطور هذا الانتماء. وأوضح فأقول إننا نملك في لبنان مكونات لكيان وطني لبناني. ولا يقلل من شأنه وجود انتماءات متعددة فيه، لا سيما إذا جرى تجاوزها، دون إلغائها، لتشكيل وطنية لبنانية تقوم على أساسها دولة. وهذا الانتماء داخل هذا الإطار يكون جزءاً من انتماء أوسع هو الانتماء العربي. إن لهذا الحل الديموقراطي قوى في لبنان تعبر عنه وتناضل من أجل تحقيقه. لكن هؤلاء المعبرين عن هذا الحل لم

يستطيعوا الدفاع عنه بشكل صحيح. وأعني هنا الأحزاب العلمانية كالحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

**ط.د** لماذا؟

**ك.م** لقد تمثل الخلل في أن الفكر الأممي للحزب الشيوعي طغى في الممارسة، في أحيان كثيرة، على مواقفه السياسية في المسألة الوطنية، بالرغم من وطنيته، وديموقراطيته، أي لاطائفيته. أي أن هذا الفكر، أو فهم الحزب واستيعابه له، كان أكثر عمومية، أي أقل اهتماماً بالخصائص المحلية للبنان. وهو الأمر الذي حاول الحزب، في فترات لاحقة، أن يعوضه، لاسيما في المؤتمرين الثاني والثالث. أما الحزب السوري القومي الاجتماعي فقد قفز إلى الأمة السورية فوق الواقع اللبناني. فلم يستطع هذا الحزب ولا ذاك أن يلعبا الدور المطلوب منهما في إيجاد حل ديموقراطي لأزمة الانتماء إلى الوطن، ولأزمة بناء هذا الوطن. ثم إن هناك عنصراً آخر مهماً جداً لعب دوراً سلبياً في هذا المجال، وهو عدم قيام أحزاب حقيقية مع تكوّن لبنان الحديث باستثناء الحزبين المذكورين. إذ قامت معظم الأحزاب إما على أساس طائفي وإما عائلي. ولم تتشكل هذه الأحزاب كمؤسسات بل تكوّنت على قياس أفراد أو زعماء. وهذا الأمر مارس تأثيره في تشويه بناء الدولة، وفي عرقلة تطور أنظمة سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية تستند إلى دولة ومؤسسات، وإلى سلطات تتبدل، بشكل ديموقراطي، دون أن يؤدي تبدلها إلى زعزعة الكيان، واهتزاز بناء الدولة. وكانت النتيجة نشوء زعامات فردية وعائلية وإقطاعية، مما عقّد عملية الانصهار، بما تعنيه من ارتقاء للانتماءات المتعددة إلى انتماء أكبر، الانتماء إلى الوطن. وإذ أشدد على هذه المسألة فلأن هذه الأحزاب، بالذات، هي التي تحكمت



بالسلطة وبالقرار. وظل الحزب الشيوعي والحزب القومي وبعض الأحزاب الديموقراطية الأخرى، التي نشأت فيما بعد، خارج مؤسسات الدولة، وخارج مواقع القرار.

**ط.د** هل تعتقد ان المحافظة على الانتماءات الجزئية والارتقاء معها إلى انتماء اعلى يؤدي إلى نشوء احزاب تنتفي منها الصفات الطائفية والعشائرية؟

**ك.م** أنا في الحقيقة، عندما أشرت إلى المحتوى الديموقراطي للأحزاب الأخرى كنت أعني الأحزاب التي تنظر إلى المجتمع بمكوناته الاجتماعية، بمشاكله وصراعاته ذات الطابع الاجتماعي، أي أني أضفت عاملاً آخر من عوامل الانتماء هو عامل الانتماء إلى فئة اجتماعية، إلى طبقة اجتماعية.

**ط.د** انت تدعو إلى نشوء احزاب خارج الزمان والمكان...

**ك.م** لا. هذا غير صحيح. ذلك أن تكوُّن هذه الأحزاب ليس قضية إرادية، بل هي تنشأ حين تتكون شروط قيامها، والشروط هنا موضوعية وذاتية. فهل إنّ المجتمع، بالنسبة للشرط الموضوعي، كان يسمح بقيام هكذا أحزاب؟ برأيي أن المجتمع كان يسمح بذلك، بدليل وجود المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي مشاكل اتخذت، في الحياة العامة، طابعاً حاداً، تجاوز في كثير من الأحيان، المشاكل الطائفية والعشائرية. إلّا أن الاستنفار الطائفي والعائلي والعشائري كان يُغيّب، في فترة الأزمات، هذه المشاكل الاجتماعية الحقيقية. وهي قضية لم تستطع الأحزاب العلمانية أن تدرسها بعمق، ولم تستطع أن تقدم الحلول الحقيقية لها، لأسباب ذاتية، ولأسباب موضوعية، في آن.

**ط.د** اريد ان اذهب بهذه الفكرة إلى آخرها إذا سمحت. سآخذ حزب الكتائب كمثل، وبيننا احد ممثليه. هل تعتقد انه كانت توجد إمكانية لقيام حزب كتائب مختلف عن الحزب الذي قام؟ وكيف يمكن ان نفسر وجود قاعدة اساسية لحزب الكتائب مشكلة من عمال وكادحين وفنات وسطى؟

**ك.م** مهم أن تثير هذه المسألة. فحزب الكتائب معظم جماهيره من الموارنة. وهي جماهير فقيرة مثل جماهير الشيعة. لكن الانتماء الديني بقي عندها طاغياً على الانتماء الاجتماعي. وأنا أعرف أن حزب الكتائب كان لديه دائماً تنظيم نقابي. وكانت النقابات التي لها علاقة بالحزب الشيوعي تتعامل مع النقابات التي لها علاقة بحزب الكتائب. وفي لحظات معينة لم تستطع مجموعة من النخب المثقفة في هذا الحزب أن تستمر بارتباطها بحزب طابعه طائفي، وكل سياساته طائفية. فمع تطور القضية الاجتماعية في البلاد انفصل هؤلاء المثقفون من الحزب، ومن بينهم عدد ممن كانوا يصدرون مجلة *Action* أي «العمل» بالفرنسية، وانضموا للحزب الشيوعي، أو أقاموا علاقة معه، وعلى رأسهم المرحوم عبيد عيسى، والمحاميان إدمون عون، ونخلة مطران. وأنا أعتقد أن موريس الجميل كان يعبر عن هذا المنحى بالرغم من أنه بقي متعايشاً مع حزب الكتائب. أضيف إلى ذلك أن الحركة النقابية التابعة لحزب الكتائب لم تستطع إلا أن تلتقي مع النقابات اليسارية حين كان يحصل صدام أو تناقض بين الموقف الاجتماعي والانتماء إلى حزب الكتائب. وعندما كان يحصل هذا التناقض في لحظة انخفاض حدّة الصراع الطائفي، كان بعض هؤلاء يترك حزب الكتائب.

**ط.د** انا لا اتحدث عن الذين تركوا حزب الكتائب بل عن حزب الكتائب نفسه!



**ك.م** حزب الكتائب بقي حزباً مسيحياً يحاول كسب جماهيريته من خلال أطروحاته ذات الطابع الطائفي. وظلت تنتمي إليه جماهير من الفقراء المسيحيين الذين ظلوا يعتبرونه حزبهم، دون أن يعبر بالضرورة عن مصالحهم الاجتماعية، لأن المشكلة الطائفية جعلت الانتماء الطائفي أهم من الانتماء الاجتماعي والانتماء الوطني. إلا أنه لم يستطع أن يتحول إلى حزب جماهيري، ولا أن يصل إلى مواقع السلطة، إلا من خلال فؤاد شهاب، عندما أراد هذا الأخير أن يضرب نفوذ كميل شمعون. فشكل أول حكومة شارك فيها لأول مرة كل من بيار الجميّل وريمون إده... وبمساعدة شهاب، بشكل مباشر، انتقل حزب الكتائب من حزب عاجز عن إيصال ممثليه إلى البرلمان، إلى حزب سلطة. واستمر، منذ ذلك الحين، يمارس دوره من هذا الموقع.

**ط.د** اريد ان أُعيدك إلى الفكرة الأساسية في سؤالي، انت قلت إنه لم تتكوّن مع الأسف في لبنان الحديث احزاب حقيقية، بعد ان اشرت إلى ضرورة الحفاظ على الانتماءات الجزئية عند الإنسان اللبناني، فهل كانت هناك إمكانية في ذلك الزمن الذي نشات فيه احزاب مثل حزب الكتائب الذي اخذناه كنموذج، ان تنشأ الأحزاب ذاتها بطبيعة مختلفة، هل كان يمكن لحزب الكتائب ان يكون مختلفاً؟ وما الذي حال دون هذه الإمكانية؟

**ك.م** أنا أقول بأنه نشأت، على الدوام، في الماضي، وربما لا تزال موجودة، ظاهرات لم تساعد على الارتقاء بالانتماءات الجزئية إلى انتماء أعلى، إلى انتماء وطني، بل هي ساعدت على المزيد من الصراع بين تلك الانتماءات الجزئية. ومثال بارز على ذلك ما كان يردده المرحوم الشيخ بيار الجميل بأن الكيان والنظام يشكلان وحدة متكاملة. فتغيير النظام يهدد بتغيير الكيان. وهذه الحدة في الطرح الطائفي ساهمت، إلى جانب العوامل الأخرى، في منع تكون أحزاب

تتجاوز بطبيعة تركيبها الاجتماعي والسياسي الصيغة الطائفية، التي ميزت حزب الكتائب.

**ط.د** اريد ان اوضح وجهة نظري بالقول إنه كان مستحيلاً قيام تلك النوعية من الأحزاب التي يتحدث عنها كريم مروة. اي ان تقوم مقابل احزاب اليسار والأحزاب القومية المتعددة، احزاب تمثل اليمين بما هو قوة اجتماعية لها قاعدتها وبرامجها. لأن تلك القوة الاجتماعية لم تكن موجودة كقوة لها علاقة بالإنتاج وتمثل كتلة متجانسة على المستوى السياسي، اي ما نسميه البرجوازية إن كانت صناعية او تجارية... إلخ. فضلاً عن ان الصراع الاجتماعي لم يكن متبلوراً كصراع اساسي في البلاد. ومع اني ادرك ان كريم مروة مختلف معي في هذا التفسير، اريد ان اطرح السؤال على كريم بقرادوني بما يتعلق بهذا المفهوم للانتماء، وارتباطاً بما قاله كريم مروة عن حزب الكتائب.

**ك.ب** باعتقادي أن الخلل واحد، وهو ناتج عن عدم حصول اتفاق صريح على الكيان اللبناني. حصل نوع من تلاق تكتيكي على الاعتراف بلبنان كوطن لكنه كان مخرجاً مؤقتاً، احتفظت معه الأحزاب ذات الطابع الطائفي، إسلامية كانت أم مسيحية، بمشروع لبنان في ظل نظام طائفي، وعملت الأحزاب ذات الطابع القومي أو الأممي على تحقيق مشروعها الذي يقضي بأن يكون لبنان جزءاً من وطن آخر.

إذا لم نتفق على مفهوم الوطن لا يمكن أن نتفق على بناء الدولة: الوطنية تبني دولة غير أن الدولة لا تبني وطناً. واليوم أرى أن الإيجابية الوحيدة التي برزت في نهاية الحرب اللبنانية هي أن اللبنانيين توافقوا صراحة على أن لبنان «وطن نهائي لكل أبنائه». فالأحزاب القومية أو الأممية تسعى إلى إعادة بناء إطار لها ودور داخل حدود الوطن، والأحزاب التي اشتغلت على مستوى طائفي تسعى إلى



أن تكون على مستوى كل الوطن. أصبح المشروع الوطني نظرياً نقطة التقاء اللبنانيين. مشكلة الحزب الشيوعي أنه كان غريباً عن الواقع اللبناني ونقل اهتمامه إلى القضايا الإقليمية والعالمية، فلم يؤثّر في المسار اللبناني وفي بناء الدولة. ومشكلة حزب الكتائب أنه كان غارقاً في الواقع اللبناني فلم يطوره بل تَطَيَّف معه. الشيوعيون صاروا هامشيين في بناء الدولة اللبنانية، والكتائبيون صاروا محافظين على النظام الطائفي.

**ط.د** هل كان غير ذلك ممكناً؟

**ك.ب** نعم، وسأقول كيف؟

كان ممكناً للأحزاب القومية والأممية أن تدخل في عملية بناء الدولة لو أنها وعت تماماً أن الدول التي قامت بعد الحربين العالميتين ليست دولاً ظرفية، بل هي دول ستستمر. وكان ممكناً بالمقابل للأحزاب المحلية كالكتائب، التي تمسكت بالدولة وصارت جزءاً منها، أن تطورها بشكل مختلف، لو وعت ضرورة الدولة العصرية. اليسار لم يعترف بالدولة اللبنانية، واليمين لم يعرف أن يطورها. لقد اتفق رجال ١٩٤٣ على مفهوم مؤقت للاستقلال وعلى مفهوم مؤقت لبناء دولة الاستقلال. وبقي ميثاق ١٩٤٣ غير مكتوب لأنه قام على التباس مقصود. اكتفى رجال ١٩٤٣ على إنتاج ميثاق وطني بحده الأدنى أي بصيغة مؤقتة، وتركوا الحد الأقصى، أي الصيغة الدائمة إلى مرحلة لاحقة. وتحول الميثاق الوطني من مشروع وطن إلى صيغة طائفية. وتغلبت روح الصيغة على روح الميثاق، وبدل أن يكبر الميثاق فيصير مشروع وطن ودولة، صغر فصار صيغة طائفية ونظام حكم. معظم الميثاقيين انقلبوا إلى صيغويين.

وألتقي مع كريم مروه في أن الستينات شهدت تقارباً نقابياً على مستوى العمال والطلاب تخطى الحدود الطائفية والحزبية الضيقة وشكل تياراً إصلاحياً ضاغطاً. ومرد هذا التقارب أمران: الاستقرار السياسي وبروز القضية الاجتماعية إلى جانب وعلى حساب القضية الطائفية. وفي ظني أن حرب لبنان في بعض جوانبها كانت بمثابة حرب وقائية لمنع ظهور حركة إصلاحية وعلمانية تضم مسيحيين ومسلمين من أجل بناء دولة لبنانية على أنقاض النظام الطائفي. وساعدت الظروف الخارجية على وأد حركة الإصلاح والعلمنة. إن إنشاء دولة إسرائيل أضعف بناء الدولة اللبنانية، والقضية الفلسطينية طغت على القضية اللبنانية.

**ط.د** سنعود إلى موضوع التأثيرات الخارجية وقيام إسرائيل، لكن قبل ذلك ارغب باستمرار نقاشنا حول موضوع الأحزاب.

**ك.ب** طيب. لقد التف المسيحيون بصورة طبيعية حول حزب الكتائب وتحفَّظ حياله المسلمون بصورة طبيعية أيضاً، لأنه كان ينادي بلبنان وطناً نهائياً، لا لأن مؤسسيه كانوا يريدونه طائفياً. لقد عبّر عن التيار الاستقلالي الذي كان سائداً لدى المسيحيين فانخرطوا فيه، ولم يعبّر عن التيار العروبي الذي كان سائداً لدى المسلمين فابتعدوا عنه.

أمام هذا الانقسام، كان من السهل بناء حزب مسيحي قوي، وليس بناء حزب وطني قوي. وكان من البديهي أن يعبّر حزب الكتائب عن تطلعات المسيحيين ومخاوفهم أكثر من أن يعبر عن تطلعات المسلمين ومصالحهم.

**ط.د** كان إذن مستحيلاً على حزب الكتائب ان يعبر عن هذه المصالح.



**ك.ب** طبعاً، كان أسهل أن يجمع حوله المجموعات المسيحية تحت شعار سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه. وقد وصلنا في حزب الكتائب، في وقت من الأوقات، إلى الربط بين الكيان والنظام، وبين النظام والدستور الذي اعتبره بيار الجميل مقدساً. ورفض المس بالدستور وبالنظام كي لا يمس بالكيان، ووقف ضد الإصلاح وأدخل الكتائب في حالة جمود وتجميد، مما ساهم في تغلب النظام على الدولة، والأشخاص على الأحزاب.

وكي أجيب بصورة حسية على سؤالك، أريد أن أسجل مفارقة عاينتها وعانيت منها ولا يعرفها إلا القليل، وهي الفارق بين بيار الجميل وحزب الكتائب. كان الحس الطاغي عند الأول هو الخوف على المسيحيين، وكان أشبه بالرادار في التقاطه لما يمكن أن يشكل تهديداً لهم. بينما حزب الكتائب المؤلف بأكثريته الساحقة من المسيحيين المتوسطي الحال والفقراء، كان يتحسس المشاكل العادية والمعيشية للناس إضافة إلى المشكلة الوطنية، فما الذي حصل؟ ترك بيار الجميل لحزبه إدارة الأمور العادية التي لم تكن تعنيه أو تحركه، وحصر فيه الأمور الوطنية التي كان شديد التحسس فيها. ترك لموريس الجميل وجوزف شادر وأنطوان أيوب شؤون التخطيط والمال والمسائل الاجتماعية، يعملون فيها دون أن يضايقهم، شرط أن يُوَظَّف هذا العمل في إطار قيادته وزعامته. أما الذين حاولوا الخروج من سقف أطروحاته، فكان يخرجهم من الحزب أو يحرجهم فيخرجون، كعبيد عيسى وإدوار صعب وجوزف مغيزل وغيرهم.

كان بيار الجميل يقود حزباً أقل طائفية منه في الحالات العادية، لكنه كان يستطيع في أي وقت أن يجيشه طائفياً، فتصبح قاعدته

الشعبية أكثر تطرفاً منه. وهكذا برز بيار الجميل متصلباً حيناً ومعتدلاً أحياناً، وبرز حزب الكتائب مرة متطرفاً ومرات منفتحاً. كما أتقن بيار الجميل لعب دور أراده غير عادي لنفسه وكأنه إنسان غير عادي، فأصبحت زعامته الشخصية أكبر من قيادته الحزبية. والرمز لا يفكر ببناء دولة بل بممارسة السلطة.

الشيء نفسه ينسحب على كمال جنبلاط ولو بصورة مختلفة. كان كمال جنبلاط صاحب مشروع عربي وحتى أممي، لكن الواقع الدرزي كان يشده للتحسس بالأمور الضيقة والعادية. وكان النظام الطائفي أصغر من طموحاته: كان بمقدوره أن يصنع الرؤساء غير أنه كان لا يقدر أن يكون رئيساً.

وعلى الرغم من أنه مثقف ومسالم فقد انقلب إلى مقاتل انقلابي للإطاحة بالنظام بكل الوسائل. وأعتقد أن السبب الرئيسي الذي دفع بكمال جنبلاط عام ١٩٧٠ إلى انتخاب سليمان فرنجية المحافظ بدلاً من الياس سركيس الإصلاحي، هو إلغاء إمكانية أن يقوم هذا الأخير بإنقاذ النظام. كان يسعى إلى إيصال النظام الطائفي إلى المأزق الأخير أكثر من سعيه إلى بناء الدولة.

لديَّ مثل ثالث هو كميل شمعون الذي لا تعني له الأحزاب شيئاً، وعرف أن بمقدوره أن يكون زعيماً دون حزب، وحزبه كان مجرد تسمية، كان يوجد شمعونيون فقال لهم: أنتم أصبحتم حزب الأحرار. ولم يهتم يوماً بتنظيم هذا الحزب، ومع ذلك كان زعيماً. واستطاع أن ينتقل من سياسة ذات طابع عروبي إلى سياسة معادية للعروبة بالجماهير نفسها.

في المحصلة يمكن أن نستنتج أن القيادات اللبنانية الكبيرة التي صنعت الاستقلال لم تهتم ببناء الدولة، ولم تنشىء أحزاباً بل كتلاً،



والذين أسسوا أحزاباً شَخْصَنوها. فكانت الأحزاب صنيعة الأشخاص وضحيتها، وبالتالي لم تكن قادرة على بناء مؤسسات عصرية. كانت الأحزاب ضحية زعاماتها، والدولة ضحية شخصياتها. في المنطقة شهدنا دولاً أنتجت أحزاباً، وأحزاباً أنتجت دولاً. أما في لبنان فلم يحصل هذا ولا ذاك. وقامت أحزاب مُشَخْصَنَة لم تعمل لدولة المؤسسات. ولم تفرض الدولة وجودها وهيبتها وقوانينها ومؤسساتها، مما سمح للأحزاب حين تعسكرت وأصبحت ميليشيات أن تحل محل الدولة وتنشىء دويلات.

وكان يجب أن يسقط لبنان في الحرب، ويصل إلى خط الفقر، حتى يعي اللبنانيون أهمية الاقتصاد والقضايا الاجتماعية. وربما يمكنني القول: لبنان السهل كان مجالاً لنشوء الزعامات السهلة، ولبنان الصعب اليوم لا بد له من أن يفرض زعامات صعبة، وعملية الانتقال لن تكون سريعة وستمر في مرحلة من فراغ وتفتيش عن الذات قد تطول بعض الشيء.

**ك.م** حين تحدثت أنا عن أن الأحزاب لم تكن بمستوى المرحلة السابقة، كنت أشير فعلاً للمرحلة القادمة التي سنكون فيها بحاجة أكيدة إلى أحزاب من نوع آخر. وأضيف إلى ما قلته سابقاً عن قضية الانتماء وموضوع بناء الدولة، أن هذا البناء يجب أن يترافق بالضرورة مع تكوّن المؤسسات الأهلية في المجتمع، التي إذا لم تتكوّن يكون هذا المجتمع أمام إمكانية إنشاء دولة استبدادية أو دولة طائفية مثلما حصل في لبنان.

**ط.د** بعد هذا النقاش التمهيدي والعام، ساعود إلى سؤالي السابق. الميثاق الوطني تشكل من سلبيتين هما رفض الوحدة مع سوريا ورفض الحماية الفرنسية. هذه التسوية حكمها التوازن الطائفي منذ البداية، فهل

كانت وحدها الممكنة في ذلك الحين؟ ولماذا لم تنتج عنها الدولة التي يحلم بها اللبنانيون؟

**ك.ب** إن هذه التسوية كانت وحدها الممكنة، ولولاها لما كان الاستقلال ممكناً. أما لماذا لم تنجح في إنشاء دولة فلأنها قامت على التباس مقصود حول الوطن والدولة. صحيح أن المسيحيين تخلوا عن الجيش الفرنسي مقابل تخلي المسلمين عن الوحدة مع سوريا، لكن بقي بظنهم أن البديل لخروج فرنسا هو قيام حكم مسيحي. ولهذا السبب كانت شعارات الحرب لاحقاً قول المسلمين بـ «امتيازات مسيحية» ورد المسيحيين بأنها «ضمانات» وليست امتيازات. وأعتقد أن هذا الحكم المسيحي كان له ما يبرره انطلاقاً من ضرورة وجود دولة من دول المنطقة حكمها مسيحي. العروبيون من المسيحيين برروا ذلك بفائدة تجنيبها العروبة كي لا تكون إسلامية، وغير العروبيين برروا ذلك بالحق الذي لهم في أن يحكموا دولة. والقول بأن لبنان ذو وجه عربي يعني عند المسيحيين ضمناً أن له وجهاً آخر هو الوجه المسيحي. ولو أريد لهذا المفهوم أن يكتب لوقع رجال الميثاق في المستحيل، ففضلوا الالتباس.

والشيء نفسه يقال عن المسلمين الذين كان التخلي عن الوحدة مع سوريا بالنسبة لهم مجرد تكتيك، لقناعتهم بحتمية حصول الوحدة العربية. وحين قبلوا بمارونية رئيس الجمهورية، اعتبروا دون شك أن رئاسة الجمهورية مؤقتة كما هو لبنان مؤقت، أي كما هي الدولة اللبنانية مؤقتة، لأنها ستدخل في إطار دولة أوسع هي الدولة العربية.

هذه هي الأسباب التي حالت دون أن تبني تسوية ١٩٤٣ دولة حقيقية.



**ط.د** أستطيع ان الخص فكرتك الأساسية بالقول إن التسوية كانت ضرورية لنيل الاستقلال لكنها قامت على التباس مقصود يعكس خلافاً بالعمق حول مفهوم الدولة اللبنانية ادى إلى سقوط عملية بناء هذه الدولة. وسؤالي إلى كريم مروة الآن وهو: هل إن الالتباس الذي تحدث عنه كريم بقرادوني كافٍ وحده لتبرير قيام دولة الميثاق وفشل قيام دولة عصرية لاحقاً؟ ام ان هناك اسباباً اخرى لعبت دوراً في ذلك؟

**ك.م** أريد أن أشير إلى أن التسوية كمفهوم ليست عيباً. بل هي تصبح ضرورية حين يتعلق الأمر بحل مشكلة بين أطراف متعددين مفروض عليهم أن يعيشوا معاً في بلد واحد وعلى أرض واحدة. أقول ذلك وفي ذهني أن أتحدث عن تسوية ٤٣، إذ يأتي الحديث عنها دائماً بالمعنى السلبي، أياً كان موقع المتحدث. وأنا أكرر هنا ما قلته سابقاً من أن الميثاق كان ضرورة. ولم يكن بالإمكان إبداع أفضل منه في ذلك الحين. لكن هذا الميثاق لم يكن فقط بين المسلمين والمسيحيين، ولم يكن فقط بين لبنان وأشقائه العرب. بل كانت هناك أطراف أخرى خارجية. وأشير إلى طرفين منها: الفرنسيين والإنكليز الذين تصارعوا منذ سايكس بيكو على تقاسم المنطقة، وعلى البلدان العربية، وكان لبنان وسوريا، ولبنان بشكل خاص، من أهم مواضيع هذا الصراع. إضافة إلى ذلك كان هناك صراع بين أفكار كانت استمراراً لمرحلة سابقة، مرحلة السيطرة العثمانية. ومن هذه الأفكار فكرة الاستقلال عن السلطنة العثمانية التي رفع لواءها مثقفون لبنانيون مسيحيون ومسلمون منذ القرن الماضي. واستندوا في تحديدها وتطويرها إلى أفكار الثورة الفرنسية، وإلى تجارب الوحدات التي تمت في أوروبا. واعتبروا أن فكرة الوحدة العربية هي التجسيد لفكرة الاستقلال عن السلطنة. وقابلت هذه الفكرة، فيما بعد، غداة الحرب العالمية، فكرة أخرى

تتناقض معها، تجد جذورها في الخصوصية التي تميز بها لبنان، والتي تعاملت معها السلطنة العثمانية نفسها، حين أقرت بضرورة احترام خصوصية تركيب لبنان الديني والاجتماعي. وهي الفكرة التي تدعو إلى استقلال لبنان، وبالاستناد إلى دعم الغرب، ودعم فرنسا، تحديداً. كما برزت فكرة ثالثة نقيضة لفكرة الاستقلال عن السلطنة، وكان لها ممثلون في لبنان وفي البلدان العربية، تدعو إلى بقاء البلدان العربية في إطار السلطنة العثمانية كتعبير عن الرفض لفكرة «التغريب»، والبقاء في إطار الانتماء للشرق وللحضارة الإسلامية! وإذ أذكّر بهذه الأمور فلكي أقول بأنه وجد نوع من الافتراق والاندماج، في ذات الوقت، بين المسلمين والمسيحيين. فهناك مشاعر أولى ناتجة عن وعي أولي لمصالح طبقية كانت تسعى إلى الثبات والاستقرار، وناتجة عن تشكل برجوازية تجارية، وحتى صناعية، تعمل لبناء دولة نموذجها أوروبي بشكل عام. وأدت هذه المشاعر إلى نوع من الاتفاق قابله نوع من الاختلاف استند أصحابه إلى مصالح ضيقة، واستخدموا المشاعر الدينية لتعزيز مواقفهم ومواقعهم. ولجأ فرقاء الصراع هؤلاء إلى الاحتماء بهذا الفريق الأجنبي أو ذاك. وهذا ما اشتغل عليه الفرنسيون بوعي كامل لضمان مواقعهم ومصالحهم عندما تحين لحظة جلاء قواتهم عن لبنان وسوريا. وهكذا كان شعار حماية المسيحيين منسجماً تماماً مع الرغبة في الحفاظ على تلك المصالح. وكان شعار الاندماج بسوريا، (الأقضية الأربعة)، هو الرد على ذلك، أو الوجه الآخر للمشكلة.

ولا أرى أن الحديث عن الميثاق يمكن أن يتم بمعزل عن الشروط التاريخية التي أشرت إلى بعضها. ومن هنا أعتقد أن حدوث تسوية في ذلك الحين، ضمن إطار تعدد الأطراف المشاركة فيها، وتعدد وتناقض المشاريع الآنية والبعيدة المدى، لم يسمح بأن يشعر



الذين قاموا بهذه التسوية بضرورة البحث في كيفية تطويرها وتثبيتها ليكون الاستقلال أكثر ثباتاً، وأكثر ارتباطاً بالمستقبل. لم تنشأ عند هذه القوى إذن قناعة بضرورة تطوير الميثاق. إلا أن ذلك لا ينفي أنه نشأ، منذ أن وضع دستور عام ١٩٢٦، شعور بخطر الطائفية، وشعور بضرورة عدم استمرار تحكم الطائفية في بناء الدولة، يعبر عنه في المادة ٩٥ من الدستور. لكن هذا التنبه لخطر الطائفية لم يجد تعبيراً واضحاً له في وعي الذين أمسكوا بمقاليد السلطة. فلم تتحول المادة ٩٥ إلى قوانين وتدابير. بل هي فقدت، مع الوقت، معناها، وسط الإيغال في السلوك الطائفي إلى الحدود القصوى، بما في ذلك بعد اتفاق الطائف، الذي لحظ في بنوده ضرورة الخروج من الحالة الطائفية. وهكذا غلب على المسؤولين، في كل العهود، السلوك الآخر النقيض. والسبب في ذلك هو طغيان تناقضات نشأت فيما بينهم تحكمها المصالح الضيقة، والصراعات على السلطة، مدعمة بالمؤثرات الخارجية. وإذا كانت مجموعة هذه العوامل قد ساعدت على هذا النهج، فإني أريد أن ألاحظ أهمية العامل الخارجي فيها الذي يصبح في لحظات معينة في التاريخ عاملاً أساسياً، أي يدفع من خلال ارتكازه إلى عامل داخلي، باتجاه التحول إلى العامل الأكثر تأثيراً. وتاريخ لبنان القديم والحديث مليء بالأمثلة على ذلك.

ولكي لا يكون هناك التباس في الموضوع، أقول إن هذا العامل الخارجي لم يكن إنكليزياً وفرنسياً فقط، ولا أمريكياً فقط، في وقت لاحق، بل كان قسم أساسي منه عربياً. ولم يكن في مرحلة الاستقلال بنفس الوضوح الذي وصل إليه إثر تشكيل الجامعة العربية، حين وجد من يقول بضرورة استيعاب الأقليات الدينية المنتشرة في هذا البحر العربي الواسع. ولذلك قال هذا البعض بضرورة بقاء لبنان ذا طابع مميز، وأن تحترم خصوصيته الدينية. وهو ما جرى تجسيده

في الميثاق غير المكتوب. كما وجد بالمقابل من يقول إن لبنان في الواقع العربي رقم زائد، وكيان مصطنع، ولا بد من أن يكون جزءاً من كيان عربي أوسع. ألخص فأقول، إنه بمقدار ما كان ضرورياً أن تحصل تسوية ١٩٤٣، بمقدار ما حملت هذه التسوية في داخلها من عناصر الخلل. وكان من المفترض أن يفكر أصحاب الميثاق في معالجة عناصر الخلل هذه، فوراً، ولو بالتدريج، إلا أنهم لم يفعلوا. بل هم لم يدركوا، بعد وصولهم إلى السلطة، الحاجة إلى ذلك. إذ أعمتهم السلطة ومغانمها. وبقيت المشكلة بفعل ذلك قائمة، بل هي تفاقمت، وتم التعبير عنها بأشكال مختلفة حادة، وصولاً إلى الحرب الأهلية، إلى أن جاء اتفاق الطائف الذي صيغ وفق الأسس نفسها، تقريباً، التي قام عليها ميثاق ١٩٤٣.

**ط.د** ارى انكما متفقان على ان تسوية ١٩٤٣ كانت وحدها الممكنة وانه لم يكن بالإمكان في ذلك الزمان افضل مما كان.

اما بالنسبة للشق الثاني من الموضوع فإن النقاش بقي عاماً. لذلك اقترح ان ندخل اكثر بالتفاصيل. ولنتوافق على تقسيم قسري للزمن فنبدا بفترة تاريخية تمتد من الاستقلال إلى العام ١٩٥٨.

لقد ابديتما آراءكما بأسباب عدم تكوّن دولة، بالمعنى الحقيقي لهذا التعبير، انطلاقاً من الميثاق. وإذا سمحتما لي، فانا الاحظ ان في كلامكما تنظيراً غير واقعي، لارتكازه على ما كان مفترضاً ان يقوم به رجال او قوى تلك المرحلة. وانا ارى انه في ما يتعلق بتاريخ مضى، لا يجوز استخدام كلمة «لو»، بعد ان ظهرت في الوقائع أسباب عدم تكون مقومات بناء دولة. في الفترة التاريخية التي اقترحها حصلت احداث كبيرة تُفسِّر هذه الأسباب، ومنها قيام دولة إسرائيل، ومنها الصراعات العربية، ومنها التغذية الدائمة للصراع الداخلي على اسس طائفية. ما اطرحه إذن، هو ان تناقشا الأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية، التي منعت ان يتجه مسار بناء الدولة اللبنانية بالاتجاه السليم.



**ك.ب** إذا أردت الاختزال أقول إن السبب الداخلي الأساسي لعدم بناء دولة الاستقلال هو تعدد الولاءات، وإن السبب الخارجي الأساسي هو قيام إسرائيل وردات الفعل العربية التي نشأت عنه. طبعاً هناك أسباب عديدة أخرى لكن أريد أن أركز على هذين السببين الأساسيين.

الميثاق الوطني خلق من رحم «لحظة وطنية» تبلورت في الشارع وعلى مستوى القيادات. اعتقلت سلطات الانتداب الحكومة الاستقلالية بكل طوائفها في قلعة راشيا، وأضرب الشعب اللبناني بكل طوائفه ونزل إلى الشارع. لكن بعد أن نلنا الاستقلال، عاد المنطق الطائفي ليتغلب على المنطق الوطني.

في تلك اللحظة الوطنية، كما سميتها، انتصر الشعور الوطني المتمثل بالاستقلال، وتراجعت الانتماءات المتعددة والمتناقضة واندرجت تحت عنوان الولاء للوطن. لكن بعد جلاء الجيش الفرنسي، عادت الانتماءات تتحول إلى ولاءات، أصبحت هناك ولاءات لما هو أكبر من لبنان وولاءات لما هو أصغر منه.

بين هذه التناقضات سلكت تسوية ١٩٤٣، فتثبتت بطابعها الطائفي، وأخذت ممارستها تتم، ليس على أساس أنها صيغة مؤقتة، بل تحولت إلى نظام حل محل فلسفة الميثاق الداعي إلى التعايش الوطني وليس إلى الطائفية السياسية.

وانتقلت القيادات من الحياء تجاه الطائفية إلى الوقاحة في استخدامها. وتكرست القناعة بأن الواحد منهم يقوى بطائفته وليس بوطنه. وهنا أغلقت الدائرة: فلكي تصبح زعيماً شعبياً يجب أن تكون زعيماً في الطائفة، ولتصبح زعيماً في الطائفة يجب أن تكون طائفياً. هذا هو السبب الرئيسي الذي منع قيام دولة حقيقية.

وأسمح لنفسي هنا باستطراد يتعلق بالموقف المسيحي. فالمسيحيون هم أول الذين تمسكوا بهذا البناء الطائفي، وبرروا موقفهم بأن العرب لم يعوا الظرف اللبناني، فكان مسموحاً أن تتكلم عن خصوصية مصرية مثلاً إلى حد القول إن مصر ليست عربية فقط بل إفريقية أيضاً، وحتى فرعونية، لكن كان ممنوعاً على اللبنانيين أن يتحدثوا عن الخصوصية اللبنانية. وفهم المسيحي أن هذا المنع هو منع للخصوصية المسيحية، فزاد تمسكه بالنظام الطائفي على أساس أن هذا النظام هو الذي يحميه، وتحول التمسك بالنظام عند المسيحيين بديلاً عن الحماية الخارجية.

وسرعان ما سقطت عند المسلمين اللبنانيين تلك اللحظة الوطنية، وساهم في ذلك قيام إسرائيل، في الفترة التي كان استقلالنا لا يزال طري العود، فتحول المسلمون عن القضية اللبنانية وبناء الدولة، ليدخلوا في دائرة القضية الفلسطينية على أساس أنها القضية المحورية الأم. لقد منع اهتمامهم بالقضية الفلسطينية أن يعملوا على تطوير وعي وطني لبناء دولة هم أصلاً يعتبرونها مؤقتة، فدخلوا في نمط التعاطي الطائفي والمُحاصصة الطائفية، وساهموا بهذه الردة إلى الوراء. الولاء لغير لبنان جعلهم لا يركزون على بناء الدولة اللبنانية. وأراني وصلت طبيعياً إلى العامل الثاني المتمثل بقيام دولة إسرائيل الذي حال دون بناء الدولة اللبنانية. إن نشوء الدولة اليهودية ولّد لدى كل الأقليات، بما فيها مسيحيو لبنان، شعوراً بأن الدولة المسيحية ممكنة، وبأن الأقلية اليهودية القوية قادرة أن تواجه الأكثرية الإسلامية. وكان بيار الجميل على سبيل المثال ينبه من خطورة الاتصال بإسرائيل، وفي الوقت ذاته يرى أن قيام دولة إسرائيل بحد ذاته كاف لخلق توازن لبناني، وكثيراً ما سمعته يردد على مسامع المقاتلين «لا تتصلوا بإسرائيل، خوِّفوا بها ولا تستخدموها».



**ط.د** لكنه عاد هو واستخدمها.

**ك.ب** طبعاً، من يقارب النار كثيراً تحرقه.

**ط.د** قبل ان تبدا كريم مروه بالردّ على السؤال وبالتعقيب على كلام كريم بقرادوني، اريد منك التركيز على فكرة قالها كريم بقرادوني بشان رجال الاستقلال والزعامات التي حكمت في المرحلة التي تلته، حين اعتبر انهم زايدوا طائفياً ليكسبوا شعبياً، وكان هذه الزعامات ليست في جوهرها طائفية، او كان هدف الحفاظ على النظام الطائفي ليس في جوهرها الإيديولوجي وفي اساس مصالحها. واضيف اني ارى ضرورة مناقشة هذه الفكرة من زاوية ثانية، هي ان هذه الممارسة السياسية لم تكن ناتجة عن مجرد حركة العلاقة بين زعيم وجمهور، بل ايضاً عن تطور في الفكر السياسي الذي يحمل هذه الإيديولوجية الطائفية التي عبرت عنها بوضوح كتابات ميشال شيحا وشارل مالك وغيرهما من الذين نظروا لبنية النظام الطائفي.

**ك.م** كانت فكرة الاستقلال تحمل بذاتها مجموعة من الالتباسات والتناقضات. ولكنها كانت، وفي الوقت ذاته، لحظة وعي متقدمة تقاطعت مع حالة موضوعية متخلفة. وقد انعكس ذلك في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في البلاد، وفي مستوى الانصهار الوطني. ومن الطبيعي ألا يُنتج هذا الوضع المتخلف وعياً متقدماً بضرورة قيام دولة لها مقوماتها ومؤسساتها. لقد كان ميثاق ١٩٤٣ تعبيراً عن وجود شروط تاريخية وموضوعية شكلت أساساً للتسوية التي قامت في تلك اللحظة من الزمن، والتي حصل خلالها هذا الارتقاء بالوعي الوطني، رغم الوجود القوي للانتماءات المتخلفة السائدة. وأود أن أشير، في هذا السياق، إلى أنه في الفترة الأولى لمرحلة الاستقلال، نشأت فكرة تشكيل مؤتمر وطني، كان عبارة عن جبهة ضمت مجموعة من الشخصيات

اعتبرت الاستقلال مهمة أساسية واقتنعت بضرورة تطويرها، وضمت في صفوفها كميل شمعون وصائب سلام وعبد اللّه اليافي وعبد الحميد كرامي، كما ضمت فرج اللّه الحلو وأرتين مادويان ومصطفى العريس وأنطون تابت وجورج حنا الذي كان صديقاً للحزب الشيوعي، وصديقاً شخصياً لكميل شمعون، وشخصيات أخرى. أي أنها ضمت تنوعاً طائفياً وسياسياً عبر عن الارتقاء بفكرة الاستقلال إلى ما يؤدي إلى تطويرها لاحقاً. لكن المؤتمر الوطني لم يستمر طويلاً. ولم يلعب الدور الذي رسمه لنفسه.

**ك.ب** نستطيع اليوم أن نفعل الشيء نفسه.

**ك.م** نعم، نستطيع، وهذا مهم جداً، حتى ولو حصل هذا اللقاء حول قضية واحدة.

**ك.ب** طبعاً.

**ك.م** إشارتي لهذا الموضوع هي مدخل لإجابتي على القضية المطروحة. وأعود إلى القول إن وجود الانتماءات الجزئية واقع موضوعي وليس بمقدور أحد أن يتهم الآخر بهذه الانتماءات. يجوز الاتهام فقط حين تتحول هذه الانتماءات الجزئية، والتعبير بالمناسبة هو للدكتور أحمد بيضون، إلى انتماءات كلية، لأنها في هكذا حالة تصبح بديلاً للانتماء الأوسع، الانتماء الوطني.

بعد لحظة الاستقلال التي سماها كريم بقرادوني لحظة وطنية عامة، عادت الانتماءات الجزئية وتغلبت. لأن العناصر الموضوعية لاستمرار الوعي الذي كوّن تلك اللحظة لم تكن متوفرة. عادت زعامات الاستقلال إلى التقوقع داخل انتماءاتها الجزئية. وفي الواقع



فإن حكم الشيخ بشارة الخوري انتهى بغير ما بدأ به، بل إن الشيخ بشارة سرعان ما حول حكمه إلى حكم عائلة. وأصبح الشيخ سليم، شقيقه، (السلطان سليم)، عنواناً للفساد. ثم إنه عندما قرر التجديد، من أجل الاستمرار في الحكم، زور انتخابات أيار ١٩٤٧ للإتيان بمجلس مطواع. ولكنه انتهى في العام ١٩٥٢ إلى السقوط تحت ضغط حركة سياسية وشعبية واسعة. وقد شاركت شخصياً في المظاهرات التي جرت في ذلك الحين. وكنا نتصور، يومذاك، أو كانت رغبتنا، أن المجلس سينتخب حميد فرنجية، رغم أن المناخ السياسي كان يوحي بغير ذلك. إذ كان كل شيء يجري، في العلن وفي الخفاء، لصالح شمعون، بالتحديد. واستمرت التجارب تتكرر على هذا النحو. على أنني لا أزال أرى أن عدم وجود أحزاب قادرة على تجاوز هكذا انتماءات كانت أسبابه موضوعية، بمعنى ما، وذاتية، بمعنى آخر. فالمستوى المتخلف للتطور الاقتصادي، وللبنى الاجتماعية، الذي كان سائداً قد أنتج أحزاباً متقدمة، ولكنه لم يكن مؤهلاً لأن ينتج أحزاباً جماهيرية متقدمة. وقد جرت محاولات مبكرة في هذا الاتجاه. وكانت الوحيدة الثابتة فيها محاولة الحزب الشيوعي. وهذا سببه انتماء الحزب الشيوعي إلى فكر متقدم على ما كان سائداً في ذلك الوقت في لبنان وفي البلدان العربية. وهذا الفكر جاء من بلدان أوروبية متقدمة. وتم نقله إلى بلداننا المتخلفة بواسطة المثقفين الماركسيين، بمستويات مختلفة من الفهم والنقل، منذ مطالع القرن، إلى أن تأسس الحزب الشيوعي، كنتيجة لهذه العملية الطويلة. ونقل هذا الفكر، الذي اقترن بحركة عمالية نشطة، إلى لبنان، كان طبيعياً وضرورياً، من وجهة نظري، وكان طبيعياً كذلك، أن ينشأ في هذا السياق الحزب الشيوعي اللبناني. لكن الحزب الشيوعي اللبناني، لم يستطع أن يجعل هذا الفكر المتقدم فكراً وطنياً لبنانياً عربياً، فكراً

قادراً على التعامل مع الواقع الموضوعي المتخلف ليرتقي به عبر خط سياسي طويل المدى، ويسهم في تشكيل البديل لما كان سائداً من أحزاب. وقد كان النقل حرفياً تقريباً، في البدايات ولفترة طويلة. ولذلك لم ينتج هذا التقدم في الفكرة ما كان مطلوباً منه. إلا أن العامل الموضوعي، إلى جانب هذا العامل الذاتي، في هذا الخلل، إنما يتجسد في الوعي المتخلف للطبقة العاملة ولسائر المنتجين والأجراء، والفئات الفقيرة، الذي هو انعكاس للبنى الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة في البلاد.

إذن، في ظل غياب هذه الأحزاب، وعدم قدرة حزب مثل الحزب الشيوعي، للأسباب الآنفة الذكر، على لعب دور متقدم، وبسبب ضعف القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في قيام وطن وبناء دولة حديثة، أي العمال وسائر المنتجين، وفي ظل الوعي المتخلف للطبقة الاجتماعية التي استلمت السلطة، أي البورجوازية، لم يكن ممكناً تطور مفهوم الدولة لا في وعي المسؤولين، ولا في وعي المواطنين.

**ط.د** الست تلجأ هنا إلى استخدام تعبير خاطىء؟

**ك.م** ما هو؟

**ط.د** إطلاقك وصف البورجوازية بمفهومها الأوروبي على الفئات السياسية التي حكمت في لبنان والتي لم تكن قد تكوّنت كطبقة بورجوازية واضحة المعالم مرتبطة بالإنتاج وواعية لمصالحها كطبقة.

**ك.م** أنا لا أوافقك هذا الرأي. فمنذ القرن الماضي بدأت تتكوّن بورجوازية لبنانية صناعية وتجارية. ربما كان تطورها بطيئاً، ولم تكن هي القوة الأساسية. وقد يكون من الأفضل استخدام تعبير تحالف الارستقراطية السياسية، الممثلة بالعائلات العريقة، مع



البورجوازية الناشئة، رغم ما بين هذه الشرائح من تناقض في المصالح. وفي أي حال فإن فقدان وعي هذه البورجوازية لمصلحتها ولضرورة تمايزها عن هذه القوى هو الذي أدى بها إلى الاعتقاد بأن مصلحتها شيء آخر غير مصلحتها الفعلية. فأصبحت الدولة تعني بالنسبة لممثليها مجرد الوصول إلى مواقع السلطة واستخدامها في تحقيق مصالحها الضيقة، الآنية، بأكثر ما يمكن من التجاهل للمصلحة الوطنية العامة، ولمصلحة تطور البلاد. لذلك عادت، بعد الاستقلال، العصبيات والانتماءات الجزئية لتلعب الدور الأساسي في رأس السلطة وفي المجتمع بشكل عام.

على مستوى آخر، كانت الهجرة اليهودية بين السنوات ٤٣ و٤٧ قد بدأت تصبح ظاهرة. وهذه الهجرة كانت في جزء منها تمرّ عن طريق لبنان. وأذكر في تلك الفترة، وكنت فتياً، أنني كنت مع بعض رفاقي في المدرسة نقوم بنصب كمائن لليهود في مدينة صور، على طريق البص، مدخل المدينة. وكلما صادفنا من هو أشقر الشعر نمسك به على أساس أنه يهودي ذاهب إلى فلسطين ثم نسلمه إلى السلطات! ولم نوفق، قط، في الإمساك بيهودي حقيقي مهاجر إلى فلسطين.

ظاهرة الهجرة هذه كانت تتقاطع مع عودة الانتماءات الجزئية للسيطرة على المشاعر العامة. ويجب أن نذكر أن إسرائيل قامت على أنقاض هزيمة العرب عام ١٩٤٨. ومع قيامها تنفس الصعداء أولئك الذين عادوا إلى اعتماد انتماءاتهم الجزئية أساساً لوجودهم الوطني. أصبح إذن هناك أمران: الأول، نشوء مبرر لوجود الكيانات القومية الدينية؛ والثاني، أن هذا الكيان الديني، إسرائيل، استطاع أن يحقق أهدافه، وأن ينتصر القيمون عليه، على الجيوش العربية مجتمعة في الحرب ـ المهزلة لتحرير فلسطين؟

مقابل ذلك، قامت، وكأحد أشكال الرد على الهزيمة، دولة الوحدة بين مصر وسوريا في ظل صعود الناصرية. وقد اتخذ يومها الرئيس شمعون قراراً واضحاً، باسم المسيحيين، أيد فيه حلف بغداد وحلف السانتو والدفاع المشترك إلخ... أي أنه انخرط في مجموعة مشاريع تربط لبنان بالغرب وبموقف واضح ضد العروبة. ووقفت سوريا يومذاك ضد هذه الأحلاف. وانتهى عهد الانقلابات فيها عام ١٩٥٤ بقيام حكم وطني شاركت فيه الأحزاب. وحصلت انتخابات ديموقراطية أنتجت حكماً وطنياً. وكانت قد حصلت في تلك الفترة ثورة ١٩٥٢ في مصر التي بدأت تتبلور باتجاهاتها الجديدة بعد العام ١٩٥٥. وإذ أذكر بهذه الوقائع فلأنها ذات أهمية كبرى في التأسيس للحالة التي نشأت في لبنان، في تلك المرحلة.

وفي رأيي أن هذه المجموعة من العوامل الداخلية والخارجية هي التي حكمت أنماط الممارسة السياسية في لبنان، وأدت إلى تكوين لحظة الانفجار عام ١٩٥٨ وما نتج عنها. ومعروف أن وراء هذا الانفجار احتجاجاً شعبياً وسياسياً ضد سياسة شمعون الخارجية، وضد سياسته القمعية في الداخل، وضد مساعيه للتجديد، من أجل تنفيذ هذه السياسة، التجديد الذي زور انتخابات ١٩٥٧ لتأمين مجلس نيابي قادر على تأمين هذا التجديد. وكان قد أجرى تعديلات غير منطقية في الدوائر الانتخابية لهذا الغرض. فأسقط بهذه الطريقة عدداً من الزعامات الكبيرة، من وزن كمال جنبلاط وريمون إده وأحمد الأسعد وصائب سلام وأنطون تابت، وآخرين. وقد شكل موقف شمعون هذا، وسياساته كلها، أساساً لتدخل خارجي مباشر، وغير مباشر، سياسي وأمني. وكانت أبرز تجسيداته فيما قام به السرّاج، الذي شغل مناصب أمنية أساسية في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة، من دعم سياسي وعسكري وأمني لقوى



المعارضة. وفي ظل هذا الصراع، بالذات، جرى اغتيال الصحفي الشعبي المعارض نسيب المتني، صاحب جريدة التلغراف، الذي كان اغتياله الشرارة التي فجرت أحداث عام ١٩٥٨. وجدير بالذكر أن الصراع المسلح بين قوى المعارضة، الممثلة في جبهة الاتحاد الوطني، وكان حزبنا الشيوعي طرفاً فاعلاً فيها، وبين تحالف شمعون ـ الكتائب ـ الحزب السوري القومي، الذي كان يمول ويسلح من قبل حكم نوري السعيد في العراق، هذا الصراع تحول إلى شكل من أشكال التدمير المنظم لبنية لبنان الاقتصادية، إذ جرى تفجير عدد غير قليل من المؤسسات الصناعية والسياحية من دون أي مبرر مباشر. وجدير بالذكر، في السياق ذاته، أن الجيش، بقيادة فؤاد شهاب، مارس دوراً حيادياً، رغم ارتباطه بسلطة شمعون، واضطراره، في فترات معينة، للقيام بعمليات عسكرية، بناء لأوامر هذه السلطة. وهذه اللحظة هي لحظة وطنية ثانية قريبة الشبه بما حصل عشية الاستقلال، وفي لحظة الاستقلال عام ١٩٤٣. فقد جاء إلى الحكم، في أعقاب حركة ١٩٥٨، فؤاد شهاب، كمحصلة طبيعية لمجمل التطورات، الداخلية والإقليمية ولدور الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، في المنطقة. وقد سمينا حركة ١٩٥٨ ثورة وهي، في الحقيقة، كانت تحتوي عناصر ثورة. وكانت في المقابل، تتخذ شكل فتنة طائفية. لقد كانت صورة مصغرة للحرب الأهلية التي جاءت فيما بعد. وكانت فيها عوامل متقدمة كما كانت فيها عوامل متخلفة. وفي المحصلة انتهت بفتح مرحلة جديدة في تاريخ لبنان كان عنوانها في ذلك الحين فؤاد شهاب وتجربته الجديدة في محاولة وضع أسس لقيام دولة حديثة، مخالفاً بذلك نسق التطور الذي كان قد بدأ، منذ السنوات الأولى للاستقلال. وأود، في هذا الصدد، أن أشير إلى أهمية ما شكلته

التحولات التي كانت قد بدأت في سوريا، ثم استقرت في مصر، على يد عبد الناصر، التحولات باتجاه الدمج بين الوطنية والقومية، من جهة، والقضية الاجتماعية، من جهة ثانية. وحمل هذا التحول صورة الدمج بين شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. أقول ذلك لأشير إلى المنحى الذي اتخذه حكم شهاب، من جهة، وإلى الاستنفار الذي واجهت به هذا المنحى الفئات العليا من البرجوازية اللبنانية، دفاعاً عن مصالحها الطبقية، من جهة ثانية.

**ط.د** هذه القراءة للأحداث وتفسيرها تضيف على ما قلته، كريم بقرادوني، رؤية أوسع لما حصل من تطورات في المنطقة وتأثيراتها على لبنان، وتتناقض في جزء منها مع رؤيتك للأسباب الداخلية التي عرقلت بناء الدولة فهل ترى التأثير الخارجي بالمنظار نفسه، وما هو رأيك بموقف كريم مروة من التناقضات الداخلية التي ساهمت بعدم بناء دولة الاستقلال؟

**ك.ب** إن تعددية الولاء عند معظم المسلمين واقتناع الأكثرية منهم بأن لبنان وطن مؤقت أبعداهم عن بناء الدولة، إضافة إلى اهتمامهم بالقضية الفلسطينية أكثر من القضية اللبنانية. إن تمسّك المسيحيين بالنظام الطائفي أخّر عملية بناء الدولة، إضافة إلى البحث عن حماية أجنبية أو عن قيام دولة مسيحية، مما حملهم على الاهتمام بالصيغة اللبنانية أكثر من اهتمامهم بالدولة اللبنانية.

وأود الإشارة إلى أن معظم الرجال، سوّاء كانوا مسيحيين أم مسلمين، الذين حكموا بعد الاستقلال كانوا واعين لأهمية السلطة لكنهم لم يعوا أهمية الدولة فاعتبروها مجرد صراع على السلطة. لقد أدى صراع النفوذ بين الكتل والشخصيات السياسية إلى العودة إلى الوراء.



على الرغم من رجحان عقل وثقافة وحجم بشارة الخوري، فإنه لم يركز طاقاته على بناء دولة الاستقلال، بل سعى إلى الاحتفاظ بالسلطة وتجديد ولايته، ولو عن طريق انتخابات ١٩٤٧ المزورة. صحيح أنه استطاع أن يجدد، لكنه لم يستطع أن يستمر، فقامت بوجهه حركة شعبية اضطرته إلى الاستقالة بسبب استشراء الفساد. بشارة الخوري بنى الاستقلال ولم يبن الدولة.

لم يشهد عهد كميل شمعون تطوراً في الوعي الوطني وطغى صراع الأشخاص، غير أنه تكونت في تلك الفترة طبقة وسطى ضمنت نوعاً من ليبرالية النظام ومن استقراره وازدهاره. هذه الطبقة الوسطى كانت لها مصلحة بتطوير النظام الاقتصادي الاجتماعي نحو ليبرالية أكبر وطائفية أقل، لكنها افتقدت الوعي الاجتماعي الذي يمكنها من إنتاج مشروعها، فتكونت طبقة وسطى لكن لم تتكون بورجوازية وطنية تعي بالضبط مشروعها.

بدأ عهد كميل شمعون إصلاحياً، وقد أعطى في العام ١٩٥٤ المرأة حق التصويت، وكنا في طليعة البلدان المتقدمة في هذا المجال. ولكن سرعان ما تغلبت على سياسته لعبة السلطة بدل بناء الدولة، فاعتمد في قانون الانتخابات الدائرة الصغرى، أي الدائرة التي تحكمها عائلة أو طائفة، واستخدم حنكته وشعبيته في انتخابات ١٩٥٧ ليضمن أكثرية نيابية توافق على تجديد ولايته. على رؤساء الجمهورية أن يتذكروا أن التجديد يولد أزمة أو يؤدي إلى انقلاب.

وتزامن وصول كميل شمعون إلى رئاسة الجمهورية مع ثورة عبد الناصر عام ١٩٥٢. وبرأيي أن عبد الناصر لم يكن مؤيداً للاتحاد السوفياتي، بل كان يحاول الخلاص من الإنكليز عن طريق الأميركيين، إلى أن جاءت عملية الرفض الأميركي لبناء السد العالي وحرب السويس عام ١٩٥٦، ودخول الاتحاد السوفياتي على خط

القومية العربية. وقامت الوحدة المصرية ـ السورية لأسباب لا علاقة لها بالوضعية اللبنانية، لكنها أدت فوراً إلى تحريك الولاء الأكبر عند معظم المسلمين الذين طالبوا بالانضمام إلى هذه الوحدة.

هذا العامل الخارجي أدى إلى تعزيز الردة الطائفية، وعاد المسيحيون يفتشون عن حماية جديدة. وعرف كميل شمعون أن يعبر بالضبط عن هواجس المسيحيين عندما اعتبر أن الحماية لم تعد فرنسا بل أميركا، ودخل في مشروع إيزنهاور وحلف بغداد.

بعد العام ١٩٥٦، دخلنا في الجانب الآخر من الصراع، جانب الحرب الباردة. وأصبحت اللعبة الدولية هي العنصر الضاغط في الأحداث الدامية عام ١٩٥٨: الدعم السوفياتي للوحدة العربية تُرجم في لبنان على أنه دعم للمسلمين، وموقف كميل شمعون من الأميركيين، ترجم على أنه دعم أميركي للمسيحيين. ومن خلال لعبة النفوذ هذه، حصل الانقسام الطائفي الحاد من جديد. وفي ظل هذه النظرة الضيقة لم يكن هناك إمكان لقيام مشروع بناء دولة. أصبح الصراع مرة جديدة يتم على قاعدة أن الحفاظ على الكيان أهم من الدفاع عن الاستقلال، أو هو بأهميته بالنسبة للمسيحيين، وأن الوحدة العربية أهم من بناء دولة لبنانية بالنسبة للمسلمين، وتلاقى الطرفان على عدم اعتبار بناء الدولة أولوية في السلم اللبناني.

ما حصل عام ١٩٥٨ كان بمثابة وصول صراع النفوذ بين الشخصيات اللبنانية إلى أوجه. انتخابات ١٩٥٧ تشابه انتخابات ١٩٤٧، فقد نجح بشارة الخوري في انتخابات ١٩٤٧ وسقط في انقلاب ١٩٥٢، ونجح كميل شمعون بانتخابات ١٩٥٧ وسقط في أحداث ١٩٥٨.

في تلك الفترة لم يكن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تأثير



كبير. لقد اتسع صراع النفوذ والتحم بصراع إقليمي ودولي أكبر منه، وغاب الوعي الوطني الذي يبني دولة. لقد بنى كميل شمعون اقتصاداً ولم يبنِ دولة.

في كل حال، أرى أن السبب الرئيسي في أحداث ١٩٥٨ هو الخروج عن الميثاق الوطني. ففي كل مرة، وهذا ما سنشهده لاحقاً، حصل خروج عن الميثاق، حصل اهتزاز في لبنان. لكن، وبالرغم من الفرز الطائفي الذي حصل والطابع الطائفي الذي اتخذته تلك الأحداث، بقيت هناك تكتلات مسيحية ـ إسلامية من الطرفين. لم يكن كميل شمعون معزولاً إسلامياً وكان معه سامي الصلح على سبيل المثال، ووجد إلى جانبه زعماء مثل عادل عسيران والمير مجيد أرسلان وكاظم الخليل وغيرهم. وكذلك الأمر بالنسبة للمعارضة التي كانت كتلتها البشرية الأساسية مؤلفة من المسلمين، لكنها ضمت زعامات مسيحية مثل سليمان فرنجية ورينيه معوض وغيرهما. وعلى الرغم من أن أحداث الـ ٥٨ اتخذت طابع الصراع الطائفي وتحركت فيها الغرائز الطائفية، إلا أن بعض الكتل السياسية بقيت مختلطة.

**ط.د** اری مهماً ان لا نخلط بين امرين: التحالفات السياسية الفوقية التي تجد دائماً مبرراتها واسبابها من جهة، والشرخ الاجتماعي الذي يحصل في البلد بمعزل عن هذه التكتلات. فلا الزعماء المسلمون الذين وقفوا مع كميل شمعون استطاعوا تجييش المسلمين وراءهم، ولا الزعماء المسيحيون الذين وقفوا مع المعارضة استطاعوا تجييش المسيحيين.

**ك.ب** سأُبين لك لماذا أجريت تلك المقارنة. إني أزعم أن بقاء هذا النوع من التكتلات في أحداث الـ ٥٨، سمح، بالرغم من

الشرخ الطائفي الذي حصل، بعدم تطويل الحرب، وبأن تتم لاحقاً تسوية سريعة كان عنوانها مجيء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية واتفاقه مع عبد الناصر. أما في حرب السنتين عامي الـ ١٩٧٥ و١٩٧٦، فالفرز حصل على الصعيدين الشعبي والسياسي، مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى تسوية سريعة، إضافة إلى الوجود الفلسطيني المسلح، والنزاع مع إسرائيل، ودخول سوريا سياسياً وعسكرياً إلى لبنان.

**ط.د** في العام ٥٨ لم يحصل انهيار الدولة، اما في الـ ٧٥ فقد حصل هذا الانهيار رغم ان التكتلات السياسية كانت اكثر تداخلاً طائفياً.

**ك.ب** لا نغفل عاملين ظرفيين، وقد تؤثر الأمور الظرفية في بعض الأحيان على الجوهر. الانهياران متشابهان في العامين ١٩٥٨ و١٩٧٥، فهناك ظرف خارجي حرك وضعية داخلية وأدى إلى حرب أهلية وانهيار الدولة. لكن في العام ١٩٥٨ استطاع الجيش اللبناني أن يبقى متماسكاً ولو على حساب تحييده وتركه احتياطياً للحل، هذا هو الأمر الأول. أما الأمر الثاني فهو عدم وجود ميليشيات قوية وكبيرة في مواجهة الجيش، في حين ظهرت في حرب السنتين قوات عسكرية صلبة تمثلت بمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية التي عملت على فرط الجيش اللبناني.

**ط.د** ربما يكون باستطاعتي الآن الطلب من كريم مروة التعليق على هذا الكلام.

**ك.م** على هذا الكلام فقط؟

**ط.د** لا، طبعاً، القضايا الأخرى أيضاً.



**ك.م** أنا أعتقد أن الجيش اللبناني بعد العام ٤٦، أي بعد الجلاء، كان احتياطياً لتكوين دولة. واستمر كذلك إلى فترة العهد الشهابي. وحين فشلت الشهابية، فشل المشروع كله. إن بداية انهيار الجيش ترافقت مع سقوط الشهابية. وكان عنوانها المعركة ضد المكتب الثاني التي أنهت وجهة محددة لدوره وهيّأته لدور آخر. ومنذ ذلك الحين، بدأ الانهيار الفعلي للدولة بعد أن كانت قد بدأت تتكون مؤسساتها الحديثة في عهد شهاب. وتجسد هذا الانهيار بانهيار مؤسسة أساسية هي الجيش التي لا يمكن بدونها قيام دولة. لم يدخل الجيش في أحداث ٥٨، كما أشرت، إلا في حدود ضيقة، بسبب وجود مشروع كان في إطار التكوين، وبدأ عام ٥٢ في الانقلاب على بشارة الخوري، عندما كلف فؤاد شهاب برئاسة حكومة عسكرية لتأمين النظام العام، وحماية عملية انتخاب رئيس البلاد بديلاً لبشارة الخوري. وبقي احتياطياً لبناء الدولة الجديدة. ويعود السبب في ذلك ربما إلى وجود أشخاص مثل فؤاد شهاب وجميل لحود وآخرين من نوعهما، كانوا يتصورون أنهم قادرون على لعب دور يحافظون به على وحدة البلاد من خلال حرصهم على وحدة الجيش، كقوة دفاع عن الوطن. لكن التطورات لم تسر في هذا الاتجاه، بل بعكسه. وهنا أريد التوقف عند مجموعة من هذه التطورات.

أبدأ بالمجموعة الأولى التي تتمثل بقيام الحرب الباردة، مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وتجسد قيامها بانقسام العالم، مع بروز دور الاتحاد السوفياتي وبروز الخوف الغربي من هذا الدور، إلى معسكرين عالميين. وأدى قرب الاتحاد السوفياتي من منطقتنا، ومن لبنان بالتالي، إلى جعل المنطقة ولبنان موضوع اهتمام كبير، واعتبار هذه المنطقة الجغرافية، نقطة استراتيجية بالغة الأهمية. ولبنان في

هذه النقطة الاستراتيجية هو بمثابة بابها إلى الشرق كله. وفي هذا السياق أشير إلى قضية الأحلاف التي نشأت على أنها محاولات للدخول إلى هذا الموقع الاستراتيجي، لمواجهة الاتحاد السوفياتي، عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً، وإيديولوجياً.

المجموعة الثانية، تتمثل في التطورات التي ارتبطت بقيام إسرائيل، الأمر الذي أدى بدوره إلى نهوض الأقليات. وتمثل بإنشاء مشاريع خاصة بها في أكثر من بلد عربي. وكان لبنان أحد مراكز البحث في هذه المشاريع. وفي ظل هذا البحث، الذي شجعته قوى خارجية، وأسهمت في تفاقمه مشاريع وأفكار طوباوية، حتى العدمية، عن الوحدة العربية، انتعشت، بشكل كان يزداد حدة، على الدوام، التناقضات والانقسامات الطائفية.

المجموعة الثالثة، تمثلت بهزيمة العرب أمام إسرائيل، والتي حملت أوهاماً كبيرة عند بعض القوى الطائفية حول ما يمكن أن تشكله هذه الهزيمة من ضعف في العامل العربي لصالح مشاريع داخلية، مرتبطة بمشاريع أجنبية، لا علاقة لها بمصالح لبنان وباستقلاله. بل هي نقيض لها جميعاً.

المجموعة الرابعة، تتمثل بالتطورات التي حصلت بعد ثورة ٥٢ في مصر والخيارات البالغة الأهمية التي اعتمدها عبد الناصر بدءاً بالحديث عن وحدة وادي النيل، ثم لاحقاً ببروز الحديث عن الوحدة العربية. وهنا أعود فأذكر أنه بالإضافة إلى التطور الذي حصل في مصر، حصل تطور في سوريا تمثل بنشوء حكم ديموقراطي عام ٥٤، جاء في أعقاب فشل سلسلة من الانقلابات. وحصلت خلال هذا الحكم انتخابات نيابية دخل بواسطتها أول نائب شيوعي عربي إلى البرلمان هو خالد بكداش. وفي ظل هذا الحكم البورجوازي الوطني بدأ تحالف بين الشيوعيين والبعثيين الذين استطاعوا الوصول



إلى مواقع عديدة في مؤسسات الدولة، بما في ذلك في الجيش. وهذا التحول في سوريا أقلق الدول الكبرى في المنطقة، أميركا وإنكلترا وفرنسا... إلخ. وتحول هذا القلق العام إلى خطر عدوان تركي على سوريا عام ١٩٥٧. وهذا الوضع هو الذي دفع بالجيش السوري، وببعض القوى الوطنية، باستثناء الشيوعيين، الذين تحفظوا، إلى طلب الوحدة مع مصر، على أساس عاطفي، في شكل متسرع وغير مدروس، مما أدى إلى انهيارها، بعد فترة قصيرة من قيامها.

المجموعة الخامسة من التطورات هي تلك التي تتعلق بالجانب الاجتماعي إذا صح التعبير. وهي تتمثل في أن فئات اجتماعية عريضة قد بدأت، على الصعيد العربي، بما في ذلك لبنان، تبني أفكاراً متقدمة، أفكاراً اشتراكية. وأصبح الحديث عن اشتراكية عربية حديثاً عاماً وشاملاً. وجاء ذلك من جراء انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب، ودخوله في العديد من المواقف إلى جانب العرب، ولا سيما في إنذار بولغانين، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٥٦، الموجه إلى إنكلترا وفرنسا وإسرائيل، لوقف عدوانها على مصر. فقد أعطى هذا التطور أملاً للبلدان العربية بعامة، في أن تجد مكاناً لها تحت الشمس. هذا الوعي أخذ يتكون أكثر فأكثر في لبنان. وليس قليل الأهمية ما استنتجه فؤاد شهاب من ضرورة إجراء مسح اجتماعي عبر بعثة «إرفد» هو المسح الذي أنتج مقولة الـ ٤٪ التي تستأثر بالجزء الأكبر من الدخل القومي والثروة، وتتحكم بمصير الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

هذه المجموعات من التطورات التي ذكرتها أعادت البحث من جديد بشأن صيغة لبنان، أي أنها أعادت طرح السؤال بشأن مبررات قيام لبنان كدولة وككيان، واستمرت قائمة، حتى الحرب الأهلية، مجموعة من المواقف المتناقضة بشأن فهم طبيعة لبنان ودوره وموقعه

ومستقبله. فريق كان يعتبره أزلياً، أبدياً، سرمدياً وفريداً من نوعه، ويرى أن صيغته، أي نظامه الطائفي، هي مصدر هذه الفرادة وأساسها. ولذلك فبقاء هذه الصيغة هو شرط بقاء لبنان. وفريق آخر كان يعتبر أن هذا الكيان مصطنع ويجب أن يكون جزءاً من سوريا أو من أي كيان عربي أوسع. وفريق ثالث نشأ لاحقاً تحدث عن أسلمة لبنان. أما الفريق الرابع فمثلته القوى الديموقراطية، ومنها الحزب الشيوعي بشكل أساسي، وهو لم يستطع تركيب وتعميم مفهوم ديموقراطي للبنان يرتكز إلى تأكيد خصوصياته، من جهة، وإلى كونه جزءاً من العالم العربي، من جهة ثانية، في الرابطة القومية، وفي المصالح المشتركة.

هذه المواقف المتناقضة استمرت تتصارع ودخلت عيها العوامل الخارجية لتزيد صراعها حدّة. وهنا أريد أن ألاحظ أن كميل شمعون كان عربياً ولم تكن لبنانيته ضيقة وانعزالية. كان يراهن على دور عربي للبنان بقيادته. كان مع حلف بغداد ضد مصر الناصرية. كان مع نوري السعيد ومع الهاشميين في العراق والأردن ومع السعوديين، أي مع مجموعة من العرب الأقحاح ضد عرب آخرين، على أساس سياسي واجتماعي. لكن انهيار مشروعه دفعه إلى التحول، وعمل منه عام ٥٨ زعيماً مسيحياً بالكامل وبالمطلق، معادياً لعروبة لبنان. وهذا التحول في شخصية كميل شمعون وموقفه انعكس بشكل سلبي على فؤاد شهاب ومنعه من إنجاز مشروعه. وصار يطلق على فؤاد شهاب، لاحقاً، في ضوء الاستنفار ضده وضد مشروعه، لقب محمد فؤاد شهاب، مثلما أطلق سابقاً على البطريرك المعوشي لقب محمد المعوشي.

# الشهابيّة وأسباب الفشل

**ط.د** ناقشنا أسباب عدم قدرة تسوية ٤٣ على إنتاج الدولة المتطورة التي يرغب بها اللبنانيون. وأتت تجربة ١٩٥٨ لتعيد إنتاج الصراع على أساس الانقسام الطائفي. وانتهت هذه الأحداث بتسوية جديدة عبّر عنها مجيء فؤاد شهاب إلى السلطة. وقد حاول إعادة خلق التوازن مع الخارج وإجراء الإصلاح في الداخل على مستوى الدولة والنظام. لكن التجربة الشهابية انتهت بدورها إلى الفشل. بدأت بتأييد واسع، وانتهت بأن أصبح معظم اللبنانيين ضدها. فما هي، برأيكما، الأسباب التي حالت دون نجاح الشهابية؟

**ك.ب** أرى سببين لفشل فؤاد شهاب. الأول هو أن الشهابية حملت مشروعاً إصلاحياً لم تجرؤ على الذهاب به إلى النهاية. والسبب الثاني أنها لم تنتج القوى والبدائل السياسية والاجتماعية الداعمة لهذا المشروع.

كان فؤاد شهاب متأثراً بالجنرال ديغول. وقد تزامن وصولهما إلى الحكم معاً في العام ١٩٥٨. حاول فؤاد شهاب أن يبني دولة أقوى من الأحزاب والطوائف لينتقل من جمهورية الطوائف إلى جمهورية المؤسسات. وكان يزدري السياسيين الذين أسماهم «أكلة الجبنة».

بالمقابل كان فؤاد شهاب يفتخر بالعسكريين ويثق بهم. ولو أن

فؤاد شهاب ذهب بحركته الإصلاحية إلى النهاية لكان أنشأ دولة عصرية وأصبح أتاتورك لبنان. لكن وَقَفَ في الوسط بين أحزاب اليمين بقيادة كميل شمعون وأحزاب اليسار بقيادة كمال جنبلاط.

كان فؤاد شهاب إصلاحياً ولم يكن ثورياً، وكان معادياً بالفطرة لكل ما هو يسار وشيوعية. وكان بطبيعته «شرعوياً» أي ملتزماً بالشرعية، ولا يفكر باعتماد الانقلاب العسكري. حاول أن يحقق مشروعه الإصلاحي بدون إنشاء حزب وبدون انقلاب فلم يفلح.

في العام ١٩٧٠، وبمناسبة انتخاب رئيس الجمهورية، أصدر بياناً أعلن فيه إن الإصلاح في لبنان مستحيل إلا بالدبابة، ولأنه يريد الإصلاح بدون الدبابة فإنه يعزف عن ترشيح نفسه مرة ثانية للرئاسة.

خلال فترة حكمه سعى فؤاد شهاب إلى أن يكون عنصر توازن ويلعب دور الحكم بين اليمين واليسار بإشراك بيار الجميل وكمال جنبلاط في معظم الحكومات. لعب على تناقضهما حيناً وتقاربهما أحياناً لينجز العديد من الإصلاحات الإدارية والاجتماعية.

وجاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي أقدم عليها الحزب القومي السوري عام ١٩٦٠ لتطرح لعبة السلطة على حساب بناء الدولة، فتصاعد نفوذ المخابرات ونظّم حزب الكتائب قواعده، وحرك كميل شمعون وريمون إده المعارضة، وكبر حجم اليسار الذي كان يقوده كمال جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية.

**ك.م** كان اسمها جبهة الأحزاب يومذاك.

**ك.ب** نعم، كان هذا اسمها. واصطدم شهاب بأحزاب اليسار وبأحزاب اليمين وبصورة خاصة بحزب الوطنيين الأحرار، وظهرت الأحزاب أقوى من مشروعه. نجح في سن قانون للانتخابات البلدية



دون أخذ التوزيع الطائفي بعين الاعتبار، وأجرى انتخابات بلدية عام ١٩٦٣، ولم تتم انتخابات مماثلة لها منذ ٣٢ سنة، لكنه فشل في وضع قانون للانتخابات النيابية خارج المعادلة الطائفية. وهذا السبب دفعه إلى تقديم استقالته. وقد أخبرني الياس سركيس أن شهاب قال له ليلة عودته عن الاستقالة في منتصف عهده: «أنا باق لكن دولتنا مش راح نقدر نعملها».

**ط.د** اعطى كريم بقرادوني سببين سياسيين لفشل التجربة الشهابية. فبالإضافة إلى قراءتك الخاصة لهذه التجربة، هل توافق كريم مروه على هذا التشخيص السياسي.

**ك.م** أريد أن أقول بداية، وبمعزل عن نجاح أو فشل مشروع فؤاد شهاب، إن هذا المشروع كان مهماً جداً، ولا يمكننا اليوم، ونحن نقرأ التاريخ ونستشرف المستقبل، إلا التوقف عند تلك التجربة البالغة الأهمية.

أما بالنسبة لرأيي، فأنا لا أريد أن أكون أسيراً لطرح كريم بقرادوني. لذلك سأبدأ بالقول إنه آن لنا أن نخرج من المكابرة التي ترفض الإقرار بأن لبنان هو جزء من العالم الثالث، أو هو، بكلام أقل تهذيباً، جزء من الجنوب المتخلف، رغم أنه، في جوانب معينة، أكثر تقدماً، أو أقل تخلفاً، داخل مجموعة البلدان العربية، وتحديداً في موضوع الحريات العامة، السياسية والإعلامية والاجتماعية والثقافية، وفي موضوع الديموقراطية، بشكل عام. لكن هذا الواقع لا يغير من الحقيقة المرة، وهي أن لبنان هو جزء من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فإذا خرجنا من هذه المكابرة، نرى أن لبنان يشارك هذه الدول في نقطة أساسية هي أنها تواجه أزمة في تطورها. وهي ليست أزمة طارئة، بل هي ذات جذور تاريخية

فؤاد شهاب ذهب بحركته الإصلاحية إلى النهاية لكان أنشأ دولة عصرية وأصبح أتاتورك لبنان. لكن وَقَفَ في الوسط بين أحزاب اليمين بقيادة كميل شمعون وأحزاب اليسار بقيادة كمال جنبلاط.

كان فؤاد شهاب إصلاحياً ولم يكن ثورياً، وكان معادياً بالفطرة لكل ما هو يسار وشيوعية. وكان بطبيعته «شرعوياً» أي ملتزماً بالشرعية، ولا يفكر باعتماد الانقلاب العسكري. حاول أن يحقق مشروعه الإصلاحي بدون إنشاء حزب وبدون انقلاب فلم يفلح.

في العام ١٩٧٠، وبمناسبة انتخاب رئيس الجمهورية، أصدر بياناً أعلن فيه إن الإصلاح في لبنان مستحيل إلا بالدبابة، ولأنه يريد الإصلاح بدون الدبابة فإنه يعزف عن ترشيح نفسه مرة ثانية للرئاسة.

خلال فترة حكمه سعى فؤاد شهاب إلى أن يكون عنصر توازن ويلعب دور الحكم بين اليمين واليسار بإشراك بيار الجميل وكمال جنبلاط في معظم الحكومات. لعب على تناقضهما حيناً وتقاربهما أحياناً لينجز العديد من الإصلاحات الإدارية والاجتماعية.

وجاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي أقدم عليها الحزب القومي السوري عام ١٩٦٠ لتطرح لعبة السلطة على حساب بناء الدولة، فتصاعد نفوذ المخابرات ونظّم حزب الكتائب قواعده، وحرك كميل شمعون وريمون إده المعارضة، وكبر حجم اليسار الذي كان يقوده كمال جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية.

**ك.م** كان اسمها جبهة الأحزاب يومذاك.

**ك.ب** نعم، كان هذا اسمها. واصطدم شهاب بأحزاب اليسار وبأحزاب اليمين وبصورة خاصة بحزب الوطنيين الأحرار، وظهرت الأحزاب أقوى من مشروعه. نجح في سن قانون للانتخابات البلدية





دون أخذ التوزيع الطائفي بعين الاعتبار، وأجرى انتخابات بلدية عام ١٩٦٣، ولم تتم انتخابات مماثلة لها منذ ٣٢ سنة، لكنه فشل في وضع قانون للانتخابات النيابية خارج المعادلة الطائفية. وهذا السبب دفعه إلى تقديم استقالته. وقد أخبرني الياس سركيس أن شهاب قال له ليلة عودته عن الاستقالة في منتصف عهده: «أنا باق لكن دولتنا مش راح نقدر نعملها».

**ط.د** اعطى كريم بقرادوني سببين سياسيين لفشل التجربة الشهابية. فبالإضافة إلى قراءتك الخاصة لهذه التجربة، هل توافق كريم مروه على هذا التشخيص السياسي.

**ك.م** أريد أن أقول بداية، وبمعزل عن نجاح أو فشل مشروع فؤاد شهاب، إن هذا المشروع كان مهماً جداً، ولا يمكننا اليوم، ونحن نقرأ التاريخ ونستشرف المستقبل، إلا التوقف عند تلك التجربة البالغة الأهمية.

أما بالنسبة لرأيي، فأنا لا أريد أن أكون أسيراً لطرح كريم بقرادوني. لذلك سأبدأ بالقول إنه آن لنا أن نخرج من المكابرة التي ترفض الإقرار بأن لبنان هو جزء من العالم الثالث، أو هو، بكلام أقل تهذيباً، جزء من الجنوب المتخلف، رغم أنه، في جوانب معينة، أكثر تقدماً، أو أقل تخلفاً، داخل مجموعة البلدان العربية، وتحديداً في موضوع الحريات العامة، السياسية والإعلامية والاجتماعية والثقافية، وفي موضوع الديموقراطية، بشكل عام. لكن هذا الواقع لا يغير من الحقيقة المرة، وهي أن لبنان هو جزء من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فإذا خرجنا من هذه المكابرة، نرى أن لبنان يشارك هذه الدول في نقطة أساسية هي أنها تواجه أزمة في تطورها. وهي ليست أزمة طارئة، بل هي ذات جذور تاريخية

ترتبط بالوضع الداخلي لهذه البلدان وبالتأثيرات الخارجية، وتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية.

وقد قام فؤاد شهاب بتجربة بالغة الأهمية في مواجهة هذه الأزمة، في لبنان.

ثم إن هناك نقطة أخرى، وهي التي تتعلق بالقوى الفاعلة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، أي بالطبقات، بمستوى تكونها وتطورها، وبعلاقاتها الصراعية، بعضها مع بعض، وبدورها ووزنها في الحياة العامة. ونحن الآن نتكلم عن لبنان. فالطبقة المالكة للأرض ولوسائل الإنتاج، الطبقة المهيمنة وصاحبة النظام، وصاحبة القرار فيه، هذه الطبقة قد دمجت، في سلوكها، منذ الاستقلال، وحتى الآن، ومن مواقع السلطة، بين مصالحها الآنية الضيقة وبين الدولة. واتخذ هذا النوع من الدمج بين السلطة والدولة شكلاً طائفياً. في حين أن تعريفنا للدولة، وهو ليس تعريف الماركسيين وحدهم، هو أنها تتمتع بهامش من الاستقلالية النسبية عن الطبقات والقوى الاجتماعية أياً كان نوع السلطة فيها، التي يفترض أنها تتغير على الدوام، في حين تبقى الدولة ومؤسساتها الأكثر ثباتاً. وبدون هذا الهامش من الاستقلالية يتقلص الأمل بإمكانية وجود دولة حديثة ومجتمع مدني حديث، أيضاً، ترتكز عليه الدولة، وتتكامل معه.

أستند إلى هاتين الفكرتين في قراءتي للتجربة الشهابية لأقول إن البورجوازية التي كانت شريحة منها ممسكة بالقرار السياسي والاقتصادي، أي التي كانت مسيطرة على الدولة، والأساس الإيديولوجي لهذا القرار ولهذه السيطرة هو الطائفية، من جهة، والاقتصاد الحر، أو الحرية الاقتصادية الفالتة من أي ضوابط، من جهة ثانية، هذه البورجوازية كانت تعاني من تخلف في تطورها



كطبقة. وأنا هنا أتفق مع مهدي عامل في جزء من استنتاجه بأن طبيعة تركيبة السلطة البورجوازية، التي هي تعبير عن مستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في البلاد، لم تتح للبورجوازية، في ظل أزمتها البنيوية، أن تعبر عن مصالحها كطبقة، فضلاً عن المصالح العامة لتطور لبنان. وأحد الأمثلة التي يمكن إيرادها لتأكيد ذلك هو أن هذه البورجوازية لم تدرك، وهي لا تزال عاجزة عن إدراك، أهمية بناء دولة حديثة، هي، في نهاية المطاف، دولتها.

**ط.د** إسمح لي ان اقاطعك لتوضيح فكرة اتفاقك مع مهدي عامل. فرايي هو انك لا تتفق معه ابداً في ما تقول. وحسب اعتقادي ان مهدي عامل يرى مستحيلاً على البورجوازية اللبنانية ان تبني نفسها كما فعلت البورجوازية الأوروبية.

**ك.م** نعم، دعني أستدرك. أنا أتفق معه في التحليل المبدئي، بأن البورجوازية، بتركيبها وبمستوى تطورها ووعيها، عاجزة عن تجاوز التخلف القائم، وعاجزة عن أن تستقل وتقوم بما قامت به البورجوازية في الغرب، وأن تنجز في بلادنا ما أنجزته تلك البورجوازية في بلادها، على صعيد بناء الدولة، وبناء المجتمع، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. على أن هذا العجز ليس مطلقاً، إذا ما نحن انطلقنا من الواقع الذي نحن فيه، في بلادنا، وفي العالم، أو إذا ما نحن حددنا، بشكل واضح، المهمات الواقعية المطروح أمامنا إنجازها، في الشروط التاريخية المحددة لتطور بلادنا. وهنا بالذات أرى الخلل في محاولة فؤاد شهاب. إذ هو حاول أن يقفز فوق العوامل الموضوعية المتمثلة بذلك المستوى المتخلف من التطور الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثل أيضاً بذلك المستوى المتخلف من الوعي لدى الطبقات الاجتماعية، ولا سيما

البورجوازية، والمتمثل، أخيراً، بذلك النوع من الطبقة السياسية التي كانت تستند، في التعبير عن مصالحها الطبقية، إلى الطائفية، وتستنفر الغرائز الطائفية للدفاع عن هذه المصالح، أي لتعطيل حركة التقدم. فبناء دولة حديثة على الطريقة الغربية دون التمهيد لذلك بخطة طويلة الأمد، وباستنفار شامل لكل قوى المجتمع وطاقاته، لم يكن ليسمح بنجاح التجربة. وفي هذا يكمن أحد عناصر فشل محاولة فؤاد شهاب، في مهدها، فضلاً عن عناصر أخرى، داخلية وخارجية. ولا بد هنا من الأخذ في الاعتبار أن تجربة شهاب لم تقتصر على فترة حكمه، بل هي استمرت خلال حكم شارل حلو. وفي فترة شارل حلو، بالذات، تعرضت التجربة لما أشرت إليه من عناصر، بعضها داخلي وبعضها خارجي، أدت إلى فشلها: تجاوزات المكتب الثاني ومنها موضوع طائرة الميراج، (استفزاز المكتب الثاني ضد السوفيات استنفر الحركة الوطنية، ومنها حزبنا، ضدّه)، والدخول الفلسطيني إلى لبنان، بعد هزيمة ١٩٦٧، والصراعات حوله، وهزيمة حزيران نفسها، وما تركته من تأثيرات على لبنان والمنطقة برمتها؛ كلها، إذن، تقاطعت لتقضي على هذه التجربة قبل أن تستكمل كل محاولاتها الإصلاحية.

**ك.ب** بالنسبة لمهدي عامل، نمط الإنتاج الكولونيالي هو الذي يمنع البورجوازية من تحقيق مشروعها.

**ك.م** أنا معه في هذا السياق، وأنا مع الاستدراك الذي أشرت إليه منذ قليل.

**ك.ب** هذا يعني برأيك أن الشهابية كان محكوماً عليها بالفشل في الأساس.



**ك.م** نعم، عبر الطريقة أو الوسيلة التي تصدت بواسطتها لمشروعها. علماً بأن المشروع الشهابي كبير الأهمية، لكن الخطأ كان في طريقة تحقيق هذا المشروع، من جهة، وفي موقف القوى الرجعية الداخلية منه، من جهة ثانية، وفي التطورات الكبيرة التي شهدتها المنطقة، من جهة ثالثة.

**ك.ب** استطراداً، إذن، كل مشروع لبناء دولة عصرية مصيره الفشل.

**ك.م** لا، هذا غير صحيح. فنحن مطالبون بأن نبدع صياغة هذا المعنى الحديث للدولة في بلد شرقي متخلف. ولم يكن عبثاً في هذا المجال أن يبذل العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع كل تلك الجهود الجبارة في تحديد مفهوم التخلف، وفي البحث عن أشكال الخروج منه، وتحديد آليات هذا الخروج. وكثير من هذه النظريات لم يقدم جديداً. وما زال البحث جارياً على قدم وساق، لا سيما بعد انهيار التجربة السوفياتية للاشتراكية. إذ ازدادت المسألة حدة، وازدادت تعقيداً. ولي، هنا، وجهة نظر تتعلق بموضوع الديموقراطية والمجتمع المدني. فنحن نخطىء حين ندعو إلى قيام ديموقراطية على الطريقة الغربية، بمعنى اعتماد النموذج الغربي لها من دون أي تدقيق وتحديد. علينا بالطبع أن نستفيد من التجربة الغربية في الديموقراطية، ومن هذا الإنجاز العظيم الذي حققته البشرية في هذ المجال، بشرط أن نعيد تركيبه على واقعنا الموضوعي، واقع مجتمعاتنا، وارتكازاً على تراثنا وخصوصياتنا ودرجة وعينا وتطورنا. أي أن ننتج ديموقراطية خاصة بنا. وكل محاولة جرت لتقليد الغرب وقعت في الفشل. ولكي لا يثير كلامي هذا التباساً من أي نوع أقول، بوضوح أكثر، بأن دعواتنا العامة لإقامة ديموقراطية في بلداننا،

تبقى من دون جدوى، إذا هي لم تقترن بالجهد الضروري لإعطاء هذه الديموقراطية شكلاً وإطاراً ومضموناً وآلية ملموسة وواقعية لتحقيقها. حتى الديموقراطية القائمة في لبنان، والتي هي تقليد نعتز به، بالمقارنة مع سوانا، مهددة دائماً، وبأشكال شتى، برغم قوة جذورها التاريخية، ورسوخها في مجتمعنا. وحين أطالب بعدم التقليد الغربي، فليس من قبيل الاتفاق مع بعض السلفيين الذين يعتبرون الأخذ من الغرب، من أفكاره ومن تراثه، ومن ثقافته وعلومه، انتقاصاً من حضارتنا وتراثنا. على العكس من ذلك، فأنا من الداعين إلى الإفادة القصوى من تجارب البشرية كلها ومن إنجازاتها ومن التفاعل مع الحضارة الإنسانية، بكل مكوناتها. لكن المهم هو كيف نستوعب هذا الذي نأخذه من سوانا، وكيف ننقله بشكل صحيح إلى واقعنا الملموس. وفي موضوع الديموقراطية ثمة، بالتأكيد، مبادىء أولية، لا يمكن لأية تجربة وطنية في الديموقراطية إلا أن تأخذ بها، وفي مقدمتها احترام حرية الفرد، وحقوقه كإنسان، وحقوقه كمواطن، واحترام حرية الجماعات، في اختيار أفكارها، وعقائدها وانتماءاتها، وحقوقها في التعبير بكل الوسائل الديموقراطية عن هذه الانتماءات. ولا بد، في الوقت ذاته، لتأمين هذه الحريات الأساسية، من اختيار الشكل الملائم والآلية الملائمة، التي تضمن ذلك. وهو ما ينبغي البحث في تحقيقه بالملموس. وفي مقدمة ذلك تطوير وعي الناس بضرورة وجود دولة، وتوفير الشروط لقيامها. إضافة إلى أمر هام جداً يتعلق ببناء مؤسسات هذه الدولة، على أسس تتيح للشعب، بفئاته كافة، أن يسهم فيها، بالانتخاب المباشر، من دون وسائط تحد من حرية الأفراد أو الجماعات، وبآلية تضمن أفضل تمثيل لإرادة الشعب.



**ك.ب** دعنا نعود إلى الشهابية. تحدثنا عن أسباب فشل فؤاد شهاب، لكنه من وجهة نظري حقق بالمقابل أفضل حكم، وطور أفضل جهاز إداري شهده لبنان منذ تأسيسه حتى اليوم. فقد أنشأ المؤسسات الإدارية، وبنى هيكلية دولة، واجتذب رجالاً أكفّاء ووضعهم فيها. من ناحية ثانية، استطاع خلق نماذج لرجال دولة، ونهج دولة، بمعنى مناهضة الفساد والسمسرة والرشوة التي هي سمات دول العالم الثالث. وإلى جانب ذلك، استطاع الحفاظ على الديموقراطية ضد انقلابيي الحزب القومي، وحتى ضد جماعته.

إذن، ماذا يستطيع أن يفعل شخص أكثر من ذلك ليبني دولة في لبنان؟ صحيح أن مثال فؤاد شهاب كان الجنرال ديغول، وكان متأثراً بالمفهوم الغربي لتكوين الدولة، لكن إلى أين نتطلع إذا أردنا بناء ديموقراطية؟ ليس إلى الشرق ولا إلى الاتحاد السوفياتي، بل إلى الغرب، وفؤاد شهاب لم يتطلع إلى أميركا، تطلع إلى فرنسا. فماذا كان يمكن له أن يفعل غير ذلك؟

**ط.د** اريد إكمال التساؤل الذي طرحه كريم بقرادوني بطرح سؤال مباشر عليكما معاً: هل يمكن بناء دولة في لبنان تقوم على إصلاح إداري متطور دون المساس بالنظام السياسي المتخلف القائم؟

**ك.م** لا، قطعاً. ما أريد قوله هو أن من حق فؤاد شهاب، ومن حقنا نحن، ومن واجبنا، أن نبحث في كل مكان عن كل ما يساعدنا في تحقيق التحديث الذي تحتاج إليه بلادنا. لكن هذا البحث ليس كافياً، إذا هو لم يترافق، كنقطة انطلاق، بمعرفة حقيقية بواقع لبنان وبواقع المشرق العربي الذي يشكل لبنان جزءاً منه، شئنا أم أبينا، شاء فؤاد شهاب أم أبى، أحب فؤاد شهاب الغرب أم لم يحبه. كان على فؤاد شهاب أن يتصدى لمهمتين صعبتين: أن

يجري تعديلاً في النظام السياسي، تعديلاً تدريجياً، وأن يجري تعديلاً موازياً له في المجتمع الأهلي. أما نواة هذا المجتمع فموجودة بالرغم من سيادة الطائفية. فالأحزاب موجودة ومتعددة، وكذلك النقابات، وتعددها وتنوعها، والإعلام والصحافة والجمعيات، الثقافية والاجتماعية، ومتوفرة لها حرية العمل والنشاط. أما تغيير النظام السياسي، فذلك كان، بالنسبة له، وبالنسبة للواقع القائم، مشكلة كبرى، بل المشكلة الكبرى. ولكنه لم يتصد لحل هذه المشكلة الكبرى، أو هو، على الأصح، لم يواجه حلها، بشكل مباشر، بل هو عالجها عن طريق الدخول في محاولات إصلاحية، على الصعيد الاجتماعي. وهو ما عبر عنه شعاره المعروف الذي حرّض فيه المجتمع على استئثار الـ٤٪ بأكثرية الناتج القومي. وهو ما تمثل في محاولات إصلاحية في إدارة الدولة ومؤسساتها، باتجاه بناء دولة حديثة. وهذه المحاولات، على أهميتها، لم تكن كافية لتحقيق التغيير الذي كان ينشده هو، وكانت تحتاج إليه البلاد.

**ط.د** لماذا لجأ برايك إلى القمع؟

**ك.م** رأيي أن فؤاد شهاب لم يمارس قمعاً بالمعنى الحرفي للكلمة. إلا أنه اعتمد المعادلة التالية في محاولته الإصلاحية: كسب الفئات الشعبية المسحوقة إلى جانبه يلغي حاجة هذه الفئات إلى أحزاب ومنظمات تدافع عن مصالحها، ويقلل من أهمية الحاجة لمؤسسات المجتمع الأهلي. وقد وضع في الإدارة أشخاصاً نزيهين. وأنشأ مؤسسات التفتيش والرقابة، ومجلس الخدمة المدنية. وأنشأ وزارة التصميم، والبنك المركزي، والمشروع الأخضر، ومصلحة الإنعاش الاجتماعي، وسواها... واستند إلى رجال سياسة جدد، ساعدهم في الوصول إلى مواقع القرار. وتوصل إلى الحد من طغيان



الرشوة والفساد في الإدارة. ثم استقدم بعثة «إرفد» لكي تقدم له مسحاً شاملاً للوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي في البلاد. وأعتقد، في ضوء كل هذه التدابير، أن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل بديلاً للمجتمع الأهلي. لقد تصرف تماماً مثل عبد الناصر، وأمثال عبد الناصر، من الزعماء العظام، في العالم الثالث. فهذا النوع من الزعامات وضع أمامه مهمة بناء الدولة، لكن كل منهم على طريقته الخاصة. واعتمدوا معادلة خاطئة للوصول إلى هذا الهدف هي نتاج لمستوى التطور في هذه البلدان. وهذه المعادلة تقوم على فكرة وجود تناقض بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية. فالإصلاح، وفق تلك المعادلة، يتطلب وجود سلطة قوية لا تخضع لنمط الديموقراطية الأوروبية، أي أن الاحتكام إلى الديموقراطية في مجتمع متخلف لا يوفر مناخاً ملائماً لتحقيق الإصلاحات، وللسير، وفق خطة تضعها الدولة، على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحديث الدولة والمجتمع. إلا أن عهد فؤاد شهاب، برغم ذلك، لم يتخذ طابع قمع مباشر كما فعل الآخرون.

**ط.د** الا يحصل الشيء ذاته اليوم، من دون وجود اشخاص كفؤاد شهاب وعبد الناصر؟

**ك.م** نعم، هذا الأمر يتكرر اليوم. وأنا أشرت إليه، لأن هذه المعادلة الخاطئة لا تزال قائمة. لكن ما هو بديلها؟ كيف يمكن أن نتوصل إلى بناء دولة حديثة، على قياسنا، في الشروط التاريخية لتطور بلدنا، وإلى بناء مجتمع أهلي يتكامل مع هذه الدولة؟

**ط.د** المشكلة هي في كلمة «على قياسنا»...

**ك.ب** يعني استناداً إلى تراثنا وخصوصياتنا وظروفنا...

**ك.م** يعني كيف نتقدم وفق إمكانياتنا، وليس بتجاوز هذه الإمكانيات؟

**ك.ب** صحيح أن فؤاد شهاب لم يكن ثورياً كفاية، فلم يعبىء المجتمع بأكمله من أجل إجراء تعديل جذري في النظام. ولم يكن انقلابياً كفاية كي يسعى إلى ضرب جميع القوى ليقيم الحكم الجديد الذي يريده. وصحيح أيضاً أنه ليس المطلوب دائماً ثورة أو انقلاباً لإنجاح هكذا مشروع. لكن فؤاد شهاب توقف أمام أمرين لم يقدم عليهما: إلغاء الطائفية وتأسيس حزب لبناني علماني. لقد استطاع فؤاد شهاب خلال ست سنوات أن يبني إدارة كفوءة وجيشاً قوياً يطمئن إليه المسيحيون فتتقلص هواجس الخوف لديهم، وهذا شرط ضروري لإلغاء الطائفية وبناء الدولة وحمل المسيحيين على القبول بالإصلاحات. وحقق منجزات مهمة على المستوى الاجتماعي بحيث يلغي الشعور بالغبن لدى المسلمين فيجعلهم أكثر ولاء للوطن، وهذا شرط ضروري للاستقرار. وهكذا سعى لإزالة عقدة الخوف لدى المسيحيين وعقدة الغبن لدى المسلمين عن طريق بناء الوطن والدولة. ما كان ينقص فؤاد شهاب هو شيء من الجرأة ومن المغامرة. استطاع خلق إداريين ناجحين لكنه لم يقدر على خلق أحزاب أو قوة سياسية فاعلة، وهذه كانت نقطة ضعفه، النقطة التي توقف عندها، وكان يعيشها بالمناسبة حين قال للياس سركيس إن مشروعه انتهى، عندما لم يستطع إلغاء الطائفية السياسية.

**ط.ط** حاول إنشاء احزاب، مثل نادي ٢٢ تشرين، والحزب الديمقراطي...

**ك.م** هذه المحاولات لم تنشىء أحزاباً، ولم تكن تهدف



إلى ذلك، كما أعتقد. بل كانت هذه المحاولات أقرب إلى تجميع شخصيات لا علاقة لها بالقاعدة الشعبية. بالمقابل قام شهاب بمحاولات غير مباشرة لمنع الحركات الشعبية من أن تتبلور كقوى فاعلة. كل ذلك نتيجة لخوفه من اليسار الذي اعتبر نفسه بديلاً عنه. والأمر نفسه مارسه عبد الناصر إلى الحد الذي اعتبر فيه أن الأحزاب غير ضرورية، بل اعتبرها في مرحلة معينة عقبة أمام التطور، وفقاً لتصوره للمستقبل. والواقع أن شهاب قد حول الجيش إلى حزب، أو هو اعتبر أن حزبه هو الجيش...

**ك.ب** دعني أصل معك إلى استنتاج مهم هنا نتفق عليه ومفاده أن الديموقراطية، لكي تستمر في مجتمعاتنا، تحتاج إلى العمل الحزبي والشعبي، إلى الأحزاب التي تنتهج الديموقراطية.

**ك.م** نعم الديموقراطية بالمعنى الكامل، وبدون الطائفية، لأنه آن الأوان لكي نحرر الأحزاب من الطائفية.

**ك.ب** أن تكون الأحزاب مؤمنة بالديموقراطية، أي بنظام تداول السلطة، وأن تحمل مشروعاً إصلاحياً للحكم، هذان الشرطان كافيان لجعلها تتخطى الطائفية وتساعد على إخراج النظام من مأزقه التاريخي المتمثل بعدم قدرته على بناء الدولة.

**ك.م** إعتقد فؤاد شهاب، إذن، أنه يستطيع استبدال المجتمع المدني ومؤسساته، بدوره الشخصي، وبمؤسسة الجيش، وأنه قادر على بناء قاعدة شعبية نتيجة إصلاحاته. وأسمح لنفسي هنا بالاستطراد للقول إن شهاب عندما جاء بشارل حلو خلفاً له كان يرغب بأن يكون هذا الرئيس الضعيف دليلاً على ضرورة القبول بإصلاحاته، وتمهيداً لعودته إلى الحكم عام ١٩٧٠ مسلحاً بهذه الضرورة. لكنه

اكتشف لاحقاً، بعد نشوء الحلف الثلاثي الذي قام ليمنع عودة شهاب عام ٧٠، وبعد دخول الفلسطينيين إلى لبنان، أنه لا وجود لقاعدة شعبية تدعمه، وأن البورجوازية بعامة، والطبقة السياسية المهيمنة على الحياة السياسية بخاصة، لن تسمح، بما تملك من إمكانات، باستمرار عملية الإصلاح التي كان قد بدأها في عهده. فأصدر بيانه الشهير الذي أعلن فيه رأيه باستحالة بناء الدولة الحديثة، وأدرك متأخراً أن القاعدة الشعبية لا تبنى حول شخص. فعبد الناصر بكل عظمته انتهى مشروعه بعد مماته، لأنه لم تكن هناك مؤسسات دولة ومؤسسات مجتمع أهلي وأحزاب وبرامج تؤمن استمرارية مشروعه.

**ط.د** اريد ان اسأل كريم بقرادوني عن علاقة الرئيس شهاب بحزب الكتائب. فالحزب شارك في الحكم طيلة العهد الشهابي بينما ابعد كميل شمعون مثلاً. اصطفى فؤاد شهاب حزب الكتائب ليؤمن له التغطية المارونية، فلماذا حسب رايك انقلب عليه الحزب في النهاية ودخل في الحلف الثلاثي لمنع عودة فؤاد شهاب إلى الحكم؟

**ك.ب** علاقة بيار الجميل وفؤاد شهاب كانت وثيقة تصل إلى درجة التواطؤ. كان شهاب مثلاً يتفق مسبقاً مع بيار الجميل مباشرة أو بواسطة أحد ضباط المكتب الثاني أو أحد الوزراء الشهابيين على التصدي لموضوع ينوي كمال جنبلاط أن يطرحه في مجلس الوزراء، فكان دور بيار الجميل أن يعارض ويستمر معارضاً حتى يتمكن فؤاد شهاب من التوصل إلى التسوية التي يريدها. وحدث مرة أن بيار الجميل غالى في معارضته لدرجة أن فؤاد شهاب عاتبه قائلاً: «شو نسيت اتفاقنا؟» فأجابه بيار الجميل: «لا، ولكن لا أريد أن تنكشف لعبتنا».



كان بيار الجميل على ثقة بأن فؤاد شهاب يبني دولة قوية وعادلة. وبيار الجميل تهمه الدولة القوية أكثر من الدولة العادلة. كانت السياسة الشهابية تريح بيار الجميل وترضي حزبه المؤلف بمعظمه من الطبقة الوسطى.

**ط.د** وجمع بينهما الخوف أو العداء لليسار.

**ك.ب** العداء لليسار وبناء جيش قوي.

**ك.م** جيش قوي في الداخل.

**ك.ب** جيش يمسك الوضع في الداخل دون أن يدخل في حرب مع إسرائيل في الخارج. وعندما طرح بيار الجميل شعار «قوة لبنان في ضعفه» كان يرغب في تبرير بقاء لبنان دولة مساندة وليس دولة مواجهة مع إسرائيل.

أين حصل الخلاف؟ لم يتخلَّ بيار الجميل عام ١٩٦٤ عن فؤاد شهاب. فحزب الكتائب كان مع التجديد، وأنا أعرف هذا الأمر من خلال محاضر المكتب السياسي. لقد قرر الحزب أن يرشح بيار الجميل للانتخابات ولا يسحب الترشيح إلا في حال واحدة هي التجديد لشهاب. أما بعد مجيء شارل حلو فقد تبدلت العلاقة. شعر بيار الجميل أن الرئيس حلو ليس رجل الدولة القوية والحكم القوي. كان يعرف أن عهد شارل حلو هو استمرار للشهابية، لكن الشهابية الضعيفة.

**ط.د** أليست مفارقة ان يتفق بيار الجميل مع فؤاد شهاب صاحب سياسة الانفتاح على عبد الناصر؟

**ك.ب** أولاً، استطاع فؤاد شهاب أن يصالح حزب الكتائب مع عبد الناصر، وأن يصالح المسيحية مع العروبة. ثانياً أقنع فؤاد شهاب بيار الجميل بمعادلة سياسية تقوم على دعم لبنان لسياسة عبد الناصر الخارجية مقابل دعم ناصري للسياسة الشهابية في الداخل. ثالثاً، بيار الجميل كان دائماً مع فؤاد شهاب لأنه كان شهابياً في أعماقه. وكان ينظر إلى الحلف الثلاثي مع كميل شمعون وريمون إده عام ١٩٦٨ من زاوية الحلف الانتخابي، وليس من زاوية المشروع السياسي. كان بيار الجميل انتخابياً مع الحلف وسياسياً مع شهاب.

أذكر أنه بعد انتخاب سليمان فرنجية، مرشح الحلف، رئيساً للجمهورية بفارق صوت واحد ضد المرشح الشهابي الياس سركيس عام ١٩٧٠، عاد بيار الجميل على الفور إلى البيت المركزي للحزب وكان متجهم الوجه، ورفض أن يحمله الشباب المبتهجون بالانتصار وتوجه إليهم سائلاً: «لماذا تصفقون وما الذي يفرحكم؟» وبعد أن جلسنا معه في مكتبه سمعناه يقول كلمة يرددها في حالات اليأس والشك: «إنشاء اللّه ما تخرب أكثر».

**ط.د** كيف تفسر هذا الموقف؟

**ك.ب** وصلت الموجة الشعبية المسيحية المعارضة للشهابية والمؤيدة للحلف الثلاثي إلى درجة حملت بيار الجميل على أن ينتخب سليمان فرنجية دونما قناعة ليحافظ على قاعدته المسيحية. وهذا الموقف اتخذه الحزب مرة أخرى عندما قاطع الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ بسبب الموجة المسيحية الجارفة الرافضة لهذه الانتخابات.



**ط.د** التاريخ يعيد نفسه. بيار الجميل مع فؤاد شهاب لكنه انتخب سليمان فرنجية بسبب الموجة الشعبية، وحزب الكتائب مع الانتخابات لكنه قاطعها للسبب نفسه.

**ك.م** من مفارقات التاريخ أن كمال جنبلاط كان له الموقف نفسه، كان يريد تأييد الياس سركيس لكن هذا الأخير لم يسهل له المهمة، إذ كان مصراً على انتهاج القمع كسياسة. وفي اجتماع الأحزاب ناقشنا موضوع الانتخابات. وكان الرأي السائد بأنه ليس مفيداً الإتيان برئيس قوي مثل الياس سركيس في الظروف التي كانت تمر فيها البلاد. كانت مشكلة المكتب الثاني مشكلة كبيرة جداً. وكان يجب التصدي لإمكانية استمرار ممارساته مع الياس سركيس. وكان هم الحركة الوطنية الدفاع عن الفلسطينيين، الذين كانوا قد بدؤوا، مدعومين من الحركة الوطنية، بانتهاك سيادة الدولة، في ممارساتهم السياسية والأمنية، وفي شتى المجالات. وكان هذا الموقف تعبيراً عن وهم، راود حتى حزبنا نفسه، بإمكانية إحداث التغيير الثوري بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية المسلحة. والآن يطرح السؤال، بعد أن حصل كل ما حصل: أين الخطأ في ذلك القرار الذي اتخذته الأحزاب؟ وأين الصواب؟ وما هي الظروف التي كانت تتراكم، في السر وفي الخفاء، في الداخل والخارج، تمهيداً لكل ما حصل فيما بعد، وصولاً إلى الحرب الأهلية؟

**ط.د** اعود لأسباب فشل التجربة الشهابية في بناء دولة حديثة. وسؤالي لكما هو التالي: هل إن ما كان يشتغل له فؤاد شهاب هو فعلاً بناء هكذا دولة حديثة؟ ام انه كان يريد إدخال بعض الإصلاحات التي رآها ضرورية لتجاوز الأزمات التي مر بها لبنان منذ ٤٣ لحين وصول شهاب إلى السلطة؟ هل كانت اسباب فشله كامنة في العوامل الموضوعية الخارجية والداخلية؟ ام في عدم ذهابه بمشروعه إلى النهاية كما اشرتما؟ ام انها

كامنة اصلاً في عدم جذرية هذا المشروع؟ هل كان حزب الكتائب تحالف مع فؤاد شهاب، لو انه لمس في مشروعه إمكانية تعديل في النظام السياسي القائم؟

**ك.ب** أنا أرى أن فؤاد شهاب وصل إلى الحكم في ظروف صعبة بدون أن يكون حاملاً لمشروع سياسي واضح. كان يرى أن بديل الحرب الأهلية التي قامت عام ٥٨ هو بناء دولة قوية. بدأ بالإصلاح الإداري وأنشأ أفضل إدارة شهدها لبنان، ثم أدخل مفهوم التنمية إلى السياسة الاجتماعية للدولة، وأنشأ وزارة التصميم، واستقدم بعثة «إرفد»، وأطلق المشاريع الإنمائية في المناطق النائية، وحافظ على الجيش كقوة أمن في الداخل وعلى الحدود. إذن هو بنى العناصر الثلاثة المؤسسة للدولة: الإدارة، والتنمية والاستقرار. ما الذي كان ينقصه؟ كان ينقصه حزب سياسي أو تحالف أحزاب وقوى تتبنى مشروعه وتضغط باتجاه تحقيقه. وكانت تنقصه نفحة من التغيير ومن روح الإقدام. حاول أن يترقى بالنظام الطائفي إلى أفضل ما يمكن أن يصل إليه، غير أنه لم يَسْعَ إلى تجاوزه أو تعديله أو تبديله.

إن الشهابية هي النموذج الأعلى للنظام الطائفي. قام الحكم الشهابي في تطبيق الطائفية بأحسن الوسائل ليستخرج منها أفضل ما فيها. كان فؤاد شهاب يختار أفضل المسلمين للمناصب العائدة للمسلمين وأفضل المسيحيين للمناصب العائدة للمسيحيين.

يقتضي التفكير بأمرين في ضوء التجربة الشهابية: أولهما أن النظام أمتن من الدولة، وثانيهما أن النظام الطائفي لا يمكن إلغاؤه دفعة واحدة بل بصورة تدريجية.

**ط.د** لنتوقف عند هذه الفكرة. انا ارى ان افضل ما يمكن ان



يفرزه النظام الطائفي هو الصيغة التي توصل إليها اتفاق الطائف الذي قام على التوازن الطائفي تمهيداً لتجاوز الطائفية. هل إن ما تقوله عن فؤاد شهاب بشان النظام الطائفي شبيه بما وصل إليه الطائف؟

**ك.ب** لا. الطائف سار بالاتجاه المعاكس تماماً. تبنى أهله إلغاء النظام الطائفي لكنهم لم يقوموا بأي عمل لبناء الدولة. اكتفى حكم الطائف بالإعلان عن نيته في إلغاء الطائفية السياسية، دون أن يبني بالمقابل دولة يطمئن إليها المسيحي ويركن إليها المسلم، في حين أن شهاب لم يُلْغِ الطائفية وسعى إلى بناء الدولة.

بهذا المعنى تبدو تجربة الطائف خطوة إلى الوراء بالنسبة لتجربة فؤاد شهاب. على الأقل بنى فؤاد شهاب دولة وأنتج أفضل ما يمكن أن ينتجه النظام الطائفي. بالمقابل وقع الطائف في أسوأ ما في الطائفية، أي في المذهبية، ولم يقم دولة. فؤاد شهاب اختار تحقيق الشروط الواقعية التي تؤدي إلى تخطي الطائفية: الوحدة الوطنية، العدالة الاجتماعية، والاستقرار الأمني، لكنه لم يقدم على هذا الأمر.

أما الطائف فأراد إلغاء الطائفية قبل أن يوفر شروطها الواقعية، فلم يقدر لا على إلغاء الطائفية ولا على بناء الدولة. على الورق نظام الطائف أكثر تقدماً، أما في الواقع فنظام فؤاد شهاب هو الأفضل، هذه هي ملاحظتي الأولى.

أما ملاحظتي الثانية فهي حول الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري. فقد استطاع فؤاد شهاب خلق حالة سياسية متقدمة في البلاد. وأرى أن صعود الأحزاب يميناً ويساراً، وبروز نخب المثقفين في مسائل التخطيط والتنمية والشؤون التربوية، كل ذلك لم يكن ممكناً بدون ما أسميه «الأفق الشهابي».

حَدَّثَ فؤاد شهاب الدولة لكنه لم يقدر على تحديث المجتمع

السياسي. وحصل تفاوت بين المجتمع السياسي ذي التوجه الطائفي وبين مشروع الدولة الشهابي ذي الأفق الإصلاحي.

أما حزب الكتائب فقد اتخذ موقفاً خاصاً: هو مع مشروع قيام الدولة، لكنه ليس مع إلغاء الطائفية. واصطدمت هذه الحالة الزئبقية التي اتسمت بها الشهابية بظروف خارجية غير مؤاتية، إثر «نكسة» ١٩٦٧ و«أيلول الأسود» ١٩٧٠، ودخول العنصر الفلسطيني في اللعبة السياسية اللبنانية، مما أدى في النهاية إلى طمس مشروع إلغاء الطائفية ومشروع الدولة معاً.

**ط.د** قبل ان يقول كريم مروه رايه اريد ان الاحظ امرين: الأول ان القول إن أُطروحات فؤاد شهاب ادت إلى نمو الأطروحات الاجتماعية عند الأحزاب غير دقيق. ورايي ان النضال الاجتماعي في لبنان فرض على فؤاد شهاب طرح شعارات العدالة الاجتماعية، وليس العكس.

**ك.ب** نعم، نعم!

**ط.د** تقول نعم، لكن الأمرين ليسا متشابهين. وملاحظتي الثانية هي عن قولك إن عدم التجديد لفؤاد شهاب اوقف عملية الإصلاح وهو يتناقض مع معلوماتك التي ذكرتها ومفادها ان شهاب نفسه اقرّ لإلياس سركيس بان هذه العملية ماتت ولم تعد قابلة للحياة.

**ك.ب** جوابي على الملاحظة الثانية أن فؤاد شهاب أقر بفشله ولكنه تمسك بمشروع إصلاح دولة، وكانت مشكلته مسيحية، بمعنى أنه شعر أن القوى المسيحية غير ناضجة للسير في مشروعه فقرر الخروج من اللعبة.

أما الملاحظة الأولى التي أثرتها يا طانيوس والقائلة بأن النضال الاجتماعي هو الذي فرض على شهاب طرح شعارات العدالة



الاجتماعية، فرأيي أن هناك جدلية بين الوعي الاجتماعي والإصلاح السياسي. النضال الاجتماعي إذا لم يتقبله الحاكم لا يتحول إصلاحاً بل ينتهي انفجاراً وتصادماً، وعندما يتفهمه الحاكم يصير إصلاحاً، وهذا ما جرى مع فؤاد شهاب. لولا النضال الاجتماعي لكانت الشهابية أقل عدالة اجتماعية، وفي الوقت ذاته لولا الشهابية لكانت العدالة أقل على مستوى الدولة. أهمية الشهابية أنها حاولت نقل النظام الحر من الليبرالية الفوضوية المتوحشة إلى الليبرالية الاجتماعية المتوازنة، وأدركت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في البنية والعقلية اللبنانيتين وحاولت استيعابها بالإصلاح لمنع الثورة أو الفوضى.

**ط.د** ما تقوله يؤيد راي بعض الباحثين الماركسيين الذين فسّروا الإصلاح النسبي عند فؤاد شهاب وشعاراته بشان العدالة الاجتماعية بانها هدفت إلى التحايل على صعود الحركة الشعبية ومنعها من التجذر.

**ك.ب** كان فؤاد شهاب مدركاً بالتأكيد أن استمرار الظلم الاجتماعي سيفجر في النهاية ثورة لا يريدها.

**ط.د** ولم يمنعه ذلك من التحالف مع ممثل الطغمة المالية في لبنان في ذلك الحين، الشيخ بطرس الخوري.

**ك.ب** بطرس الخوري مثال جيد، لكن دعني أكمل الفكرة. لا شك أن فؤاد شهاب أقدم على إجراء احتياطي حين أدخل مفهوم العدالة الاجتماعية على النظام. فهدفه كان الحفاظ على النظام الليبرالي وهو لم يكن اشتراكياً ولا ماركسياً. ومن ناحية ثانية كان يسعى إلى تطويع القوى الاقتصادية المتمثلة بطربوش بطرس الخوري ضمن مشروع الدولة الاجتماعي. فمن خلال بطرس الخوري استطاع

أن ينشىء بنك الصناعة وبنك الإسكان وعينه رئيساً لهما، فلبى مطلباً اجتماعياً وطمأن الرأسمال. وهكذا حافظ فؤاد شهاب على الرأسمال وطوعه في آن.

**ك.م** أود أن أكرر أن فؤاد شهاب شكل ظاهرة حقيقية للتغيير في لبنان. والتغيير الذي أراده هو غير التغيير الذي أريده أنا. وهذا أمر طبيعي لأننا في موقعين مختلفين. لكن هذا لا يعني أن فؤاد شهاب لم يكن عنده همّ عبر عنه من خلال سعيه لتحقيق عدالة اجتماعية أجرى من أجلها مسحاً اجتماعياً، ورأى بنتيجته نسبة عالية من التفاوت الاجتماعي ومن الاستغلال والظلم، ومن التفاوت في التطور بين المناطق. وكشف مصدر ذلك في جماعة الأربعة بالمئة الذين يتحكمون بمصير الستة والتسعين بالمئة الآخرين. وهذا أمر مهم جداً. لم ينجح طبعاً. لكن لا يجوز لنا أن نتجاهل المحاولة أياً كان تقييمنا لها. وينبغي ألا ننسى أن الفترة التي جاء فيها شهاب إلى الحكم كانت هي الفترة التي ازدهرت فيها الحركة الاشتراكية في العالم العربي، بمدارسها المختلفة بما فيها المدرسة الناصرية والبعثية، إضافة إلى المدرسة الشيوعية، وإلى ما شكله دور الاتحاد السوفياتي في العالم العربي من أهمية.

يجب أن نقر ثانياً أن شهاب بذل الكثير لتحديث الدولة بمؤسساتها وعمل على الفصل بين هذه المؤسسات وأعطى لكل واحدة منها الوظيفة التي تعود لها.

يجب أن نتذكر ثالثاً، أن فؤاد شهاب هو ابن بيئته وثقافته، ولا يستطيع تجاوز هذا الواقع. أراد بناء دولة وحاول تجاوز الطوائف. لكن تجاوزه لها كان طائفياً، في نهاية المطاف، رغم كل تمايزه عن الكثير من القوى الطائفية. ورأيي أنه لم يكن يطمح يوماً إلى



تعديل جوهري في النظام السياسي. لقد أراد فقط إدخال بعض التعديلات على النظام الطائفي على طريقة ستة وستة مكرر. وبرغم هذه الثغرات في مشروعه فإن مشروعه كان مهماً جداً.

**ك.ب** تحسين النظام.

**ك.م** تحسين في صيغة النظام الطائفي. وإذا كان هناك من يقول إنه كان يضع نصب عينيه تغيير النظام السياسي فهو على خطأ.

**ط.د** لم يقل احد ذلك.

**ك.م** الأمر الرابع هو أن فؤاد شهاب سرّع في خلق الشروط التي تساعد في تطور الرأسمالية في لبنان، بمعنى تطور قطاعات الإنتاج والقوى المنتجة وتطور علاقات الإنتاج. وفي أيامه ازدهرت المؤسسات الرأسمالية في المدينة والريف، وفي الزراعة، تحديداً. وازدهرت مساهمة الدولة وازداد دورها. وكذلك ازدهرت علاقات لبنان الاقتصادية بالعالم العربي، الذي كان سوق لبنان الرئيسيّة، حيث تُصرّف منتجاته الصناعية والزراعية، وسوقاً لكفاءاته الفنية. لكن كل ذلك كان من ضمن النظام القائم.

الآن، يمكن أن نسأل عن الطموحات التي كانت لدى فؤاد شهاب، أي الطموحات التي كان يفكر في تحويلها إلى برنامج، فيما لو كانت أتيحت له الفرصة للعودة إلى الرئاسة. ومن الصعب الإجابة بغير طرح الفرضيات. من هذه الفرضيات أن قائد الجيش الذي كانه فؤاد شهاب بقي فيه عندما أصبح رئيساً للجمهورية. والتغيير الذي أراده، إنّما سعى إلى تحقيقه عبر الجيش. ولذلك، وبعد المسح الذي أجراه بواسطة بعثة «إرفد»، أخافته النتائج، فعمل على استباق الثورة

الاجتماعية التي كانت تتهيأ بعض شروطها، فقرر أن يقوم هو بها، لا أن تقوم بها الأحزاب والنقابات وسواها من المؤسسات الأهلية. وقد سبق وأشرت إلى هذا النوع من الزعماء مثل عبد الناصر وغيره. أراد أن يكون هذا التغيير على طريقته، وبواسطته، وبتحكمه هو فيه، وسيطرته عليه وعلى نتائجه. وفي ذلك الوقت كانت الحركة الثورية العالمية تحقق نجاحات، في العالم الثالث، في آسيا وإفريقيا، وأميركا اللاتينية، فخشي فؤاد شهاب من أن تفلت الحركة الداخلية من يده، مثلما خشي عبد الناصر ذلك أيضاً. فخاض التجربة نفسها تقريباً. وفي الوقت الذي كان يتحدث فيه عن الظلم الاجتماعي وعن ضرورات العدالة كان يلجأ إلى تحجيم اليسار. علماً بأن الحزب الشيوعي قد تجاوب مع إصلاحاته، ودافع عنه، وتعاون مع بعض ممثلي حركته. واعترض، في الوقت ذاته، على بعض مظاهر القمع التي مورست باسم حكمه من قبل بعض أجهزة المكتب الثاني.

**ط.ه** هذه لم تعد فرضية، هذا ما فعله في الواقع.

**ك.م** الفرضية تطال ما كان يريده. وأنا استنتجته في الحقيقة من بيانه الشهير عام ١٩٧٠. فمن خلاله يمكن القول إن فؤاد شهاب أراد إدخال تعديلات ليبرالية على النظام الطائفي الطاغي والحد من وحشية النظام الرأسمالي. وحين قال إنّ البورجوازية لا تريد بناء دولة حديثة كان يحاكم، بذلك، ليس فقط الفئات التي ناصبته العداء، بل حتى بعض الذين اعتمد عليهم. فقد اكتشف أن هذه البلدان المتخلفة لن تستطيع بناء دولة حديثة ما دامت محكومة بهذا النمط من القوى السياسية وبهذا النمط من السلوك في مواجهة قضايا وطنية عامة. وكان شهاب قد شهد أزمة إنترا وأدرك تقاطع الخارج مع الداخل في أحداث الأزمة. وأنا لا أدافع هنا عن كل ما



فعله فؤاد شهاب، أدافع فقط عن فكرته الأساسية في الإصلاح، وعن أهمية مشروعه. ونحن عندما نتوقف الآن عند هذه الأهمية، فلأننا نواجه المعضلة نفسها التي واجهت فؤاد شهاب وواجهتنا جميعاً في تلك المرحلة، وتواجهنا في المرحلة الحالية. ونشعر اليوم، بغياب، أو بضعف القوى التي تتصدى لمهمة الإصلاح والتحديث والتطوير، في ظل تفاقم الفعل التدميري للطبقة السياسية الفاسدة، المهيمنة على السلطة، وعلى الحياة السياسية في البلاد. وهو الأمر الذي يشير إلى أننا أمام دور يبحث عن بطل. ولكن يخطىء من يظن أن البطل هو شخص. إنه حالة سياسية واجتماعية عامة. إنه إعادة اعتبار لدور الأحزاب وللحياة السياسية، ولكل قوى المجتمع المدني.

**ط.ه** كان مشروع فؤاد شهاب تعبيراً عن حاجة موضوعية لم تجد طريقها إلى التحقق. فما هي اهمية هذه التجربة بالملموس وبما انتجته فعلاً. فهي لم ترسِ اية قواعد تُرَسّخ بناء الدولة، وساهمت بشكل او بآخر في التمهيد لوصول البلاد إلى انفجار العام ١٩٧٥...

**ك.م** هذا الحكم فيه الكثير من التعسف. فأنت لا تستطيع أن تحاكم فؤاد شهاب بهذه الطريقة، ولا عبد الناصر، ولا ديغول، ولا الاتحاد السوفياتي، ولا المشروع الشيوعي. أنا لست ضد محاكمة كل من ذكرت، لكنها أحداث حصلت في التاريخ، وفي زمن محدد. وما أقوله هو إن مشروع فؤاد شهاب عبّر عن حاجة موضوعية ولكن الشروط الموضوعية والذاتية لم تكن كلها متوفرة لتحقيق هذا المشروع. إلا أن أهمية استحضارنا اليوم للمشروع الشهابي هي في أننا، ونحن نسعى لبناء أسس تطورنا وتقدمنا في المستقبل، نفتش في تاريخنا وتراثنا عما يمكن الاستناد إليه، واستلهامه، في تحقيق هذه المهمة.

إن المشروع الشهابي هو المحاولة الحقيقية الوحيدة لبناء دولة حديثة، في مستوى معين. وهذه المحاولة لم تنجح لأن ظروفها لم تكن كلها ناضجة.

**ط.د** ما هي الظروف الموضوعية التي منعت نجاح تلك التجربة؟

**ك.م** يمكن تحديدها في أمرين: أولاً، في مستوى تطور البلد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ ثانياً، في القوى السياسية المؤهلة لتأمين شروط هذا النجاح. بالنسبة لمستوى التطور فقد كان مُتَخَلِّفاً، ولأنه كان مُتَخَلِّفاً لم يستطع أن يُنتج القوى القادرة على إيصال التجربة إلى نهاياتها. وأنا لا أعني هنا السكون. فالحركة موجودة دائماً. وأنا متأكد أنه بعد الحرب الأهلية الأخيرة حصل تقدم في لبنان. ففعل الحرب الأهلية ونتائجها وردود الفعل عليها، كلها تشكل عناصر تقدم في الوعي حتى ولو لم تكن ظاهرة أو كاملة. ودليلي على ذلك أن قوى عديدة اليوم تطرح مهمة بناء الدولة كمهمة أساسية. وهذا الأمر ليس قليل الأهمية. وهو يعكس تقدماً في وعي اللبنانيين بهذه الضرورة التاريخية.

**ط.د** هل ترى ان شروط تحقيق الدولة متوفرة الآن؟

**ك.م** الشروط ليست متوفرة ذاتياً، لكن الوعي بضرورة وجود دولة القانون كبير الأهمية. وكثير من الشروط المادية متوفرة، أو يمكن أن تتوفر، وحديثنا دائماً يشير إلى الدولة الحديثة، دولة المؤسسات الديموقراطية.

**ط.د** الا ترى انه قد يكون مستحيلاً توفر هذه الشروط، بعد تجربة شهاب واليوم بعد تجربة الطائف؟



**ك.م** أنا لا أقول أبداً إن ذلك مستحيل. فإذا لم تكن كل الظروف ناضجة ومتوفرة، فإن بعضها، كما قلت، مُتَوَفِّر، أو يمكن تَوَفُّرُهُ. وعلينا أن نعمل من أجل إنضاج كامل الظروف، ولو لمدى طويل. ومن الضروري، هنا، أن يتطابق، ويتكامل العاملان الذاتي والموضوعي، والداخلي والخارجي، بشكل إيجابي. فحتى الآن هما لا يتطابقان إلّا بشكل سلبي أو لا يتطابقان. وعندما يتطابقان بشكل صحيح يتحقق الكثير مما نرغب به.

**ط.د** عندما تطابقا بشكل صحيح انتجنا الطائف...

**ك.م** صحيح، إلى حد ما. ولكن ينبغي الحذر من الإطلاق.

**ط.د** لكن، في اللحظة ذاتها التي فقد هذا التطابق، رفضنا متابعة تنفيذ الطائف.

**ك.م** لأن تطابقاً سلبياً وخاطئاً عاد يسود.

**ط.د** الست تتعسّف انتَ هنا بدورك؟ اقصد ان مقاربتك للموضوع تفترض الاستمرار الدائم للتطابق الصحيح بين العاملين الخارجي والداخلي وإلا يسقط البلد.

**ك.م** هناك أمر أُعلِّق عليه أهمية كبيرة وهو أنه بدون العامل الداخلي من غير الممكن حدوث التطور في بناء الدولة. هذا التطور لا يمكن أن يأتي من الخارج. فما هو الحاصل اليوم في لبنان؟ هناك استقالة للعامل الداخلي يقابلها طغيان العامل الخارجي. المعادلة السلبية لا تسمح بقيام دولة. وبناء الدولة يحتاج إلى قوى داخلية، فإن لم يكن العامل الداخلي قادراً على القيام بالمهمة، عليه في أضعف الإيمان أن يتصارع مع العامل الخارجي المانع لبناء الدولة،

إذا ما ثبت أن هذا العامل الخارجي هو العائق.

**ط.د** لم يكن هذا هو واقع الحال ايام فؤاد شهاب. ففي عهده حصل التطابق الصحيح الذي تتحدث عنه.

**ك.م** أيام فؤاد شهاب كان الوعي العام بأهمية الدولة غير موجود. وأهمية مشروع فؤاد شهاب أنه سعى لتعميم هذا الوعي. كان السائد هو الدمج بين السلطة والدولة. وكنا في بداية الشهابية لا نزال نتخذ نفس هذا الموقف. إلا أن فكرنا تطور مع ظاهرة بروز الشهابية فبدأنا نرحب ببعض ما ارتبط بالظاهرة الشهابية من إصلاحات، لا سيما في الجانب الاجتماعي منها وفي الجانب المتعلق بإصلاح الإدارة وتحديث الدولة. لكن تحليلنا لها لم يكن كافياً، وتقييمنا لها لم يكن كافياً أيضاً. غير أن موقفنا من الشهابية، وموقفنا من الدولة، على وجه التحديد، قد بدأ يتبلور في المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية. وانعكس ذلك في نقاشاتنا، وفي وثائقنا السياسية. وتكرس في المؤتمرين السادس والسابع. وها نحن نقول اليوم، بأن قيام الدولة الحديثة الديموقراطية شرط لبقاء لبنان، ولوحدته. وهذا الوعي يتقدم عند الشيوعيين وعند حزب الكتائب وعند اللبنانيين بشكل عام.

**ك.ب** أنا أرى ضرورة الحديث عن التجربة الشهابية وليس عن فؤاد شهاب كشخص فقط. فماذا بقي من هذه التجربة؟ لقد أدخلت إلى تاريخنا السياسي المعاصر مفهوم الدولة القوية والعادلة. القوية، مع المحافظة على النظام البرلماني الديموقراطي بحده الأدنى، بالرغم من كل التجاوزات والقمع. العادلة، بمعنى إدخال نوع من العدالة بين الطبقات وبين الناس. ولذلك استطاعت هذه التجربة أن



تجمع لفترة طويلة بين بيار الجميل وكمال جنبلاط. وأُريد أن أضيف فكرة ثانية هي أننا نمتلك جذوراً للتجربة الشهابية في عهد الأمير فخر الدين الذي كان أول من سعى إلى التفتيش عما نسميه اليوم مؤسسات لبنينها في ظل الأمبراطورية العثمانية. بعدها أتى الفرنسيون ليضيفوا فكرة الدستور على مفهوم الدولة. ثم جاءت التجربة الشهابية لتعطي الدولة مفهوماً شبه متكامل بإضافة عناصر البناء الإداري والعسكري والتنموي إلى تكوينات الدولة. وأضيف فكرة ثالثة هي أن الياس سركيس كان يعتبر نفسه شهابياً، وبشير الجميل كان يعتبر أنه سيكون شهاب الثاني. وأعطي هذين المثلين المختلفين لأُشير إلى أن التجربة الشهابية تحولت إلى مرجعية في عقلنا السياسي. واليوم بالذات عندما نتحدث عن بناء دولة نعود إلى ما تبقى من مؤسسات أقامتها الشهابية لنضيف عليها أو لنغير الأشخاص فيها لكن دون المساس بجوهرها.

التجربة الشهابية لم تمهد للحرب، بل عدم إكمالها هو الذي أدى إلى الحرب. أعتقد أن الحل اليوم هو في العودة إلى فكرة الدولة بالمعنى الشهابي مضافاً إليها فكرة إصلاح النظام السياسي.

**ط.د** الا ترى ان العامل الخارجي كان جزءاً من التجربة الشهابية ايضاً؟

**ك.ب** صحيح، وهنا أشير إلى مفارقة طريفة هي أن الرئيس شهاب كان فرنسي الهوى وغربي الثقافة. لم يكن يتحدث العربية وكان يكره قراءة الرسائل والخطب وكانوا يلجؤون إلى تحريك كلمات خطبه ورسائله، وبالرغم من ذلك كان يرتكب الأخطاء عند قراءتها.

خلال المرات القليلة التي التقيته فيها كان يدخن سيجارة لبنانية، الينيجي، ويتكلم اللغة الفرنسية.

استطاع هذا الشخص أن يخط للبنان سياسة عربية وفرت له الكثير من الاستقرار. نظر إلى القطب العربي الأساسي الذي يستطيع أن يحل مشكلته الداخلية وتحالف معه.

لم يكن فؤاد شهاب يرى ضرورة وجود سياسة خارجية للبنان. كان يعتقد أن دولة صغيرة كلبنان محاطة بعوامل خارجية متعددة وتركيبتها تعددية وتعاني من خلافات داخلية، لا تقدر أن تمتلك سياسة خارجية خاصة بها، وأن أفضل سياسة خارجية هي تلك التي تؤمن التفاهم والوفاق الداخليين. لذلك اختار فؤاد شهاب عبد الناصر لكنه لم يكن مقتنعاً لا بالناصرية ولا بالقومية العربية ولا بالاشتراكية. كان كل همه أن يتصالح مع عبد الناصر ليؤمن الوفاق الداخلي وليقيم الدولة اللبنانية. واليوم أرى أن وضعنا مماثل. فسياسة لبنان الخارجية تقوم الآن على التفاهم مع سوريا من أجل تأمين وتثبيت وفاقنا الداخلي، وأنا أرى أنها السياسة الوحيدة الممكنة لأن غيرها يؤدي إلى حروب. فالرئيس شمعون سعى إلى بناء سياسة خارجية مستقلة وحقيقية فحصلت فتنة الـ٥٨، والرئيس أمين الجميل عندما ذهب إلى واشنطن وسعى لسياسة خارجية مستقلة أدى به الأمر إلى اتفاق ١٧ أيار...

وأُلخص فأقول إن التجربة الشهابية تدفعنا إلى الاحتفاظ بأمرين: الأول مفهوم الدولة، والثاني أن أفضل سياسة خارجية للبنان هي التي تؤمن وفاقه الداخلي. لم تحقق التجربة الشهابيّة الإصلاح السياسي، لكنها أعطتنا أملاً بإمكانية بناء الدولة، وبدونها لا أرى مرجعاً أعود إليه.



**ك.م** هذه التجربة أصبحت تراثاً، بالرغم من كل نواقصها، لكنها عبرت عن فكرة وعن توجه، رغم أنها كانت ضبابية وتفتقد لبرنامج واضح.

**ط.د** أليس ملفتاً انه بعد كل هذا التاسيس لفكرة الدولة، وللتوجه نحو بناء الدولة، دخلنا في مرحلة انحدار متواصل للدولة وصولاً إلى انفجارها عام ٧٥؟

**ك.م** علينا أن نناقش العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة.

# سنوات الحرب

**ط.د** بعد افول نجم الشهابية برمزها المباشر الرئيس شهاب، والسعي إلى تامين استمراريتها بواسطة الرئيس شارل حلو، دخل لبنان في المرحلة التي تفصلنا عن العام ٧٥. واريد ان الجا إلى تقسيم هذه المرحلة، قسرياً، إلى شطرين، الأول يمتد من العام ٦٤ إلى حزيران ٦٧، والثاني يصل إلى انفجار الحرب الأهلية في ٧٥. وسبب هذا التقسيم القسري هو بالنسبة لي استمرار العامل الداخلي، في الشطر الأول، في لعب دور اساسي في تكييف تركيبة الدولة، كما طغت خلال هذه الفترة مظاهر ونماذج الصراع الاجتماعي بشكل عام، واتسعت النضالات الاجتماعية، وبدات تتكون في لبنان انقسامات جديدة على انقاض الانقسامات الطائفية، تمثلت ببروز اليسار كقوة اساسية في البلاد. اما في الشطر الثاني، فقد استمر طابع الصراع هذا يتطور لكن دخل عليه بقوة كبيرة العامل الخارجي الذي انتجته الهزيمة الثانية للعرب امام إسرائيل في حرب حزيران الـ٦٧، وظهور المقاومة الفلسطينية كعامل جديد مؤثر وفاعل على المستوى القومي، وغياب الرئيس عبد الناصر ووصول الرئيس الأسد إلى الحكم في سوريا، مع ما عناه ذلك من تبدل في مواقع النفوذ العربي، والتصاق الموقع الجديد بلبنان. هذا الاندماج الذي حصل بين العاملين الداخلي والخارجي افقد السلطة التوازن الذي ارتكزت عليه في العهد الشهابي، وترافق فقدان التوازن مع ازدياد حدة الصراع الداخلي وصولاً إلى الانفجار الكبير في نيسان ٧٥.

اردت بهذا السرد السريع مجرد إنعاش للذاكرة، لانني سادعوكما الآن إلى مناقشة اسباب هذا الانحدار الذي حصل في مسيرة بناء الدولة والذي اوصل في النهاية إلى انهيارها.

**ك.م** في نقاشنا السابق، المتعدد الجوانب، رأينا أن مسار بناء الدولة كان متعثراً، ودائماً لأسباب داخلية، وبالدرجة الأولى. إن استنتاج فؤاد شهاب بضرورة عدم التجديد عام ٦٤ كان استنتاجاً ذكياً. فهو لم يقطع الأمل في إمكانية عودته إلى السلطة عام ٧٠، وأدرك وجود عناصر خلل أراد أن يراقبها عبر أخذ مسافة من السلطة من خلال توكيلها بالواسطة لغيره. وإذا كان صحيحاً أن القضية الاجتماعية برزت بشكل واسع وأمسكها أصحابها الحقيقيون بيدهم، بعد أن فتحت بعثة «إرفد» شهية الناس على التصدي لجماعة الـ٤٠٪، إلا أن مشروع الدولة الذي حاول فؤاد شهاب تحقيقه قد خلف ردة فعل معادية له لدى القوى التي أرادت إبقاء لبنان على حاله دون تغيير وتطوير.

**ط.د** «إرفد» لم تتابع الحشيشة والدخل غير المنظور...

**ك.م** الحشيشة وأموال المغتربين وأموال الكفاءات التي كانت تصدر إلى الدول العربية... وأود هنا الإشارة إلى أزمة إنترا ١٩٦٦ التي كانت كبيرة الأهمية في التدليل على تمهيد العوامل الداخلية لتأثير العامل الخارجي بفعالية، والذي تمثل خاصة بحرب ٦٧ ونتائجها. وما أسعى إلى تبيانه هو أن مشروع فؤاد شهاب أثار هذين النوعين من ردود الفعل لدى الطبقات الاجتماعية المتناقضة. لكن بعد الـ٦٧ دخل على هذا الانقسام عامل الصراع على دور لبنان في المواجهة على المستوى القومي. وفي هذه المسألة، بالذات، طرح السؤال التالي: إذا كانت الدول العربية انهزمت مجتمعة أمام إسرائيل، فلماذا يجب أن يكون لبنان دولة قوية، من الناحية العسكرية؟ أي لماذا يجب أن يكون دولة مواجهة مع إسرائيل؟

وطرحت، في مقابل ذلك، أسئلة من نوع مختلف ومتناقض:



كيف يمكن القبول بأن تنتهك أرض لبنان من قبل إسرائيل دون أن تكون هناك مواجهة وطنية، رسمية وشعبية، لهذا العدوان؟ وطرحت قضية تعزيز القدرة القتالية للجيش، وطرحت قضية التجنيد الإجباري، وقضية المقاومة، وقضية تحصين القرى الأمامية. كما طرحت قضية ارتباط لبنان بالمواجهة العربية لإسرائيل، وبضرورة لعب دوره القومي فيها... إلخ. وأدى هذا الطرح وذاك إلى إعادة مظاهر الانقسام الطائفي للبروز استناداً إلى انقسام موقف اللبنانيين من انتماء لبنان العربي. وقد فات البورجوازية اللبنانية عامل أدركت خطورته بعد فوات الآوان، ومفاده أن لبنان الضعيف الذي جرى التنظير له تحت شعار: «قوة لبنان في ضعفه»، تبريراً لإبعاده عن العرب، جرى توظيفه من قبل العرب عبر الدخول إليه بواسطة هذا الضعف تحديداً. وهذا الضعف كان يعني أيضاً أن أياً كان يستطيع استغلاله. وهذا ما فعلته إسرائيل بدورها. وقد جرت الاستفادة من هذا الضعف، أي من هذا الخلل، من أجل جعل الكيان اللبناني موضع بحث. وأنا أقول ذلك للتأكيد على أنه يستحيل للعامل الخارجي أن يلعب دوره المؤثر لولا وجود وضع داخلي يسمح له بذلك.

**ط.د** هل يمكن التوسع في شرح هذه الفكرة؟ كيف ترى انت مثلاً إلى طبيعة الانقسام الذي حصل ليجعل من هذا العامل الداخلي، عاملاً مساعداً لدخول الخارج إليه؟

**ك.م** العامل الداخلي الذي تحدثت عنه متناقض ويتألف من شقين: فهناك القوى التي أرادت الانعزال عن العرب وعن القضية القومية وعادت إلى السعي للتقرب من الغرب على حساب العلاقة مع العرب. وهناك بالمقابل القوى التي عادت لتضع مسألة الكيان اللبناني على بساط البحث، انطلاقاً من أن العجز عن تصحيحه يدفع

باتجاه دمجه مع الكيانات العربية الأخرى وبالأخص مع الكيان الأقرب، سوريا. وهنا أيضاً كانت الحسابات خاطئة. وقد جرى تضخيم المقاومة الفلسطينية حينها بشكل غير طبيعي لأغراض مختلفة، بعضها يطال المقاومة نفسها، أي مصادرتها، ومصادرة القضية الفلسطينية، وبعضها يطال بعض الأنظمة العربية، وبعضها يطال لبنان، بالتحديد. فبشكل مفاجىء أصبحت المقاومة قوة هائلة مالياً وسياسياً وعسكرياً، وجرى استخدامها من قبل جميع الأنظمة العربية تقريباً لأغراض مختلفة ومتناقضة، ولا تقلل هذه المحاولات من قبل البورجوازية العربية لاستخدام المقاومة الفلسطينية للأغراض الآنفة الذكر من أهمية التفاف الجماهير العربية حولها، كبديل لتلك الأنظمة والقوى المنهزمة. وهكذا انعقدت مجموعة من العوامل وارتبطت بعضها بالبعض الآخر لجعل لبنان مركز التقاء لكل المشاكل والقضايا والصراعات العربية.

**ط.د** لذلك برايك تخلى فؤاد شهاب عن استنتاجه الذكي...

**ك.م** نعم، فبعد هزيمة عام ٦٧ وما نتج من تأثيراتها بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي سبق وأشرنا إليها، أدرك فؤاد شهاب أن مشروعه لبناء الدولة تلاشى وأصبح مستحيلاً وبالأخص بعد أزمة إنترا عام ٦٦، وبعد دخول المقاومة الفلسطينية بشكل واسع، سياسياً وبشرياً وعسكرياً، إلى لبنان، ولا سيما بعد مظاهرة ٢٣ نيسان عام ٦٩، حيث ظهر الانقسام الحاد في لبنان، ومعه ظهرت، منذ ذلك الحين، بوادر الحرب الأهلية. ولم يغير اتفاق القاهرة في هذه الوجهة للتطور، رغم أن بعض القوى اللبنانية، وكذلك بعض القوى العربية وكذلك عبد الناصر، رأت فيها محاولة لاستيعاب هذا الانقسام. وأنا أستغرب فعلاً كيف قبلت السلطة بهذا الاتفاق الذي يُشرّع الوجود



المسلح الفلسطيني في لبنان، في حين أننا نعرف موقف البورجوازية ورفضها ارتباط لبنان بالقضية العربية، وبالاشتراك في المواجهة العربية ضد إسرائيل. لذلك أُقدِّر أن فؤاد شهاب أدرك أن لا أمل في هذه البورجوازية وفي إمكانية نجاح مشروعه، فعزف عن ترشيح نفسه عام ١٩٧٠ معلناً يأسه الكامل في بيانه الشهير الذي أدلى به في ذلك الحين.

**ط.د** الم يؤثر هذا الطغيان للعامل الخارجي على القوى السياسية ايضاً؟ فقد حقق اليسار تقدماً ملموساً من خلال النضال السياسي الاجتماعي الذي خاضه، لكن تاثير العامل الخارجي، والمقصود هو العامل القومي، دفعه إلى الدخول في صراع داخلي افقده الزخم الذي ذكرته...

**ك.م** أنا أعتقد أن التأثير طال الجميع سلباً أو إيجاباً. ومن جهتي أريد الإشارة إلى أن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الذي انعقد بعد حرب حزيران في العام ٦٨، كان نتيجة أزمة في الحزب جوهرها النقاش الخلافي حول مفهومنا للبنان. واكتفي بذكر نموذجين من هذا النقاش: الأول يتعلق بدرجة تطور لبنان الاقتصادي والاجتماعي. وكنت مع الفريق القائل بأن لبنان دخل مرحلة ليست قليلة الأهمية في التطور الرأسمالي. والثاني يتعلق بالمسألة القومية، وبانتماء لبنان العربي، وبموقعه من العالم العربي. وقد اعتبرنا أن هذا الجدل يبقى بيزنطياً إذا لم نربط تطور لبنان في شتى المجالات بهذا الانتماء، انطلاقاً من قناعتنا بأنه لا مستقبل للبنان ولتطوره من دون هذا الانتماء، ومن دون علاقة تكامل تربطه بالبلدان العربية. فمن دون هذا الانتماء وهذه العلاقة الصحيحة سيصبح لبنان عرضة للتفتت.

وفي هذا السياق من فهم هذه المسألة اتخذنا، مع سوانا من أحزاب الحركة الوطنية، قرارنا باحتضان المقاومة الفلسطينية. لكن

هذا الاحتضان كان مشروطاً من قبلنا. وأنتما تذكران أن شعار تلك الأيام كان أن المقاومة هي طليعة الكفاح العربي. ونحن رأينا الخطر في هذا الشعار بأنه يؤدي إلى تجاوز كل شيء في سبيل دعم هذه الطليعة بما في ذلك ما يمس الكيانات والبلدان. وقد اعتبرنا أن كيان لبنان مستهدف بهذا الطرح، نظراً لكون الجدل حول لبنان ومستقبله كان ما يزال قائماً على قدم وساق. ومع أننا كُنّا في طليعة الداعمين للقضية الفلسطينية وللمقاومة، لكننا رفضنا فكرة تغليب القضية الفلسطينية على القضايا الوطنية الأخرى، ورفضنا فكرة ضرب كيان لبنان أو تدمير لبنان من أجل القضية الفلسطينية. واعتبرنا أن طرح المسألة على هذا النحو يؤدي إلى خلق تناقض لا مبرر له بين القضية الفلسطينية والقضية الوطنية لكل بلد من البلدان العربية.

**ط.ط** الحزب الشيوعي اعترض على كلمة طليعة، ولا ادري إذا كان ذلك دفاعاً عن الكيان اللبناني يومها؟

**ك.م** أبدينا اعتراضنا على الكلمة لأنها كانت تحمل هذا المعنى، إضافة إلى معان أخرى. وقد كتبت شخصياً الكثير حول هذا الموضوع وكتب جورج حاوي مقالاً تحت عنوان: «اقتصاد الخدمات ويسار الخدمات» انتقد فيه بحدة هذا المنطق الخاطىء عند بعض القوى اليسارية اللبنانية. فهذا اليسار اللبناني الذي تبنى هذا المنطق لم يكن يعير أي اهتمام للبنان ككيان وكشعب وكدولة، وكقضية. كان يتحدث فلسطينياً، وحسب. أما نحن فرأينا خطورة كبيرة في هذا الطرح، واعتبرنا أنه لا يحق لأحد التفريط بكيان بلد لحساب كيان آخر، وبقضية وطنية لأي شعب عربي، لصالح قضية وطنية أخرى، حتى ولو كانت هذه القضية بمستوى القضية الفلسطينية التي كانت القضية المحورية في النضال العربي. وأدركنا



يومها أننا ذاهبون باتجاه انقسام خطير، وأن هناك احتمالات حرب أهلية. وفي تلك الفترة بدأ بعض القوى يستخدم السلاح في النضال الاجتماعي، استناداً إلى المقاومة الفلسطينية واستفادة من تجربتها الكفاحية. ولم نوافق على هذا المنحى. وكنا نتفق في ذلك مع كمال جنبلاط. وبرغم أننا كنا نستعد، مثل سوانا، لمقاومة العدوان الإسرائيلي بالسلاح، ولاحتمالات الانفجار الداخلي، الذي كانت بوادره تبرز، منذ هزيمة حزيران، وبداية الدخول الفلسطيني إلى لبنان، فقد حاولنا العمل باتجاه توسيع وتعميق النضال الديموقراطي. وطرحنا، في المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٧٢، شعار التغيير الديموقراطي، لبنانياً وعربياً. وشهدت السنوات الأولى من السبعينات نشاطاً واسعاً في هذا الاتجاه، شمل كل الفئات الاجتماعية، وكل القوى السياسية اليسارية واليمينية، من دون استثناء. ولكن الأحداث كانت تتراكم بالاتجاه الآخر، باتجاه الانفجار، الذي سارعت البورجوازية إلى إشعاله، قبل أن تفقد المبادرة في التحكم بالأوضاع السياسية والاجتماعية، ولا سيما منها ما يتعلق، تحديداً، بالوجود الفلسطيني الذي شرعته اتفاقية القاهرة، وبالإضرابات العمالية، والطلابية، وإضرابات المزارعين والمعلمين والأساتذة، وكل الفئات المتضررة من الطغمة المالية.

**ط.ط** إسمح لي بالمقاطعة لأطلب منك التطلع إلى الماضي اليوم بنظرة اكثر شمولية. ففي النصف الآخر من الستينات برز النمو الكبير للحركة الشعبية ولقواها السياسية وحققت انتصارات، منها انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني الذي لم يحصل لمجرد رغبة وإرادة عند اشخاص، بل كان انعكاساً للتطور الموضوعي في البلاد الذي اضطر الحزب لإعادة النظر برؤيته وبرنامجه. وهذا النمو للحركة الشعبية دخل عليه تاثير العامل الخارجي ودفعه إلى تغيير مسار تطوره، فانقسمت قوى

اليسار على نفسها بالحدة نفسها التي انقسم فيها الصراع بين اليسار واليمين الذي اخذ يتكون كقوة سياسية متجانسة نسبياً ومتجاوزة للصراع الطائفي، وكلنا يذكر شعار صائب سلام عن لبنان الذي يطير بجناحيه، وفي تلك الفترة ايضاً بدا حزب الكتائب بالتسلح وبإنشاء مخيمات التدريب.

**ك.ب** التسلح بدأ بعد عام ٧٣.

**ط.د** انا اشتركت في فترة ٦٩ ــ ٧٠ بمخيم تدريب.

**ك.ب** ممكن، بعد اتفاقية القاهرة حصلت حركة بهذا الاتجاه، لكنها بقيت محدودة جداً.

**ط.د** ما اريد قوله هو إن قوى اليسار كانت تتطور وتنمو، فدخل العامل الخارجي وشق صفوف اليسار. كما ان الصراع بين اليمين واليسار كان يسير باتجاه اكثر وضوحاً، فجاء العامل الخارجي هنا ايضاً ليعيد الانقسام إلى مستوياته الطائفية ويشوه صورة المواجهة الاجتماعية. فهل كان يمكن للصراع الاجتماعي ان يؤدي إلى تجاوز العامل الطائفي والدفع باتجاه صراع فعلي يؤدي إلى بناء دولة فعلية لولا وجود، او طغيان ذلك العامل الخارجي؟

**ك.م** من الصعب وأنت تقرأ في أحداث ماضية حصلت أن تلجأ إلى الفرضيات. لكنني أريد أن أشذ عن هذه القاعدة لأن هدف قراءتي هو المستقبل. ولذلك أقول إنه لولا طغيان العامل الخارجي بفعل استدعاء اللبنانيين له، من مواقعهم المختلفة، لكان الصراع الاجتماعي تطور باتجاه آخر.

فالحركة الشعبية لم تكن مؤهلة لمواجهة عنف السلطة بالسلاح. وكان المد اليساري قد بدأ يؤثر حتى داخل حزب الكتائب، حيث تأثر عدد من الشبان الكتائبيين بمشروع فؤاد شهاب لبناء دولة



حديثة، وتأثر جمهور العمال باليسار في طرحه للمسألة الاجتماعية، وفي النضال العمالي الواسع، بالذات. أضيف إلى ذلك ظاهرة خروج عدد من العمال من حزب الكتائب بسبب موافقة رئيس الحزب على منع وضرب مظاهرات وإضرابات عمالية. وهذه الحالة كانت تتكرر بين وقت وآخر. وأنا أذكر أن كريم بقرادوني وميشال سماحة وعدداً من الشباب في مصلحة الطلاب كانوا على علاقة جيدة بالحزب الشيوعي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وفي هذا الجو أجرت معي صحيفة **العمل**، من ضمن سلسلة لقاءات مع قيادات حزبية وفكرية، حديثاً نشرته على طول صفحة كاملة عام ٦٩ حول عدد من القضايا السياسية والفكرية اللبنانية والعربية. وكان هؤلاء الشباب يناقشون في مسألة بناء الدولة وفي موقع لبنان في العالم العربي وفي المسألة الاجتماعية. وبتقديري أن تراكم هذه الأمور خلق شعوراً طبقياً حاداً لدى الفئات العليا المهيمنة في البورجوازية، شعوراً بالخطر على مصالحها الطبقية. ومع هذا الشعور بدأ اللجوء إلى السلاح برغبة واضحة للتصدي لهذا المد المتطور في حركة الصراع الاجتماعي، من جهة، وفي مواجهة الدمج بين المسألة الوطنية والقومية، والمسألة الاجتماعية، من جهة ثانية.

**ط.د** اعود إلى سؤالي مجدداً. هناك نقاش دار في السابق ولا يزال يدور حتى الآن ومفاده بالنسبة للبعض ان التركيبة الطائفية ملازمة للبنان بشكل يوجب الارتكاز عليها في اية محاولة لبناء الدولة. سؤالي إذن ليس: كيف كانت الأمور ستتطور لو لم يطغ العامل الخارجي؟ بل هو التالي: هل توجد إمكانية في لبنان لتجاوز واقع الانقسام الطائفي عبر تطوير الصراع الاجتماعي الديموقراطي؟

**ك.م** جوابي بسرعة: نعم توجد إمكانية، وإلا لكان كلامنا عن التغيير عبثياً. نعم توجد مقومات لقيام دولة ومجتمع ديموقراطيين

وغير طائفيين. والعنصر الأساسي في ذلك هو دائماً العامل الداخلي الذي لم يتكون بعد كما يجب، وكان يظهر في السابق ثم يتلاشى.

**ط.د** هل ظهرت هذه المقومات في النصف الثاني من الستينات؟

**ك.م** نعم، وأنا أُفسِّر وجودها بردة الفعل. فالحلف الثلاثي قام ليرد على فؤاد شهاب من جهة وعلى هزيمة العرب من جهة ثانية. ولو كانت قوى اليسار، الأحزاب والنقابات والحركة الشعبية، أقوى مما كانت عليه لكانت نتائج الصراع مع الحلف الثلاثي اختلفت. كانت الحركة الشعبية ناشطة وتتطور لكنها كانت لا تزال ضعيفة.

**ط.د** استنتاجك هو إذن ان ضعف قوى اليسار عامل سلبي بالنسبة لتطور لبنان؟

**ك.م** من الصعب الجزم بهذا الأمر. فالظروف والمرحلة تحدد الإجابة الصحيحة. ففي مرحلة من المراحل كان اليسار قوياً وتحالف مع الفلسطينيين فتحول إلى عنصر انقسام طائفي بدل أن يكون قوة تطوير للبلاد، وقوة تغيير بالاتجاه الأفضل. في حين أنه لو كان اليسار قوياً في الستينات لكان تأثيره إيجابياً... لكن القضية ليست إرادية. أنا كنت أتمنى مثلاً أن يكون المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي قد انعقد قبل التاريخ الذي انعقد فيه، لكن تبلور أفكار ومواضيع المؤتمر لم يتم سوى في النصف الثاني من الستينات. ثم أتت الحرب الأهلية وأضاعت علينا الكثير من الإنجازات التي حققها المؤتمر.

**ك.ب** أريد أن أكمل الحديث في هذه النقطة. أرى أن لا قوة اليمين أو ضعفه ولا قوة اليسار أو ضعفه، هما المحددتان للتطور.



قوة الدولة كمؤسسة هي العامل الأساسي. فالدولة هي التي ترعى كل المؤسسات، أحزاباً ونقابات وغيرها، فإذا كانت الدولة قوية ومتماسكة، ليس بالمعنى العسكري فقط بل أيضاً بالمعنى الاجتماعي، تخف وطأة الصراع الطائفي من دون أن يلغى هذا الصراع لأن بنية لبنان طائفية، إنما ينتصر عليه الصراع السياسي الحقيقي. وإذا ضعفت الدولة ينتصر الصراع الطائفي لأن المواطن يلجأ حينها إلى طائفته بديلاً عن الدولة.

**ط.د** كي لا ندخل في قصة البيضة والدجاجة، كيف يمكن للدولة أن تكون قوية كما ذكرت؟ وما هي الشروط التي يؤدي توفرها إلى بناء هكذا دولة تلغي إمكانيّة العودة للانقسامات الغرائزية؟ وكيف ترى إلى هذه الشروط في اواخر الستينات؟

**ك.ب** من الصعب، حتى لا أقول من المستحيل، إلغاء الانقسامات الغرائزية في المجتمعات المركبة والتعددية، إذ لا يمكن إلغاء الغريزة من الطبيعة الإنسانية، بل أقصى ما نستطيع هو عقلنتها، أي ضبطها وتهذيبها فقط. ما يجري في أوروبا الشرقية والبلقان هو نموذج صارخ: تراجعت مسألة القوميات ما يقارب سبعين عاماً في ظل القبضة الحديدية للاتحاد السوفياتي، ثم انفجرت بصورة دراماتيكية ما إن ضعف المركز.

وحده الوعي الاجتماعي، وعي الناس، هو الضمانة. وأهم ما في المشروع الشهابي أنه أبرز مفهوم الدولة بمعناه المتكامل، أي الأمن والعدالة. وأعطى هذا المشروع جواباً نظرياً ظهر من خلال الوعي الاجتماعي الذي لم يكن حكراً على اليسار، بل شمل كل الفئات والأحزاب تقريباً.

في الستينات تبلور الصراع حول فكرتين هما الليبرالية

والاشتراكية. وفي ذلك الوقت كانت الاشتراكية تبدو وكأنها نظام المستقبل الآتي والليبرالية نظام الماضي الراحل. وهكذا جرت محاولات جادة من داخل الليبرالية لتطويرها قبل فوات الأوان. ونحن كحركة شابة داخل حزب الكتائب سرنا بهذا الاتجاه، وحصل نوع من التحالف بين الطلاب والعمال بهدف تحسين أطروحاتنا لنستطيع مواجهة ما يطرحه الفكر الاشتراكي. وقد اخترنا الليبرالية حينذاك دون أن يتصور أحد منا أن الاتحاد السوفياتي الاشتراكي سيسقط وتنتصر أميركا الليبرالية.

**ك.م** كانت سمة العصر هي التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، كما كنا نقول وننظر، وكما كان سائداً على الصعيد العالمي.

**ك.ب** صحيح، هذا هو الانطباع الذي كان سائداً وضاغطاً. لذا اعتقدنا، كليبراليين شباب أن شرط بقاء النظام الليبرالي هو في إصلاحه. فشكلنا تياراً إصلاحياً داخل الكتائب، ولم يكن المشروع الشهابي بعيداً عن ذهننا، وقد تأثرنا به.

وللمرة الأولى، صدر عن حزب الكتائب برنامج حكم لعشر سنوات، أوحى به موريس الجميل وصاغه جوزف شادر وأقره المكتب السياسي، بضغط من القوى الصاعدة في الحزب التي كانت متأثرة بالحركة اليسارية. فمقابل بلورة اليسار لبرنامجه، ضغطنا ليكون لنا برنامج إصلاحي نستطيع أن نواجه به الحركة اليسارية.

لذلك أرى أن العامل الداخلي في ظل المشروع الشهابي كان يتطور باتجاه تخطي الانقسام الطائفي نحو بناء دولة عصرية.

كان الصراع السياسي يدور في تلك المرحلة بين خيار الليبرالية



والاشتراكية، وبين الداعين إلى «العصرنة» والداعين إلى «الثورنة». كان عقل موريس الجميل العصري جداً لا ينادي بالاشتراكية. وكان عقل جوزف شادر الليبرالي جداً ينادي بالإصلاحات.

وهكذا ظهر في الستينات يمين محافظ يرفض الإصلاح، ويمين إصلاحي يريد العصرنة ويرفض الثورنة. كما ظهر يسار إصلاحي يريد التغيير بالوسائل الديموقراطية تمثل بكمال جنبلاط، ويسار ثوري يريد التغيير بالعنف تمثل بالحزب الشيوعي الذي راح بعدها ينحو باتجاه اليسار الإصلاحي مما أفسح في المجال لظهور منظمات ثورية على يساره.

إن بروز مفهومي اليمين واليسار يدل في مطلق الأحوال على أن الصراع السياسي بدأ يتخطى الانقسام الطائفي ويتجه إلى انقسام جديد طابعه سياسي وإيديولوجي.

ونصل إلى نكسة ١٩٦٧ وبروز الصراع بين «النهج» الذي كان يضم الشهابيين وأصدقاءهم و«الحلف» الذي ضم كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده وأنصارهم. الفكرة السائدة هي أنه توجد علاقة سببية بين الهزيمة العربية وقيام الحلف الثلاثي، غير أني لا أوافق على هذه المقولة لأنه لم يتقدم أحد لتاريخه بدليل يقنعني في هذا الشأن.

وبمعزل عن مدى صحة أو عدم صحة العلاقة السببية بين هزيمة العرب عام ١٩٦٧ في الخارج وبروز الحلف الثلاثي في الداخل عام ١٩٦٨، لا بد من الإشارة إلى التزامن بين الحدثين مما أوحى بالعلاقة بينهما. والواقع أن الحلف لم يكن كله مسيحياً ولا النهج كله مسلماً، غير أن الصورة التي ارتسمت في الأذهان أن الصراع عاد ليأخذ منحى طائفياً وأن العامل الخارجي بدأ يؤثر في المسار الداخلي.

**ط.د** كيف؟ وبأية وسائل؟ ولماذا لم يستطع العامل الداخلي الذي تطور بالاتجاه الذي ذكرت ان يمنع العامل الخارجي من التأثير السلبي؟

**ك.ب** إن نكسة ١٩٦٧ كانت هزيمة لزعامة عبد الناصر الذي راح نفوذه يتقلص تدريجياً لصالح تصاعد النفوذ الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أدى هذا الأمر إلى اهتزاز القاعدة السياسية التي قامت عليها الشهابية. فعطفاً على المقولة التي طرحتها سابقاً بأن ضعف الدولة اللبنانية المركزية يفسح في المجال أمام بروز الصراع الطائفي، أضيف بأن ضعف الدولة العربية المركزية يؤدي أيضاً إلى اشتعال النعرات الطائفية.

كان عبد الناصر يطلق على الدول العربية التي احتلت إسرائيل أرضها تسمية «الدول المعاقة». وكان لبنان الدولة العربية الوحيدة المجاورة لإسرائيل التي لم تحتل أرضها. ورأى معظم المسيحيين أن سبب عدم احتلال الأرض، على الرغم من ضعف لبنان، مرده إلى عدم خوض الحرب وعدم مواجهة إسرائيل. ورأى معظم المسلمين أن عدم المواجهة يعني تخلياً عن التضامن العربي والقضية الفلسطينية، وتحكمت فيهم عقدة ذنب تجاه الفلسطينيين.

**ط.د** لماذا برأيك برز هذا الشعور لدى المسلمين؟

**ك.ب** لا تنس أن الفلسطينيين بمعظمهم مسلمون وحصل تضامن فطري معهم من قبل المسلمين اللبنانيين. وكي يعوض المسلمون عقدة الذنب هذه لم يتورعوا بصورة واعية أو غير واعية عن توريط لبنان كي يدفع هو بدوره ثمن هزيمة ١٩٦٧.

ولا تنس أيضاً أن المقاومة الفلسطينية بعد الهزيمة أصبحت الأمل



الوحيد، وامتد نفوذها في كل أنحاء العالم العربي وخصوصاً في لبنان.

كل مظاهرة طالبية أو عمالية كانت تبدأ بالمطالبة بتحسين الأوضاع التربوية والاجتماعية وتنتهي بتأييد العمل الفلسطيني. وبدا التداخل واضحاً بين العامل الخارجي والوضع الداخلي، وسرعان ما انتشرت الانقسامات الطائفية. عادت المسألة الطائفية العامل الأساسي في السياسة وليس القضية الاجتماعية. ومما زاد الأمور تعقيداً انتقال الكفاح المسلح الفلسطيني إلى لبنان وتنظيم اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩.

أنا لا أدافع عن شارل حلو، لكنني أظن أن اتفاقية القاهرة كانت ترجمة لعقدة الذنب الإسلامية ولتصاعد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تفادى شارل حلو اندلاع حرب أهلية لبنانية فأجلها من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٥ عن طريق التوقيع على اتفاقية القاهرة.

**ط.د** اتفاقية القاهرة لم تمنع وقوع حرب الـ٧٥.

**ك.ب** فن الحكم لا يكون دائماً في حل المشاكل، بل كثيراً ما يكون بتأجيلها أو بتجنب الوقوع في الأعظم، وهذا ما فعله شارل حلو الذي أيده بيار الجميل.

إعتمد شارل حلو عند توقيعه اتفاقية القاهرة على ضمانتين: الجيش وعبد الناصر. كان الجيش عام ١٩٦٩ يعرف تمام المعرفة عدد الفلسطينيين وأسماءهم داخل المخيمات، لا بل عدد الرصاصات التي بحوزة كل فلسطيني. أما الضمانة الثانية فتمثلت بعبد الناصر الذي استغرب الاتفاق الذي تم بين قائد الجيش اللبناني

بستاني وياسر عرفات وتساءل كيف يقبل اللبنانيون به؟ لأن في الاتفاقية «أكثر مما يحتاجه الفلسطينيون فعلاً». وقد راهن شارل حلو على أن عبد الناصر يشكل ضمانة لحسن تنفيذ هذه الاتفاقية وتعطيل هذا «الأكثر» الذي حصل عليه الفلسطينيون.

ومع غياب عبد الناصر عام ١٩٧٠ فقد لبنان واحدة من الضمانتين. ثم فقد الثانية في العام ذاته بعد مجيء سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية وصائب سلام إلى رئاسة الحكومة اللذين تعمّدا الاقتصاص من مخابرات الجيش، ففقد لبنان الضمانة الثانية. وصارت اتفاقية القاهرة دون ضوابط، وكبرت حدود «الأكثر» الفلسطيني بدل أن تصغر، وتحولت هذه الاتفاقية إلى مشروع دولة فلسطينية داخل الدولة اللبنانية.

**ط.د** هل هذا ما ادى إلى انهيار الدولة ووقوع الحرب؟

**ك.ب** إنه سبب رئيسي دون شك. لولا العامل الفلسطيني لما وقعت الحرب، ولو وقعت بدون وجوده لما تعقدت وطالت وكبرت، ولكانت انتهت خلال شهرين أو خلال سنتين على الأكثر.

والحقيقة التاريخية أن الوجود الفلسطيني المسلح والتجاوزات التي رافقته حملا حزب الكتائب وغيره من الأحزاب المسيحية على التدريب والتسلح. بالنسبة للمسيحي، عندما يفقد حماية الدولة يرتد إلى الحماية الذاتية.

والمفارقة الغريبة أنه في عهد سليمان فرنجية الذي مثل في البداية الرئاسة المارونية القوية، بالمقارنة مع عهد شارل حلو الذي اتسم بالضعف، تعطل الجيش اللبناني سياسياً، وتمدد العمل الفلسطيني المسلح، وظهرت الميليشيات اللبنانية.



وأريد أن أضيف ملاحظة تتعلق بتصاعد العامل الشيعي. إن الوعي الاجتماعي الذي تطور مع مشروع فؤاد شهاب رافقه بروز دور الإمام موسى الصدر وحركته التي أدخلت إلى التركيبة اللبنانية عنصراً ثالثاً مضافاً إلى العنصرين الماروني والسني. المعادلة اللبنانية التي قامت على الثنائية أصبحت ثلاثية. وهكذا، لم تضعف الدولة فقط بل اهتزت الصيغة أيضاً. وتزامن ذلك مع تصاعد المشاكل في الجنوب حيث يوجد الشيعة.

**ط.د** في الجنوب يوجد الشيعة وتوجد إسرائيل ايضاً...

**ك.ب** طبعاً، طبعاً. هناك بدأت المواجهة التي أسقطت المنطق الداعي إلى جعل لبنان دولة مساندة وليس دولة مواجهة كي لا يدفع الثمن كغيره وكي لا يصبح «دولة معاقة».

أصبح الجنوب «فتح لاند»، ولبنان دولة مواجهة تدفع ثمناً متأخراً لهزيمة العرب، ودخلت إسرائيل بقوة كعنصر مؤثر في اللعبة الداخلية. أصبحت كل الهزيمة العربية التي هي بحجم جبل متكئة على إبرة لبنانية بحجم الجنوب، وكان لا بد أن ينهار لبنان، وتنكسر الإبرة تحت ثقل الجبل.

وتغلب العامل الخارجي على العامل الداخلي الذي كان ينمو باتجاه تجاوز الانقسامات الطائفية وتطوير الصراع الاجتماعي. الصراع العربي ـ الإسرائيلي غيّر منحى الصراع الاجتماعي، وطغى الخيار الإقليمي الخارجي لدى الأحزاب والقوى، فطمس وألغى إنجازات مرحلة نمو وصعود الخيار الوطني والاجتماعي الذي أسس له المشروع الشهابي.

**ط.د** سأطرح عليك قراءة اخرى واطلب تعليقك.

**ك.ب** تفضل.

**ط.د** قلت إن تسوية عام ٤٣ اختلت بدخول الشريك الثالث الشيعي عليها. لكن هذه التسوية لم تتعرض للتشكيك بالرغم من هذا الاختلال. لم يطرح مصير البناء الذي قامت عليه هذه التسوية بدليل التعاطف الكبير الذي حظي به الإمام الصدر من قبل العديد من الشخصيات المسيحية.

**ك.ب** كانت محاولة الإمام الصدر آخر محاولة لإنقاذ صيغة ٤٣ عن طريق تعديلها وإصلاحها.

**ط.د** ساكمل قراءتي. فهذه التسوية نفسها التي استطاعت تحمل دخول عنصر سياسي بحجم العنصر الشيعي عليها دون ان تهتز، لم تستطع تحمل دخول العنصر القومي مجدداً واعادت طرح قضية لبنان مستعيدة عنوانها الأبرز، اللاشرق واللاغرب، الذي قامت عليه. لقد رفضت هذه التسوية طغيان الوجه العربي بديلاً لشعار لا شرق ولا غرب، حين اصبح هذا الخيار مطروحاً بحدة تحت شعار ان لبنان جزء من القضية العربية وعليه تحمل ما تتحمله الدول العربية الأخرى. وهنا اصبحت التسوية عرضة لإعادة النظر من قبل الطرف التقليدي المسيحي الذي رفض تجاوزها لصالح الاندماج بالقضية العربية. وهنا جاء العامل الخارجي المتداخل بشكل خاطىء مع العامل الداخلي اللبناني ليعطي الطرف المسيحي الرافض الحجج الكافية لتحويل الصراع الداخلي بالاتجاه الذي يمحوره حول قضية الانتماء مرة جديدة، وليدفع به إلى التصادم الداخلي وصولاً إلى الانفجار.

**ك.ب** لا، الأمر لا أراه على هذا الشكل. أولاً عندما بدأ الإمام الصدر حركته لم يكن العامل الخارجي مؤثراً. وكان الإمام أقرب إلى القوى المسيحية منه إلى اليسار. والصراع أخذ بداية منحى التصادم بين الإمام الصدر وكمال جنبلاط. في بدايته طرح الإمام الصدر موضوع المحرومين ودخل الصراع من بابه السياسي



الاجتماعي وليس الطائفي. إذن أنا أرى أن تسوية عام ٤٣ كانت قادرة على استيعاب دخول الطائفة الشيعية. لكن المسألة تشابكت عندما تداخلت حركة أمل والقضية الفلسطينية في الجنوب. هذا التداخل جعل من العنصر الخارجي فعلياً عنصراً داخلياً، أصبح العنصر الفلسطيني حزباً سياسياً داخلياً، لا بل كاد أن يصبح طائفة.

**ط.د** تحملت تسوية ٤٣ دخول العنصر الشيعي والصراع الاجتماعي، لكنها لم تتحمل العنصر القومي.

**ك.ب** العامل الخارجي الفلسطيني كان أكبر من أن تستطيع تحمله. لبنان لم يكن مهيّأً ليصبح دولة مواجهة، ولم يكن قادراً على تحمل العبء الفلسطيني بكل تناقضاته. الفلسطينيون لم يحملوا معهم قضيتهم فقط، بل حملوا معهم أيضاً كل الصراعات العربية وكل الغضب العربي وكل الهزائم العربية، وكان مستحيلاً على تسوية عام ٤٣ أن تتحمل هذا الثقل. لم يكن بمقدور لبنان أن يفعل ما فعله الملك حسين ولا ما تفعله سوريا.

وهكذا صارت القضية الفلسطينية أكبر من لبنان. وصار التدخل الدولي أكبر من القضية الفلسطينية. وتراجع الحكم اللبناني والوعي الشعبي فلم يستوعبا هذه المتغيرات، فبدأت معالم الحرب اللبنانية تتراكم.

**ك.م** حصلت محاولات لمنعها.

**ك.ب** محاولات كلها داخلية باءت كلها بالفشل. أستطيع التحدث عن التقارب الذي حصل بين حزب الكتائب ومنظمة فتح، وبين الكتائب وسوريا، وبين الكتائب والحزب الشيوعي الذي ساعد على إقامة حوار بين منظمة التحرير والقوى الأخرى. لكن هذه

المحاولات أخّرت الانفجار قدر ما تستطيع لكنها لم تقدر على منع حصوله بفعل طغيان العامل الخارجي.

**ط.د** كريم مروه، اعيد طرح السؤال عليك. قال كريم بقرادوني إن حجم تجسد العنصر القومي في لبنان كان اكبر من ان يستطيع البلد تحمله...

**ك.ب** لم يكن ممكناً للتسوية اللبنانية ولا للدولة اللبنانية أن تحمل كل العروبة وكل الصهيونية وكل العرب وهزائمهم وكل إسرائيل ومشاريعها، وكل الوحدة العربية وكل إسرائيل الكبرى.

**ط.د** ما رايك كريم مروة؟

**ك.م** أنا دافعت، في بداية حوارنا، عن تسوية عام ٤٣ كلحظة جسدت وفاقاً وطنياً، ووعياً بضرورة الوطن، الذي هو لبنان. ومنذ تلك اللحظة أخذت التسوية تتعرض من الداخل ومن الخارج لمحاولات ضربها. وأحد العوامل الأساسية في ضرب التسوية كان عدم تحول الدولة إلى دولة حقيقية، دولة عصرية. فاندمجت السلطة بالدولة اندماجاً كاملاً، وتحولت مؤسسات الدولة إلى مراكز خدمات لعائلات وأحزاب وشخصيات، مع ما تجسده وتحمله من امتدادات طائفية ومع ما ارتبط بها وترافق معها من فساد في الطبقة السياسية وفي الإدارة. وأنا أكرر هذا الكلام، لأعود وأقول إنه ما من عامل خارجي يستطيع الفعل بدون عامل داخلي يتقاطع معه، ويستند إليه. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية بدأ الانتماء القومي وكأنه كان إملاء من الخارج على اللبنانيين من قبل مبشرين بالفكرة القومية العربية لم يكن همهم الانطلاق من لبنان نحو العروبة، بل هم تجاوزوا لبنان بحجة تعريبه إذا جاز التعبير. في حين أنك غير قادر على تحقيق



انتمائك الأكبر إذا لم تبدأ بتعزيز وتوطيد انتمائك أولاً. وهذه المسألة بالغة الأهمية، وفيها حصل الخلل الذي عانت منه الدعوة العربية.

**ك.ب** عبّرنا عن ذلك حين قلنا إنه كان مسموحاً الكلام عن الخصوصية المصرية من منطق قومي، لكن لم يكن مسموحاً الكلام عن الخصوصية اللبنانية.

**ك.م** نعم، كانت الحدود الوطنية تزول فقط حين يجري الحديث عن لبنان.

**ك.ب** كأننا متهمون بعروبتنا أو كأننا عروبة منقوصة أو لسنا عرباً!

**ك.م** نعم، ولكن رغم احتجاجي على هذا الموقف السلبي، فأنا لا أريد تحميل المسؤولية للخارج فقط، لأن هناك دوراً للعنصر الداخلي غير قليل الأهمية. وفي كل مرحلة من المراحل كانت المحاولات تختلف، ولكن بهدف واحد هو الالتفاف على تسوية عام ٤٣، ليس باتجاه تطويرها بل لتعديلها باتجاهات خاطئة في هذا الجانب أو ذاك. وأنا أريد أن أذكر هنا، في مجال النقاش الذي دار حول مسألة تطور الدور السياسي للطائفة الشيعية، مثالاً آخر يتعلق بالحركة الوطنية التي كان اسمها جبهة الأحزاب في ذلك الحين وكان رئيسها كمال جنبلاط. كانت هناك حدود ليسارية كمال جنبلاط الذي كان زعيماً درزياً، وكان يعتبر نفسه شريكاً في النظام السياسي. وكان في الوقت ذاته زعيماً لبنانياً، يتجاوز طائفته ويطرح أفكاراً اشتراكية تعبر عن طموحه لتحقيق العدالة الاجتماعية مترافقة بالتقدم الاقتصادي. وكان يطمح لأن تصبح الحركة الوطنية بزعامته

قوة سياسية كبيرة مؤثرة في حياة البلاد، وذات دور في صنع القرار من خلال التخفيف من حدة يساريتها، أي لكي تصبح تدريجياً جزءاً من النظام. ولم نكن معترضين، كحزب، على هذا التوجه لأننا كنا نؤمن بالمرحلية في النضال. لكن بعض اليسار المتطرف اعترض على هذه الصيغة، واتهمنا بالإصلاحية، وعارضها، واستهجن القبول بشخصية، بزعيم «إقطاعي»، على رأس قوى اليسار، وحركته ذات الطابع الراديكالي. إنما سرعان ما اكتشف هذا اليسار ضعف منطقه، وحاجة القوى الوطنية والتقدمية إلى تكوين حركة سياسية لها شخصية مستقلة متميزة، حركة يسارية، بالمعنى الواسع للكلمة، لا بالمعنى الضيق. وبعد دخول الفلسطينيين كانت هناك ضرورة لأن تستمر الحركة الوطنية بشخصيتها المستقلة كي لا تصبح جزءاً من المعادلة التي كانت تسعى إليها المقاومة الفلسطينية. بالمقابل، فإن حركة الإمام الصدر، حركة المحرومين، التي كانت قد لقيت تشجيعاً من الشهابية، شكلت بقيامها، كحركة لطائفة كبيرة ومهمشة، وحركة اجتماعية وسياسية، مركز استقطاب للفئات الشعبية، في مواجهة اليسار، المتمثل بجبهة الأحزاب، ثم بالحركة الوطنية، لاحقاً. وقد حاولت الحركة اليسارية أن تتعامل مع حركة الإمام الصدر، على أساس التكامل والتنسيق. لكن الإمام الصدر أصر على استقلالية حركته. ولقي تأييداً في ذلك من أوساط واسعة من مثقفي ونخب الطوائف الأخرى. واذكر هنا لقاءً سرياً جرى بين الإمام الصدر ووفد من الحزب الشيوعي ضم جورج حاوي وعلي العبد وأنا، وذلك بعد العرض الجماهيري المسلح في بعلبك عام ١٩٧٤. وقد قلنا له يومذاك إن حركته جماهيرية وواسعة، ومسلحة، ولكن آفاقها غير واضحة. وسألناه: ثم ماذا بعد؟ وإلى أين؟ وقلنا له بأن تجربتنا الطويلة تشير إلى أن للتغيير شروطاً لا بد من إنضاجها،



موضوعياً وذاتياً. وهي عملية طويلة. فوافق. وقلنا له بأننا، كحزب شيوعي، وكحركة وطنية يسارية عموماً، لا نرى في حركته مزاحماً لها، بل هما يكملان بعضهما البعض. ونشأت بيننا علاقات ود لم تلبث انتخابات المجلس الشيعي الأعلى، التي انتهت بانتصار كبير للائحة الحركة الوطنية، أن خلقت أمامها صعوبات وتباينات، سرعان ما جاء اندلاع الحرب الأهلية ليزيد منها، دون أن يحدث شرخاً أو قطيعة. لقد كان اليسار أكبر مما كان يتصور الإمام الصدر، رغم أن حجم حركة المحرومين كان كبيراً جداً، جماهيرياً وسياسياً.

وأتساءل، اليوم، في هذا السياق من الحديث عن حركة الإمام الصدر، هل كان لهذا الشرخ في العلاقة دور في الصراع الذي انفجر بعد غياب الإمام الصدر، بين حركة أمل، التي نشأت في بداية الحرب الأهلية بدعم مباشر من حركة فتح ومن سوريا، وبين المقاومة الفلسطينية، وفتح تحديداً، ثم بين أمل وبين الشيوعيين، ثم بينها وبين مجمل أطراف الحركة الوطنية؟ أقول ذلك وأنا أعلم أن أطرافاً عديدة، داخلية وخارجية، كانت تعمل لهذا الصراع، وتشجعه وتغذيه، بهدف منع الحركة الوطنية من أن تستمر، بعد كمال جنبلاط، قوية وصاحبة قرار مستقل، من جهة، ومنع قيام علاقة ثابتة ومتطورة بين هذه الحركة وحركة أمل، وغيرها من الحركات الاعتراضية، من جهة ثانية.

وأذكر أن كل الجهود فشلت في إيقاف هذا النزيف. غير أنه توقف مؤقتاً خلال الاجتياح، ثم عاد واتسعت رقعته بعد إطلاق جبهة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، ودخل حزب الله وحركات إسلامية أخرى فيه. وسيظل هذا التساؤل بحاجة إلى جواب حقيقي. على أنني أكاد أجزم بأنه لو كان الإمام الصدر موجوداً في

ذلك الحين لما حصل الصراع، ولما تطور في ذلك الشكل التدميري الفظيع.

**ط.د** بدوري سأسألك ماذا بعد؟ وإلى اين من كل ذلك؟

**ك.م** أنا أذكر هذه التفاصيل لأكمل فكرتي بشأن محاولات تغيير الصيغة. فهناك من كان يريد التغيير لتكريس الطابع الطائفي. وبالمقابل وجد اتجاه آخر يسعى لتغيير ديموقراطي في النظام. وكان له تأثيره الكبير. ولا ننسى أنه في أواخر الستينات غير الحزب السوري القومي توجهه في مؤتمر ملكارت وانتقل من التحالف مع اليمين أيام الشهابية إلى التحالف مع اليسار.

**ك.ب** وغيّر اسمه فأضاف عليه تعبير الاجتماعي ليصبح الحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي فترة سابقة حزب الكتائب اسمى نفسه الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

**ك.م** إلا أن كل هذه القوى كانت ضعيفة أمام النتائج التي أفرزها تقاطع العامل الخارجي مع العامل الداخلي لإعطاء صيغة للبنان مختلفة عما كان بحاجة إليه لكي يبقى. وأصل في النهاية إلى الاستنتاج بضرورة الاستفادة من هذه التجارب لدفع تسوية عام ٤٣ نحو منحى آخر يلغي منها الطائفي لصالح الديموقراطي، أي لصالح تحديد الانتماء القومي بدون عقد ولصالح بناء دولة ديموقراطية حديثة. وهذا يجب أن يكون برنامج نضال المرحلة المقبلة.

**ط.د** لم يعد هناك شيء اسمه تسوية ٤٣ اليوم.

**ك.م** أُسميها كذلك تجاوزاً، وأنا أقصد لبنان الاستقلال والكيان، أي ضرورة أن ينشأ ويقوم شيء جديد آخر.



**ط.د** هناك شيء جديد نشا هو تسوية الطائف التي تجاوزت تسوية عام ٤٣ وبالأخص بالنسبة لانتماء لبنان العربي، ونهائيته كوطن لجميع اللبنانيين.

**ك.م** العامل الخارجي، مع بداية قيام الطائف، لم يعد بمعنى ما سلبياً بالمطلق كالسابق. إذ دخلت عليه عناصر جديدة بعضها إيجابي وبعضها سلبي. لكن الجديد الذي أقصده غير ذلك.

**ط.د** حسناً، سنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً. لكن اسمحا لي ان الاحظ قراءتين مختلفتين بينكما لتطور الأحداث في المرحلة التي تلت الشهابية وسبقت انفجار الحرب الأهلية عام ٧٥. فقراءة كريم بقرادوني تتم تحت عنوان الإخلال الفلسطيني بالتوازن الداخلي، وقراءة كريم مروه تركز على مفهوم الدمج الذي حصل بين العاملين الخارجي والداخلي، بين القضية الوطنية والقضية القومية لتصبحا قضية واحدة.

**ك.ب** دعني أقول إنه ما من مرة كان أحد العاملين الخارجي والداخلي معزولاً عن الآخر. لكن في بعض الأحيان كان العامل الداخلي يؤثر بشكل عام باتجاه التسوية، والعامل الخارجي يؤثر بشكل عام باتجاه المشكلة. وكان العام ١٩٧٣ بالنسبة لي قمة طغيان العامل الخارجي. قبل ذلك التاريخ كانت محطة ١٩٦٩، تاريخ توقيع اتفاقية القاهرة التي شرعت لما أصبح في ما بعد السلطة الفلسطينية في لبنان. ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع بين ما سمي منطق الدولة ومنطق الثورة، وأصبحت كل المسائل والقضايا اللبنانية تبدأ بالقضية الفلسطينية وتنتهي عندها. في العام ٧٣ انتقل الصراع من أن يكون فلسطينياً - لبنانياً ليصبح عربياً - عربياً.

**ط.د** كيف؟

ك.ب القضية الفلسطينية هي كالمغناطيس قوة جاذبة. فمع دخول الفلسطيني المسلح إلى لبنان دخل معه بشكل تلقائي ومباشر الإسرائيلي والسوري. ومع دخول الإسرائيلي والسوري دخلت إلى لبنان الحرب العربية ـ الإسرائيلية بما تحمل من صراعات عربية ـ عربية. ومع دخول الصراع العربي ـ الإسرائيلي والصراع العربي ـ العربي، دخلت إلى لبنان الحرب الباردة بين الجبارين الأميركي والسوفياتي.

إسرائيل كثفت اعتداءاتها على جنوب لبنان وحتى على مطاره في بيروت بحجة الحفاظ على أمنها وضرب ما أسمته «المخربين». وجرى هذا الأمر لحظة دخلت المنظمات الفلسطينية إلى الجنوب، وحولت المخيمات في لبنان إلى ثكنات من خلال اتفاقية القاهرة.

سوريا دخلت إلى لبنان في البدء بصورة غير مباشرة من خلال المنظمات الفلسطينية، كالصاعقة، ثم بصورة مباشرة من خلال ضغطها السياسي لحماية الثورة الفلسطينية، وأخيراً من خلال تدخلها العسكري لتقيم توازناً بوجه إسرائيل ولتمسك بالورقة الفلسطينية، وللحفاظ على أمنها بإعلانها «أمن سوريا من أمن لبنان». وهكذا تحول لبنان إلى ساحة صراع بين سوريا وإسرائيل.

وفي العام ١٩٧٣ وقعت «حرب تشرين» بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة ثانية، وكانت حرباً متوازنة على الأقل في بدايتها. فشهدنا دخول الأميركيين عبر الجسر الجوي الذي أقاموه مع إسرائيل مع بداية الحرب، وقام بوجهه جسر جوي بين الاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا. فأخذ الصراع بعداً دولياً جديداً في سياق الحرب الباردة بين الجبارين. لكن سرعان ما اختلفت القاهرة ودمشق حول كيفية إنهاء الحرب، وكان من نتيجة ذلك أن عاد الصراع العربي ـ العربي وتأجج الخلاف بين مصر وسوريا



والفلسطينيين ثانية، وتجسد هذا الخلاف المُثَلَّث في لبنان فور انتهاء حرب تشرين وتوقيع ما عرف باتفاقية سيناء.

وفي العام ١٩٧٣ عينه حصل أول صدام مباشر بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، إثر «عملية فردان» حين تمكن كومندوس إسرائيلي من اغتيال ثلاثة قياديين فلسطينيين في قلب العاصمة اللبنانية. وسقطت «الحكومة العسكرية» التي سعى الرئيس فرنجية إلى تشكيلها، مما اضطر السلطة اللبنانية إلى عقد اتفاقية جديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية عرفت بـ «اتفاقية ملكارت»، وهي أكثر من اتفاقية القاهرة لصالح الفلسطينيين. وبدأ البركان اللبناني يتحرك.

وفي العام ١٩٧٣ دخل كيسنجر حلبة الشرق الأوسط، ومارس سياسة الـ «خطوة خطوة» التي أدت إلى فصل مصر عن سوريا وأشعلت الحروب العربية ومهدت للاتفاق المنفرد بين إسرائيل ومصر والمعروف بـ «اتفاق كمب دافيد». وأرسى كيسنجر مفهوماً جديداً لحل مشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس إما وجود شعب زائد هو الشعب الفلسطيني، وإما دولة زائدة هي لبنان. وبالتالي تصورت واشنطن الحل عن طريق إلغاء المقاومة الفلسطينية، فتعهدت لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإما عن طريق إلغاء لبنان أو تقسيمه إلى دولتين: واحدة فلسطينية وواحدة مسيحية. إن العام ١٩٧٣ يشكل قمة الأزمة السياسية وبداية الحرب العسكرية في لبنان.

ط.د وكل ذلك يدعوك إلى اعتبار العام ٧٣ عام تحول بالنسبة للعامل الخارجي وطغيانه، وبالأخص الصراع العربي ـ العربي على ارض لبنان.

**ك.ب** نعم، فالعام ٧٣ شهد قمة التضامن العربي وشهد كذلك قمة الصراع العربي. أتذكر أني التقيت ياسر عرفات في صبرا خلال حرب تشرين وسألته عن رأيه بما يجري، فأجابني: «إني أنظر بقلق إلى الوضع، عين على إسرائيل وأخرى على العرب». كان عرفات يدرك أننا أقرب إلى الصراع العربي - العربي وليس إلى التضامن.

إن التجاذب العربي والإقليمي والدولي عام ١٩٧٣ كان لا بد أن يوصلنا إلى انفجار عام ١٩٧٥. وقد أدى الصراع الخارجي إلى نشوء صراع داخلي مؤات له. فقد حصل انقسام في لبنان بين تحالف اليسار والقوى الفلسطينية من جهة والقوى المسيحية من جهة ثانية.

وهكذا شهد عام ١٩٧٣ نهاية الدولة اللبنانية وقيام الميليشيات. أقول ذلك ارتكازاً على حادثة أعرفها. فعندما حصل الصدام بين الجيش والمقاومة الفلسطينية، ووصل الجيش إلى مشارف مخيم صبرا وشاتيلا والمدينة الرياضية، تدخلت سوريا بشكل ضاغط فأعطى الرئيس فرنجية أمراً للجيش بالتراجع، ثم استدعى بيار الجميل وقال له: «إعمل حسابك من الآن فصاعداً لم يعد هناك جيش لحمايتكم».

وهكذا اكتملت العناصر اللازمة لاندلاع الحرب اللبنانية، ولم يعد الأمر بحاجة إلى «بوسطة عين الرمانة» لينفجر.

**ط.د** ساطرح عليك سؤالاً: هل إن الأحداث كانت ذهبت بهذا الاتجاه لو ان طبيعة الدولة كانت مختلفة؟

**ك.ب** جوابي مباشر وهو أنه لولا التركيبة الطائفية للدولة لكان أمكن أن يحسم الجيش الموقف على غرار ما قام به الملك حسين في الأردن.



**ط.د** لأمكن ان يحسم الجيش المعركة، وليس لأمكن للدولة ان تمنع حدوثها!

**ك.ب** نعم الجيش من خلال قرار سياسي تتخذه السلطة.

**ط.د** وليس من خلال قرار يمنع المعركة بين الجيش والفلسطينيين؟

**ك.ب** واضح ما تقوله. لكن دعني أُذكِّر بالذي حصل عندما دخل الفلسطينيون إلى لبنان. وسأورد هنا حديثاً حصل بيني وبين أبو أياد وأبو حسن سلامة حول «عقدة التصفية» التي كانت تتملك الفلسطينيين؛ لقد قالا لي: «نحن خسرنا المعركة في الأردن سياسياً ولم نخسرها عسكرياً. فخلال المعارك لم يرتفع صوت أردني واحد يطالب بوقفها أو بإيجاد تسوية. لذلك، عندما وصلنا إلى لبنان، كان همنا الأول إيجاد حلفاء سياسيين يمنعون «أردنة» لبنان في حال تصادمنا مع السلطة اللبنانية». لقد كان هذا جوابهما رداً على انتقادي بأن الفلسطينيين ارتكبوا خطأ تاريخياً بتحالفهم مع اليسار والمسلمين فخسروا اليمين والمسيحيين. لم يكن همهم الانقسام حول قضيتهم، بل كان همهم تأمين انقسام القرار السياسي اللبناني الذي يضمن حرية حركتهم، فكان تحالفهم مع كمال جنبلاط.

**ط.د** هل إن موقفهم هذا كان برايك نابعاً من خوفهم من عدائية السلطة اللبنانية لهم، ام من رغبة لديهم بالتدخل في شؤون الدولة واكتساب مواقع نفوذ لهم بداخلها؟

**ك.ب** لا! يجب أن نكون منصفين. موقفهم هذا كان في البدء نابعاً من الدفاع عن الذات أكثر من كونه محاولة لتدمير لبنان. وأنا لا أتحدث هنا عن اليسار الفلسطيني الثوري الذي كان يرى أن

الطريق إلى فلسطين تمر عبر تغيير الأنظمة العربية ومنها النظام اللبناني. لكن الجميع التقى على نظرية ضرورة الإمساك بالوضع الداخلي دفاعاً عن النفس. أما لاحقاً فقد تطور المشروع الفلسطيني وأصبح مشروعاً سلطوياً في لبنان.

**ط.د** سانتقل إلى تقييم كريم مروه لقراءة المرحلة التي سبقت انفجار العام ٧٥. وسؤالي هو التالي: كيف ترى التناقض بين ما يقوله كريم بقرادوني وبين رايك بشان الدمج الذي حصل بين العنصرين الخارجي والداخلي، بين العامل الوطني والعامل القومي؟

**ك.م** سأعود قليلاً إلى الوراء، إلى سؤالنا الأول: هل إن لبنان ضروري الوجود أم لا؟ وكان جوابي أن تسوية ٤٣ أكدت أن لبنان يمتلك كل المقومات للوجود. لكن قيام إسرائيل أعاد طرح السؤال من خلال طرح قضية الأقليات، وأصبح أمام لبنان مهمة إثبات قدرته على الاستمرار، قدرته الداخلية، وفق الصيغة التي نشأ عليها، والحؤول، عبر تطوير هذه الصيغة والارتقاء بها، دون التدخلات الخارجية التي تستهدف وحدته ككيان، ووحدة شعبه واستقراره. لقد سبق أن قلنا إن الشهابية كانت محاولة إيجابية بهذا الاتجاه. ثم جاء فشلها ليتقاطع مع هزيمة عام ٦٧، وهذه الهزيمة أثرت كثيراً في تدهور الوضع اللبناني الداخلي، لأنها أدت إلى إعادة البحث بوجود الكيانات ذات الطابع الأقلي، أي إلى إعادة طرح السؤال الأول مجدداً.

إن حديث كريم بقرادوني عن الموقف الأميركي الداعي لإعادة البحث في خريطة المنطقة بعد هزيمة عام ٦٧ يرتبط مباشرة بمشروع عبد الناصر وبسقوط هذا المشروع بعد موته.

لقد شكّل عبد الناصر محاولة جدّية لخلق كيان عربي كبير يلعب



دوراً استراتيجياً على المستوى العالمي. وبعد الهزيمة، وفي العام ٦٩ تحديداً، كنت أُشارك في التحضير لمؤتمر الأحزاب الشيوعية الذي عُقد في موسكو. وفي ذلك المؤتمر طرحت فكرة عقد مؤتمر عالمي معاد للإمبريالية فُصِّل على قياس عبد الناصر. وعُقد اجتماع تحضيري لذلك في أيلول ١٩٧٠، لكنه انفض بدون قرارات بسبب وفاة عبد الناصر المفاجئة. وكان أحد أهداف المؤتمر إعادة إبراز دور عبد الناصر في حركة عدم الانحياز، أي في مواجهة الولايات المتحدة. كان دوره ومشروعه إذن ذا أهمية إقليمية وعالمية. ولم تقلل من أهمية هذا الدور هزيمة حزيران التي ازدهرت في ظلها مشاريع بديلة له. إذ حلت محل فكرة توحيد العالم العربي، فكرة عودة كل قوة في داخل كل بلد عربي إلى التفكير بقضيتها. والحقيقة أن الانفجار الطائفي لم يقتصر على لبنان. ففي مصر ظهرت ملامح هذا الصراع الطائفي وعالج عبد الناصر الأمر بواسطة تعيين نواب قبطيين في مجلس الأمة. وأعطى الأقباط مواقع في المؤسسات ليقيم بعض التوازن. بالترافق مع ذلك حصلت مواجهة بين طرح عبد الناصر لشعار إزالة آثار العدوان، والطرح الفلسطيني، بعد صعود المقاومة بشكل مفاجىء، لشعار الكفاح المسلح. وكان الشعار الأكثر ثورية، أي الأكثر راديكالية، هو الأكثر رواجاً. فتصدرت المقاومة الفلسطينية واجهة الأحداث والحركات. وخرجت نظريات الاستهانة بالكيانات الوطنية لصالح دعم المقاومة وتحرير فلسطين. وقامت سلطة مزدوجة في الأردن. وأنا شهدت ذلك بنفسي، عندما قمنا بأكثر من زيارة إلى الأردن، أولاً، بدعوة من حركة فتح، أي أبو عمار وأبو جهاد وأبو أياد وخالد الحسن وكمال عدوان وأبو يوسف النجار، ثم للمشاركة في اجتماعات قيادة منظمة «الأنصار»، أي المنظمة الفدائية للشيوعيين العرب، التي لم تعش

طويلاً. وقد حسمت هذه الازدواجية لصالح سلطة الملك حسين من خلال الحرب التي انتهت بمجازر أيلول المعروفة عام ١٩٧٠. في حين كان عبد الناصر المهزوم عام ٦٧ ضعيفاً في ذلك الحين. ولم يتمكن من مواجهة كل تلك الأحداث والتحكم بها. وربما كانت نتائج أحداث أيلول في الأردن أحد أسباب وفاته المفاجئة، مباشرة بعد القمة العربية. ثم حصل التحول الكبير عام ١٩٧١ بعد وفاة عبد الناصر وانتقال السلطة في مصر إلى أنور السادات. وكان هذا التحول مترافقاً مع التفكك الذي ساد العالم العربي. فانعكس كل ذلك في لبنان، البلد الضعيف، بالعودة إلى طرح مستقبله على بساط البحث. وأصبحت المعادلة تقول إن لبنان إما أن يكون انعزالياً ضد العرب والعروبة وإما أن يكون جزءاً من العالم العربي ومن قضاياه وفي مقدمتها قضية فلسطين مع كل موجبات ذلك. وكانت الموجبات صعبة ومكلفة جداً. وفي الواقع فقد حمل لبنان أكثر بكثير مما كان يمكن أن يحمل. وقد يكون ذلك، بالنسبة لبعض القوى، مقصوداً.

ضمن هذا الصراع المعقد طرحت قضيتان كبيرتان: الأولى انفجار القضية الاجتماعية التي كانت سابقة لحرب العام ٦٧، لكنها ازدادت حدة بفعل أزمة إنترا بشكل دفع الفئات الاجتماعية إلى التوحد تدريجياً بمواجهة الطغمة المالية.

القضية الثانية أثارتها اعتداءات إسرائيل وتفاقمها إثر الدخول الفلسطيني. وأريد أن أذكر هنا أننا سعينا إلى إنشاء تنظيم وطني لبناني للمقاومة هو الحرس الشعبي لنظهر استقلالية مقاومة شعبنا عن المقاومة الفسطينية، رغم أننا أرسلنا رفاقاً من حزبنا للمشاركة في عمليات المقاومة داخل فلسطين، وكان إبراهيم جابر أحد أوائل الشهداء الشيوعيين داخل فلسطين، في إطار حركة فتح في عام



١٩٦٨. ولم يدخل سوانا في «الحرس الشعبي» لأن القوى الأخرى كان هواها فلسطينياً، ولم تكن مهتمة بإبراز الهوية الوطنية اللبنانية. كان همها أن تكون الثورة الفلسطينية أداة التعبير على الصعيد العربي. وقد شعرنا آنذاك بضرورة حدوث تغيير في موقف القوى السياسية اللبنانية وفي موقف اللبنانيين بشكل عام. فمهما كانت الاختلافات الإيديولوجية والطائفية، لا يمكن للكيان اللبناني أن يعتمد على قوى خارجية يحتمي بها. وهكذا وصلنا إلى القناعة بأنه إلى جانب القضية الاجتماعية توجد قضية وطنية أشمل تتمثل بالدفاع عن البلد وعن هويته. لكن موقفنا كان ضعيفاً أمام طغيان المنطقين المتناقضين اللذين يقول أحدهما بأن لبنان مسيحي غربي ولا علاقة له بالقضية العربية، فيجاوبه الآخر بطرح التحالف بين المسلمين والفلسطينيين، وليذهب المسيحيون إلى البحر. أما الموقف الوطني الديموقراطي الذي يؤكد على خصوصية الكيان اللبناني وعلى عروبته في آن فبقي ضعيفاً، بالرغم من أن تحديده لهذا الشكل من الانتماء جعله يتحالف مع المقاومة الفلسطينية، لأن أي خيار آخر سيدفع لبنان نحو إسرائيل، علماً بأن هذا التحالف لم يمنع وجود التباسات وتناقضات عديدة في العلاقة مع الفلسطينيين. ذلك أنه نمت وتطورت مع الوقت مؤسسات دولة فلسطينية، داخل الدولة اللبنانية، ومصالح لهذه الدولة تتناقض مع مصالح الدولة اللبنانية. وكانت الصعوبات التي تواجه حل القضية الفلسطينية تعمق حالة الاستسلام عند كثير من الفلسطينيين، على كل المستويات، وتدفعهم للارتياح إلى واقع وجود دولة لهم في لبنان، دون أن يفكروا بكل ما كانت تثيره من مشاكل ومن تناقضات، قبل الحرب الأهلية وبعدها. ولا بد في هذا السياق من الإقرار بأن الحزب الشيوعي لم يكن منسجماً في كل مواقفه من هذه القضية. وإذا كان صحيحاً أنه أعلن أكثر من مرة وبجرأة

اعتراضه على السلوك الفلسطيني إزاء القضية الوطنية اللبنانية، إلا أنه لم يدافع عن الكيان اللبناني، وعن الدولة اللبنانية بما ينسجم مع هذا الموقف. وكان ذلك تعبيراً عن ضعف، من جهة، وعن ارتباك فكري، في الوقت ذاته، من جهة ثانية. ومصدر هذا الارتباك الفكري هو أن التحول عند الحزب الذي حصل في المؤتمر الثاني في فهم المسألة القومية، تصحيحاً لخطأ سابق، قد جرت المبالغة فيه إلى الحد الذي أصبح فيه الخطاب السياسي للحزب خطاباً قومياً كلاسيكياً، وغابت منه الأسس العلمية التي كانت في أساس ذلك التحول في المؤتمر الثاني. وهنا يمكنني إضافة المسألة الثالثة التي أثرت في الصراع الداخلي في لبنان وهي مسألة تفاقم الصراعات العربية، أي صراعات الأنظمة. وكلنا يذكر كيف أن السادات بعد أن قرر السير بنهج الاستسلام هدد اللبنانيين بأنهر من دماء ستسيل في لبنان، انتقاماً من الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين.

هذه المجموعة من العوامل أدت، بعد انهيار فكرة الشهابية وبعد حرب العام ٦٧، إلى تحضير الأجواء في لبنان لانفجار الحرب الأهلية في العام ٧٥.

**ط.د** إذن، العامل الداخلي اثر سلبياً بفعل انقسامه حول قضية الانتماء، وطغى صراعه هنا على الصراع السياسي ـ الاجتماعي.

**ك.م** تلك كانت النتيجة وليس السبب. وهنا أصل إلى نقطة أساسية هي أن غياب العامل اللبناني، المعبر عن إرادة الدفاع عن الذات بوجه القوى الخارجية، أدى إلى الانقسام. وكان يجب القول: نحن مع الفلسطينيين لكننا نريد بقاء لبنان. ونحن مع العلاقات المميزة مع سوريا لكننا نريد استقلال لبنان. ونحن مع علاقات عربية لكن على أُسس ديموقراطية تحفظ لكل بلد خصوصيته واستقلاله



وحقوقه وسيادته. لكن ما حصل كان عكس ذلك. وكانت هذه القضايا عوامل انقسام سمحت بطغيان استثنائي للعامل الخارجي الذي حوَّل لبنان إلى حقل تجارب وصراعات. الانقسام الداخلي وعدم بلورة وعي وطني واستغلال أهل النظام للغرائز الطائفية والاستقواء بالخارج، كلها أمور مهدت لطغيان العامل الخارجي وساعدته وطلبت مساعدته. والذين يتحدثون اليوم، عن حروب الآخرين على أرض لبنان هم أنفسهم الذين استدعوا الخارج واستعانوا به وقدموا له الخدمات. أقول ذلك وأنا أذكر كيف أننا ساهمنا في الحركة الوطنية في ذلك عندما طلبنا أكثر من مرة تدخل سوريا السياسي والعسكري، في فترات مختلفة، قبل الحرب الأهلية، وخلالها. إلا أنني أشير هنا، بشكل خاص، إلى أولئك المسؤولين الحاليين، الذين يطلقون هذه التصريحات، وهم أكثر الذين أسهموا في تلك الحروب، بأنواعها كافة.

**ط.د** كيف اثر ذلك سلباً على عملية بناء الدولة وادى إلى انهيارها عملياً؟

**ك.م** البلد أصبح كله قيد البحث. دخلت المقاومة الفلسطينية والدول العربية وإسرائيل وأميركا والمتعددة الجنسيات، والأمم المتحدة كلها. وأصبح كل طرف يبحث عن موقع له في لبنان. وبالمقابل كان الداخل اللبناني يشهد انتصار القوى التي ناهضت فكرة الدولة ومشروع فؤاد شهاب.

**ط.د** الحلف الثلاثي وانتصاره ومجيء الرئيس فرنجيه.

**ك.م** نعم. وأنا قلت كيف أن القوى المهيمنة في البورجوازية، جماعة الأربعة بالمئة، أو الطغمة المالية، كما سميناها،

هيمنت على الدولة وسعت إلى استمرارها في الصيغة التي تخدم مصالحها.

**ك.ب** البورجوازية الوطنية لم تكن ضد قيام دولة.

**ك.م** البورجوازية التي تحكمت بالقرار لم تكن تريد أن تبني دولة بالمعنى الحديث للكلمة، بل دولة على قياسها وقياس مصالحها.

**ك.ب** رأيي أنه بين تسوية عام ٤٣ والانفجار الأول عام ٥٨ سيطرت قوى اجتماعية أسميها تكتلات شخصية قامت على الإقطاع السياسي وكان يهمها وجود كيان اسمه لبنان لكنها لم تهتم بقيام دولة حديثة. إنها مرحلة قيام وطن يفتش عن دولة.

أما مع فؤاد شهاب فقد برز مشروع دولة لتقوم في هذا الوطن. وبرزت في هذه المرحلة الأحزاب السياسية محل التكتلات الشخصية، وتطور الصراع الاجتماعي، ثم وصلنا إلى العام ١٩٧٣ فتماهى مفهوما الدولة والوطن وأصبح المطروح مشاريع دول ومشاريع أوطان.

**ك.م** ألا يجب أن نحدد المسؤول عن الوصول إلى هذه النتيجة؟ إذا قلنا الخارج هو المسؤول نكون قد قدمنا الجواب بشكل مغلوط، وبدأنا من الأخير وليس من الأول. وأنا أشدد هنا على مسؤولية تلك الفئة من البورجوازية التي لم يكن همها بناء دولة ولم تعمل على تعزيز الانتماء الوطني. ولكن المسؤولية تتحملها كذلك القوى الشعبية، وأحزاب الحركة الوطنية ومن بينها الحزب الشيوعي، وكذلك الأحزاب اليمينية، ومن بينها حزب الكتائب.



**ك.ب** قد ينطبق على جماعة الأربعة بالمئة القول بأن وطنهم حيث مالهم وثرواتهم. لكن البورجوازية أوسع من ذلك، وهذه البورجوازية كانت تريد الدولة لكنها ترفض تغيير النظام الذي كان يدعو له اليسار. فليست البورجوازية هي التي أسقطت الدولة، بل دخول العوامل الخارجية الكبرى، والفلسطينيين خاصة، هو الذي أسقط الدولة. كانت البورجوازية واليسار مختلفين على النظام وليس على الدولة.

**ك.م** لو أن البورجوازية كانت تريد فعلاً دولة ووطناً، لكان أفضل حل لها أن تأخذ بمشروع الحركة الوطنية الذي قال لي عنه دين براون حين التقيته في واشنطن، في عام ١٩٨١، إنه مشروع على يمين الحزب الديموقراطي في أميركا. فنحن أردنا بناء دولة ديموقراطية ولم نضع أمامنا مهمة وصول الطبقة العاملة إلى السلطة. لكن البورجوازية، أو الفئة المهيمنة منها وصاحبة القرار لم تكن تسعى إلى هذا البناء.

**ك.ب** لم يكن نص البرنامج المرحلي هو المشكلة بل الجهة التي دعت إليه، أي اليسار بزعامة كمال جنبلاط. وكان التشكيك يتناول أصحاب المشروع أكثر من مضمونه، خصوصاً وأن أصحابه كانوا يسمونه «مرحلياً» أي أنه ليس نهائياً، وبالتالي تراءى للمسيحيين بأنه يخفي مشروعاً غير معلن.

ولم تكن الاقتراحات الاقتصادية والاجتماعية مدار الخلاف، بل دار الخلاف حول إلغاء طائفية الرئاسات الثلاث. وهذه النقطة التي اصطدم بها المشروع، هي بنفسها التي عادت إليها الوثيقة الدستورية عام ١٩٧٦ التي قالت ما قاله الطائف لاحقاً بتكريس طائفية الرئاسات الثلاث كمرحلة انتقالية.

إذن المسيحيون رفضوا هذا المشروع خوفاً من أن يصيب موقع الرئاسة. وارتابوا به لأن الخطاب العقائدي الذي ساد في الستينات والسبعينات كان يدعو إلى الثورة على النظام ورفضه بالكامل. وقد تملك البورجوازية، ومنها المسيحيون والمسلمون، الخوف من الوقوع في تجارب شاهدوا نماذج لها في الأنظمة العربية التي تقول بالاشتراكية، وفي النموذج السوفياتي حيث يسود الحزب الواحد. وهكذا اختلط الجانب الطائفي بالصراع الإيديولوجي حول طريقة بناء الدولة.

**ك.م** لم يكن طرحنا إيجاد نظام اشتراكي، وقد ذكرت لك الموقف بشأن البرنامج المرحلي للحركة الوطنية.

**ك.ب** البرنامج المرحلي جاء في ظل خطاب آخر لدى اليسار هو الخطاب الثوري الداعي إلى تغيير النظام بالكامل، وكان جواب الآخرين: لا، لا نريد أن نصبح مثل سوريا والعراق ومصر.

**ك.م** وتابعنا في تلك المرحلة نقول غير ذلك. وواحدة من إيجابيات الحزب الشيوعي أنه أكد في مؤتمره الثالث عام ٧٢ طرحه لفكرة تعدد الأحزاب ورفضه لديكتاتورية البروليتاريا، كما أعلن موقفاً جديداً من قضية التأميمات والإصلاح الزراعي أكد فيه أن التأميم والمصادرة لوسائل الإنتاج، بأي مستوى من المستويات، ليسا هدفاً بذاتهما، بل إن الأساس هو تأمين استمرار التقدم، وزيادة الإنتاج لكي يكون التأميم والمصادرة والإصلاح الزراعي، مصدراً للعدالة الاجتماعية الحقيقية لا لتوزيع الفقر. ذلك أن للتغيير الثوري شروطاً لا بد من توفرها، في الواقع الموضوعي. هكذا تقول الماركسية، ولا نخترع في ذلك جديداً. لقد التقينا مع كمال جنبلاط على مفهوم



جديد للاشتراكية يتمايز عما كان يطبق في سوريا أو في مصر أو في الاتحاد السوفياتي.

**ك.ب** هذا الطرح كانت تنقصه المصداقية. كان التشكيك كبيراً بسبب ارتباطكم بنموذج طاغ اسمه النموذج السوفياتي. ورأيي أن خطابكم الإصلاحي لم يكن يصل إلى الناس. أنا كنت أعرف، بفعل علاقتي معك ومع آخرين من قيادة الحزب، مدى التطوير الذي قمتم به على المستوى الفكري والسياسي. وأعتبر أنكم سبقتم بفكركم الحزب الشيوعي الإيطالي وحتى غورباتشوف. لكنني لا أتحدث عن قناعتي الشخصية، بل عن الشعور العام لدى شريحة واسعة من اللبنانيين كانوا ينظرون إليكم نظرتهم إلى شيوعيي موسكو، خصوصاً وأن طرحكم الإصلاحي المميز كان محصوراً بنقاشكم الداخلي، ولم تعمموه في الخطاب السياسي العلني. كنتم أنتم في حالة التفتيش عن صيغة تميزكم عن الشيوعية العالمية دون أن تنفصلوا عنها.

**ط.د** ما تقصده هو انه كان يوجد فكر متقدم لا يجد تعبيره في الخطاب السياسي.

**ك.ب** نعم، غير أني على يقين أن المسيحيين لم يدركوا هذه الأمور ولم يميزوا بينكم وبين شيوعيي العالم. وكان بيار الجميل يستخدم تعبير اليسار الدولي ويشمل به الجميع، بمن فيهم العرب وأوروبا الشرقية واليسار العالمي...

**ط.د** وكل الفلسطينيين، وكل المسلمين...

**ك.ب** وإلى كل ذلك كانت هناك نقطة ضعف أخرى تمثلت

بعدم دخول الحزب الشيوعي مثلاً إلى البرلمان، مما زاد في قناعة الناس أنكم لا تريدون الدخول في النظام بل البقاء خارجه للانقلاب عليه.

**ط.د** عدم دخول اليسار إلى مؤسسات النظام واجهزة الدولة لم يكن نتيجة قرار لديه، بل نتيجة رفض السلطة التي حاربت هذا الدخول ومنعته إما بالتزوير وإما بالقانون.

**ك.ب** صحيح، وهذا موقف غبي من قبل السلطة. وأذكر تماماً هذا الغباء فيما يتعلق بالترخيص للأحزاب. فقد أثار هذا الأمر جدلاً عقيماً استمر سنتين أو ثلاث سنوات. إنها سياسة غبية من قبل السلطة الحاكمة.

في المقابل، الصحيح أيضاً أنه كثيراً ما تملكني حس أو حدس بأن جميع محاولاتنا لمنع وقوع الحرب باءت بالفشل لأسباب نعرفها ونتحمل مسؤوليتها، ولكن أيضاً لوجود ماكينة غير مكشوفة بالكامل حتى الآن كانت تعمل لفرض الحرب علينا غصباً عنا.

في البدء كنا نتحدث عن جولات ولم نكن نتحدث عن حرب. وبدأ الحديث عن حرب السنتين بعد أن انتهت فقط. كنا نلتقي كأطراف متحاربين ونوقع قرارات بوقف إطلاق النار، ونذهب للنوم لنصحو صباحاً ونجد أن القتال لم يتوقف. وربما ستكشف بعد سنوات طويلة وثائق وأسرار هذه الحرب التي لا نعرفها بالكامل حتى الآن.

**ك.م** توجد بالتأكيد قوى معروفة وغير معروفة كانت تسعى إلى استمرار الحرب، والاستفادة منها سياسياً واقتصادياً إلى الحدود القصوى، على حساب الوطن والمواطنين. لكن إلى جانب ذلك كانت توجد حالة داخلية بين اللبنانيين وصلت إلى حدود الهستيريا.



**ك.ب** عبروا عنها بالخطف والقتل على الهوية.

**ك.م** نعم، وكانت القوى الراغبة بإشعال الحرب بحاجة إلى هذه الهستيريا التي بدونها لا تقوم الحرب وتستمر طيلة هذه السنوات.

**ط.د** إذن، انتما اتفقتما بشكل او بآخر على ان العامل الخارجي الذي ارتكز على عوامل داخلية مؤاتية كان احد الأسباب الرئيسية التي مهدت لانفجار الحرب عام ٧٥. وإلى جانب هذا العامل ركز كريم مروه على عامل الصراع الاجتماعي الداخلي الذي كان له دور كبير في الوصول إلى هذا الانفجار، بوصفه عاملاً اثار خوف السلطة الحاكمة ودفعها إلى تدعيم مواقعها الداخلية بالاستناد إلى دعم العوامل الخارجية المؤاتية لها. وهكذا، وعلى إنقاض المشروع الشهابي، واحتدام الصراع الاجتماعي، وتصاعد وتيرة التداخل بين التاثيرات الإقليمية والوضع الداخلي اللبناني، اعيد تركيب السلطة السياسية من جديد على اسس الصراع الطائفي، وعاد إلى البروز رهان الانتماءات الجزئية الداخلية على عوامل خارجية لإنعاش مشاريعها الفئوية، ولا سيما بعد هزيمة العرب الكبرى الثانية عام ٦٧ وما تبعها من صراعات ومن دخول فلسطيني كثيف إلى لبنان ومن تصعيد للاعتداءات الإسرائيلية في الداخل وعلى الحدود. وبالمقابل حصل نمو لقوى اليسار واخذت مظاهر استقلالية القوى الاجتماعية المتضررة من النظام القائم تبرز اكثر فاكثر، وقد ظهرت بشكل واضح في العام ٧٤ اثناء احتفال الحزب الشيوعي اللبناني بالذكرى الخمسين لتاسيسه، وهو الحزب الذي يشكل بالنسبة للسلطة نموذج التطرف اليساري، بمعزل عما هي حقيقة اطروحاته. وكانت النتيجة ان حصل نوع من التماهي بين تناقضي الداخل، البورجوازية الكبرى المتمثلة بالسلطة وبالقوى الحليفة لها من جهة وقوى اليسار والقوى الاجتماعية المتحالف معها من جهة ثانية، وتناقضي الخارج، إسرائيل وهزيمة العرب من جهة والمد القومي والدخول الفلسطيني من جهة ثانية. ادى هذا التماهي بالنهاية إلى تكوين لحظة الانفجار في ١٣ نيسان ١٩٧٥.

**ك.ب** أريد أن أضيف ملاحظتين. الأولى هي أن الصراع الاجتماعي لا يؤدي حتماً إلى حرب.

**ك.م** أنا لست مختلفاً معك على هذا الأمر.

**ك.ب** ... يمكنه أن يؤدي إلى تبديل في السلطة أو في النظام لكنه لا يهدد الدولة. وقد عشت أجواء الكتائب والجبهة اللبنانية المعادية لليسار. لكن الحل عندها لم يكن تدمير الدولة بل كان الطرح هو الدولة القوية حتى الحكم العسكري.

**ط.د** يعني تدمير الدولة.

**ك.ب** لا، لا تدمر الدولة. يستلم العسكر صحيح، لكنهم يحافظون على الدولة. ولهذا السبب، كان اليمين اللبناني، بمسيحييه ومسلميه، يتجه إلى تسليم الجيش لمواجهة اليسار وتحالفاته الخارجية. لم يكن اليمين يريد حرباً وقلب الوضع وتدمير الدولة، كان الجيش ورقة احتياطيه الأخيرة، لكنه لم يستطع لعبها بفعل الانقسام الذي حصل حول قضية إنزال الجيش.

**ك.م** فهمت قصدك. وأنا لا أعتقد أن أحداً يمكنه أن يضع نصب عينيه هدفاً مباشراً يرمي إلى تدمير الدولة. الذي يدمر الدولة هو الذي ليس موجوداً فيها، ليس بمواقع القرار فيها. وهو موقف كان موجوداً عندنا. بمعنى أن الدولة التي لا تريد أن تعطينا شيئاً ليست لنا فلنتركها تدمر ذاتها، أو يدمرها أصحابها، أو يدمرها الرافضون لها، من عمود الكهرباء إلى الجيش. وهذا هو الذي حصل. لذلك لا يحتاج الموجود في مواقع القرار أن يتخذ قراراً واضحاً بالدعوة إلى تدمير الدولة. لكن ما أريد قوله هو أن الذين



كانوا في موقع القرار مارسوا السياسة التي تؤدي إلى تدمير الدولة. إذ لم يجدوا في الدولة سوى وسيلة لتأمين مصالحهم والإبقاء على مواقعهم. إذ استخدموا مؤسسات الدولة للحفاظ على مصالحهم. دمروا هذه المؤسسات وأولها الجيش الذي أرادوا استخدامه للدفاع عن مصالحهم هذه وعما اعتبروه سلطتهم ومفهومهم للدولة. اللحظة التي بدأ فيها انهيار الجيش كانت عام ٧٣ وليس العام ٧٥. أؤيدك في هذا الاستنتاج. وأؤيد أيضاً فكرتك أن الصراع الاجتماعي لا يؤدي إلى الحرب الأهلية. فهذه الحرب أصبحت ممكنة بفعل الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وما استنفره من قوى داخلية وخارجية في الصراع حول لبنان، فكان بمقدور اليسار أن يتحمل انقلاباً عسكرياً وقمعاً واستشهاداً دون الوصول إلى حالة الحرب. لكن الذي حصل هو أنه بدل أن يكون الانقسام في المجتمع على أساس اجتماعي طبقي، ردت البورجوازية بافتعال انقسام يجعل العامل المسيحي إلى جانب رب عمله، أي خصمه الطبقي، والعامل المسلم في الموقع ذاته إلى جانب خصمه الطبقي، وقد حصل هذا الاستقطاب نقيضاً لما كان ينبغي أن يحصل، أي نقيضاً لتوحد أصحاب المصلحة في موقف اجتماعي، طبقي، سياسي، لا في موقف طائفي. وكان الاستقطاب الاجتماعي لو حصل، سيؤدي إلى نتائج مذهلة، مختلفة، بالكامل، عما حصل. ولكن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وتخلف الوعي، وجملة من العوامل الأخرى، الداخلية والخارجية، أسهمت في آن، في جعل الأحداث تتجه عكس منطق الأشياء. إضافة إلى ذلك أدى تحالف اليسار مع الثورة الفلسطينية إلى بروز حاجة موضوعية، إذا جاز التعبير، لاستخدام العنف الثوري بمواجهة عنف السلطة. ولم يعد الرد على قمع السلطة بالإضراب والتظاهر والبيانات فقط بل بالسلاح أيضاً. وفي العام ٦٩،

قمعت السلطة العمال بالرصاص فنزلنا بمظاهرة سلمية، ولم نحمل سلاحاً. ولكن الأمور تغيرت، فيما بعد، كما أشرت إلى ذلك، بعد مجيء المقاومة الفلسطينية. وسرعان ما أصبح التدريب على السلاح شاملاً كل القوى وكل المناطق. وهكذا صار واضحاً بالنسبة للسلطة ولغيرها بأن القمع بالسلاح سيواجه بالسلاح أيضاً. وهذا هو الذي أدى إلى تحول الصراع الاجتماعي من صراع سياسي، من صراع سلمي إلى عامل من عوامل نشوب الحرب الأهلية. وأدت التحالفات التي تكونت، في ظل تلك الظروف، إلى قيام المعادلة التالية: اليسار ممثلاً بالحركة الوطنية، كان إلى جانب المسلمين، يدافع عن حقهم في المشاركة، واليمين، ممثلاً بالجبهة اللبنانية، إلى جانب المسيحيين، يحميهم من خطر التصفية أو التهجير أو الاستيعاب!

**ك.ب** من جهة، وصل اليسار إلى تبرير استخدام العنف، ومن جهة مقابلة، وصل اليمين إلى تبرير اللجوء للجيش. ولم يكن ينقص الحرب سوى الشرارة.

## نقد الحرب الأهليّة

**ط.د:** بعد ان تجمعت اسباب الحرب الداخلية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، واسبابها الخارجية، عند نقطة الانفجار، وحصل ما حصل، كيف تقرآن اليوم، كريم بقرادوني وكريم مروه، بعد حوالى عشرين عاماً، هذه الحرب؟

**ك.ب** أولاً، أنا أقول إن هذه الحرب كان يجب أن لا تحدث. وهذا موقف شخصي على المستوى الوجداني طبعاً. فالحرب حدثت بعد أن تجمعت كل أسباب حدوثها، لكنها بالرغم من أنها كانت حتمية الحدوث، فهي كانت حرباً عبثية خدمت كل المصالح عدا المصلحة اللبنانية، ولم تعط أية نتيجة.

**ط.د** حرب عبثية ولم تعط اية نتيجة، كانك تقول إنه من الممكن ان تمحو ستة عشر عاماً من تاريخ لبنان.

**ك.ب** لا، قلت إنها حدثت وأصبحت واقعاً. لكن هذه الحرب كانت كلها سلبيات: ٩٠ ألف قتيل أي ٣٪ من مجمل السكان، و١٢٥٠٠٠ جريح، و١٠ آلآف معاق، و٢٠ ألف مفقود، و٨٠٠ ألف مهجر أي ٣٠٪ من السكان، و٩٠٠ ألف مهاجر أي أكثر من ثلث اللبنانيين. كل هذه الخسائر دون نتيجة أو منفعة.

فالحروب الكبيرة تنتهي عادة بتغيير كبير. هذا لم يحدث، والحل الذي انتهينا إليه في الطائف كان يمكن أن يتم بدون حرب. واليوم، عدنا بالممارسة إلى الوراء وإلى ما كنا عليه قبل الحرب.

**ط.د** لنعد إلى قراءتك للحرب التي حصلت فعلاً، ولا بد ان تكون قد ادت إلى دروس معينة فما هي هذه الدروس وفقاً لنظرتك إليها؟

**ك.ب** عندي ملاحظات قد تكون دروساً وقد لا تكون. الملاحظة الأولى هي أنه كلما كانت التدخلات الخارجية تكبر كلما أصبحت الحرب أكثر شراسة. الملاحظة الثانية هي أنه بقدر ما كانت الميليشيات والطوائف تقوى بقدر ما كانت الدولة تنهار، وقد انهارت الدولة كلياً في النهاية وقامت الدويلات. الملاحظة الثالثة هي أنه بقدر ما كان التدخل الخارجي يكبر والدولة تنهار كانت رقعة الحرب تتسع وتتمدد، بدأت في عين الرمانة ـ الشياح وانتهت على كل الأرض اللبنانية. الملاحظة الرابعة هي أنه بقدر ما تصاعدت سلطة الدويلات وقوانينها بقدر ما ازداد الصراع داخل هذه الدويلات، كانت تقاتل بعضها وتتقاتل داخلها وتتآكل. وهنا أصل إلى فكرة أساسية عندي تقول إن التعايش مفهوم متكامل: إما أن يكون هناك تعايش أو يكون التقاتل، فالمسيحي الذي لا يستطيع أن يعيش مع المسلم لا يستطيع أن يعيش أيضاً مع المسيحي والعكس بالعكس. الملاحظة الخامسة هي أن الحرب، عندما طالت، خلقت نظاماً جديداً في لبنان، فالجمهورية الثانية بدأت مع الحرب وليس في نهايتها. إنها جمهورية الدويلات والكانتونات التي قامت على قوانين حرب جديدة وشكلت نظام الدويلات المضاد لنظام الدولة الذي قام عام ٤٣. والملاحظة السادسة والأخيرة هي أنه ثبت أن الحلول العسكرية في لبنان ليس فقط لا تعطي نتيجة بل هي تدمر



أصحابها أيضاً، فالذين انتهوا أكثر تدميراً هم الذين حملوا السلاح.

**ط.د** كيف تستطيع الوصول إلى هذا الاستنتاج ومعظم هؤلاء موجود في السلطة اليوم؟

**ك.ب** لا أعتقد أن زعامة وليد جنبلاط نابعة من قوة الجيش الشعبي الذي أنشأه، ولا أعتقد أن قوة نبيه بري سببها قوة ميليشيا أمل. ولأن سمير جعجع لم يفهم أن قوته السياسية لا تأتي من قوته العسكرية التي ظل يراهن عليها، أصبح الأضعف سياسياً وانتهى أمام المحكمة، بينما جورج سعادة الذي لم يكن عنده ميليشيا وكان الأضعف حتى داخل حزبه لأنه كان مجرداً من المال والسلاح، فقد حافظ على حضوره السياسي، وأصبح حزب الكتائب أهم سياسياً من القوات اللبنانية بعد انتهاء الحرب. وقبل أن أختم هذا التقسيم السريع، أريد أن أقول فكرة تتعلق بمرحلة ما بعد الحرب وقد نعود إليها لاحقاً. وهذه الفكرة هي أنه بعد انتهاء الحرب عادت إلى البروز تدريجياً رغبة التغيير. وإرادة التغيير هذه هي التي يمكن أن يبنى عليها المستقبل. لقد غيرت الحرب كل شيء في لبنان، البنية الاجتماعية والسياسية والمعادلات الطائفية، ولكن غابت إرادة التغيير التي سادت قبل بداية هذه الحرب. ولحسن الحظ بدأت قوى التغيير تعود تدريجياً. عدنا إلى النقطة التي انطلقنا منها لنلاحظ كم كبرت فكرة التغيير الديموقراطي التي طرحها بعض اليسار قبل الحرب، وطرحناها داخل حزب الكتائب، وهي تدعو إلى الإصلاح الديموقراطي من خلال التعايش الذي دمره الجميع خلال الحرب. لذلك قلت إن هذه الحرب كانت كلها سلبيات، وإذا خُيّرت على مستواي الشخصي أن أعاود هذه التجربة فلن أعاودها.

**ط.د** كريم مروه، كيف تنظر انت إلى امر الحرب التي انقضت؟

**ك.م** عندما صدر القرار بإنهاء الحرب في لبنان، انتهت بسرعة استثنائية. وهذه الملاحظة كبيرة الأهمية بنظري. إنها تعني أن اللبنانيين كانوا قد سئموا الحرب، ولكنهم لم يكونوا قادرين على إيقافها، سيان في ذلك الناس العاديون، أم المقاتلون، أم القيادات ذاتها. ولذلك كان لا بد من قرار أقوى منهم. ثم إن ذلك يعني، أيضاً، بأن اللبنانيين مستعدون لوضع الحرب في ذاكرتهم الخلفية، ليس فقط لأنهم راغبون في نسيان هذا الماضي وقادرون عليه، بل لأن الحرب أوصلتهم إلى الاستنتاج بأن ما كانوا يفتشون عنه يجب أن يجدوه بصيغة أخرى غير صيغة الحرب. موضوع الانتماء وعناصره وترجمتها بوطن وبدولة وبعلاقات، كلها أمور تدفع اليوم اللبنانيين إلى التفكير بأن الحرب لم تكن فظيعة بالنسبة لهم، بقدر ما هي أكدت لهم ضرورة البحث الحقيقي، خارج الالتباسات والديماغوجيات والمصالح الآنية الضيقة، من كل الأنواع، لتحديد انتمائهم وتجديد هذا الانتماء، بشكل صحيح ونهائي. واللبنانيون، وهم يبحثون اليوم بهذه القضايا، بعد الحرب، وبنتيجة الحرب، يدركون ضرورة إحداث التغيير في بلادهم، لكن الشروط لم تعد هي نفسها الشروط التي كان يجري البحث عن إنضاجها قبل الحرب، ليس فقط بسبب الحرب وتأثيراتها، بل أيضاً، بسبب الأحداث الكبيرة التي حصلت في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، والتي أعطت لمفهوم التغيير أشكالاً ومضامين مختلفة، وفتحت الآفاق أمام طرق مختلفة للوصول إلى هذا التغيير.

بدأت من هنا في جوابي لأقول إن الحرب لا يمكنها أن تكون بالمطلق أداة تغيير. وهذه الفكرة تتناقض مع فكرة سابقة جرى



التنظير لها من قبل الماركسيين، بمدارسهم المختلفة، ونحن منهم، تقول إن التغيير لا يحصل إلا بالثورة، أي بالعنف، حين يصل التناقض التناحري بين قوتين اجتماعيتين سياسيتين هما الطبقة العاملة والبورجوازية، وحزباهما، أو أحزابهما، إلى مستوى الانفجار. وفي أدبياتنا الثورية استشهاد بمقولة لفريدريك أنجلز تعتبر أن العنف هو القابلة القانونية للتغيير الثوري. أشير إلى ذلك من حيث المبدأ. أما في الواقع فقد كان شعار المؤتمر الثالث للحزب، الذي عقد في أوائل كانون الثاني ١٩٧٢، هو التغيير الديموقراطي، أي التغيير بالوسائل الديموقراطية. وقد جرى إقرار هذا الشعار تمايزاً عن النموذج السوفياتي للاشتراكية الذي يرفض التعدد، ومحاولة للوقوف بوجه التحضيرات التي كانت تجري إعداداً للانفجار الكبير. وما يُذَكِّر به كريم بقرادوني صحيح ومهم. فقد كان النصف الأول من السبعينات، السابق على الحرب، حافلاً بكل أشكال النضالات الديموقراطية. وكان شعار التغيير هو السائد. والتقى حزبنا مع كثير من الأحزاب اليسارية واليمينية على هذا الشعار، بما في ذلك أوساط واسعة من حزب الكتائب، وشخصيات من بينها كريم بقرادوني وآخرون. ونعود اليوم، بعد هذه الحرب المدمرة، وبعد دخولنا فيها، والانخراط بمنطقها، إلى فكرنا الأول، فكر المؤتمر الثالث، ولننتقل، بفكرنا وبممارستنا، تدريجياً، إلى صيغة تنبذ العنف في عملية التغيير، وترفض حصول هذا التغيير بالقوة. واستناداً إلى هذا الفهم الجديد للتغيير، شكلاً ومضموناً، أتبنى، أنا، شخصياً، مفهوماً جديداً للثورة هو مفهوم التراكم الذي يحصل ببطء، أو بسرعة، ليؤدي إلى التغيير، فيكون هذا التغيير ديموقراطياً بمعناه الاقتصادي والاجتماعي وبكل معانيه الأخرى. فالثورة تكون حقيقية بقدر ما تكون نتيجة تراكم يرتقي مع ارتقاء وعي الناس بضرورتها، عندما تنضج الشروط المادية

لحصول التغيير، فيساهمون بإنضاج شروطه الذاتية. ذلك أن للتغيير الديموقراطي الثوري هذا شروطاً موضوعية وذاتية. وأهم شروطه الذاتية، أن يقتنع به أصحاب المصلحة فيه، ويسهمون في تحقيقه. فالسعادة لا تفرض على الناس بالقوة. ينبغي أن يقتنعوا بها، أي بالفكرة التي تعبر عنها، وبالطريق لتحقيقها، وبأدوات هذا التحقيق، أفراداً وأحزاباً وحركات وبرامج، وسوى ذلك.

**ط.د** هل يتم هذا التراكم دون السعي إليه؟

**ك.م** لا، هذا التراكم لا يحصل من دون السعي إليه، ومن دون استنفار الوعي ليصبح وعياً عاماً وشاملاً وقادراً على فرض التغيير الديموقراطي من دون قسر، من أي نوع، مع الاستعداد مسبقاً، وبشكل واضح، للإقرار باحتمال الفشل في تحقيق البرنامج، أو فشل البرنامج ذاته، أو الفشل في الاستمرار من موقع السلطة والقرار. وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا في دولة ديموقراطية ومجتمع ديموقراطي، ونظام يسمح بتداول ديموقراطي للسلطة، على كل المستويات.

وأعود الآن إلى سؤالك الأساسي الذي رأيت ضرورة في التقديم له بكلامي عن مفهومي للتغيير. فعندما بدأت الحرب كان عندنا في الحزب وفي الحركة الوطنية مشروع، وكنا مقتنعين بأنه مشروع تغييري. ولم نفكر باستخدام العنف من أجل تحقيقه، إلا عندما بدأ الخصم في استخدام العنف، الأمر الذي دفعنا لاستخدام العنف الثوري في مواجهة العنف الرجعي. وهكذا دخلنا في الحرب من هذا الباب مضطرين. وهذا التقييم، باعتقادي، كان موجوداً لدى بعض الأطراف المتمثلة بالحركة الوطنية، وربما لدى بعض الأطراف المتمثلة بالجبهة اللبنانية، ولكن بصيغ مختلفة. وقد حصل صراع بين هذه المشاريع المتناقضة بالسلاح إلى أن وصل معظم المقاتلين



وكوادر أساسية منهم، بدرجات متفاوتة، إلى قناعات جديدة ولدتها الحرب، ونتائجها التدميرية، قناعات تقول بأن الحرب، والصراع المسلح، ليسا الطريق الصحيح لوصول أي المشاريع إلى التحقيق. ولكن هذه القناعة لم تتبلور في موقف عملي، إلى أن جاء القرار الخارجي فحقق ما لم تستطع هذه القناعات تحقيقه وتجسد في اتفاق الطائف.

**ط.د** ماذا تعني بتكون قناعات جديدة؟

**ك.م** نحن كنا نقول إننا نقاتل مشروعاً تقسيمياً. وقد وصلنا إلى وقت اعتبرنا فيه أنه إذا تعذر علينا تحقيق برنامجنا في كل لبنان، فلنحققه على جزء من لبنان، ثم نتابع المعركة لاحقاً لتعميمه. وهذا المنطق هو الصورة الأخرى، عملياً، للمنطق التقسيمي الذي كنا نقاتله. لذلك أقول إن عنف الحرب أدى إلى خلل في المشاريع وفي أساليب الوصول لتحقيقها بما فيها مشروعنا الوطني الديموقراطي.

وأنتقل الآن إلى نقطة ثانية تتعلق برفض ما أشيع سابقاً ويشاع اليوم عن أن ما حصل ليس حرباً أهلية بغرض التأكيد على أنها حروب الآخرين على أرضنا، وضدنا. وأنا أرفض هذا المنطق، لأني لست موافقاً على أن بإمكان أية قوة خارجية افتعال حرب في لبنان، وفي أي بلد آخر، إذا لم يكن أهل هذا البلد مهيئين لذلك، بشكل أو بآخر. وفي الواقع فإن اللبنانيين هم الذين تقاتلوا وهم الذين ارتضوا أن يكونوا أدوات حرب لأطراف سياسية داخلية ولأطراف سياسية خارجية. فالعامل الخارجي لا يستطيع تدبير حرب في لبنان، إذا كان أهله رافضين لهذه الحرب.

**ط.د** هل هو قادر على تأجيجها، على منع إيقافها متى بدات؟

**ك.م** ربما. وأنا أعتقد أن الحرب الأهلية اللبنانية انتهت مع انتهاء حرب السنتين. إذ بعدها أصبح العامل الخارجي هو الذي يتحكم بها، وقبل اللبنانيون أن يكونوا أدوات هذا العامل الخارجي، بأشكال مختلفة، وأن يحولوا بلدهم إلى ساحة قتال وحقل تجارب للصراعات العربية وغيرها. وهنا أعود لأكرر أنه لا عامل خارجياً بالمطلق. فجميع العوامل الخارجية تحولت إلى أجزاء من العامل الداخلي ومكونات من مكوناته، وبالعكس تحول العامل الداخلي إلى عناصر من مكونات العامل الخارجي. وكثرة هذه العوامل أدت إلى كثرة المشاريع الداخلية. وقبيل الاجتياح الإسرائيلي وبعده، لم يعد هناك مشروعان لليمين واليسار، بل أصبحت هناك عدة مشاريع داخل الطوائف وداخل اليسار وداخل الفلسطينيين، كلها مشاريع متصارعة مع بعضها البعض، الأمر الذي أدى إلى نشوء دويلات عاجزة لوحدها عن الاستمرار من دون حماية خارجية. وفي هذه المرحلة ظهرت فعلياً عبثية الحرب. لكن هذه العبثية والقناعة بها لم تترجما على الأرض، لأن القوى الداخلية صاحبة المصلحة في استمرار الحرب كانت أقوى من أي شعور شعبي، وأكثر قدرة على فرض إرادتها، ولأن القوى الخارجية كانت هي الأخرى أقوى من تلك الإرادة ومن هذا الشعور الذي أخذ يتنامى عند اللبنانيين بضرورة إيقاف الحرب. وأنا كمنتمٍ إلى مشروع تغييري أستطيع أن أراهن اليوم على هذا الشعور المتنامي عند اللبنانيين المعادي لفكرة الحرب، والتمايز عن أمراء الحرب ومنطق الحرب، وأن أراهن على شعورهم العام بضرورة الانتماء إلى وطن والدفاع عنه وعن استقلاله وسيادته وحريته ووحدته، وبناء دولة عصرية، والنضال لتثبيت دعائمها الديموقراطية وتطويرها. وهي أهداف تشكل بحد ذاتها إرادة حقيقية في التغيير المطلوب الآن في لبنان.



**ك.ب** عندي ملاحظتان. الأولى أن الحرب علمتنا أن العنف لا يؤدي إلى التغيير وأن القوة لا تحافظ على السيادة. وما ساد بشأن نظرية العنف الثوري أثبت عدم صحته. فالعنف ضد الثورة، وهو يغتال الثورة ويقتل الوعي، ويقوي دور الغريزة في المجتمع. وقد سيطر هذا الدور في لبنان خلال الحرب، وكانت نتيجته الدخول في عملية إلغاء الآخر وإلغاء الذات. والقوة لا تكفي لحماية السيادة والاستقلال، الوحدة اللبنانية هي الضمانة وليس قوة جيش أو قوة ميليشيا. وإني أجزم أن اللبنانيين مجمعون على رفض الحرب. وإني متأكد أني لن أشهد اندلاع الحرب مرة ثانية طيلة حياتي.

الشعور الوطني عند اللبنانيين أثناء الحرب جعل الانتماء إلى البندقية أقوى من الانتماء إلى الأرض. واستبدلنا إرادتنا ببناء دولة، بإرادة بناء سلطة على جزء من الأرض. إن غياب الشعور بالانتماء إلى وطن ساد لدى الجميع. ويمكنني التحدث عن الكتائب بصراحة ودون عقد. فحزبنا الذي انطلق حاملاً شعاراً أساسياً، هو «في خدمة لبنان» تحول خلال الحرب إلى خدمة جزء من لبنان، وصار أخيراً في خدمة مشاريع سلطة وأداة صراع. وهذا حصل لمعظم الأحزاب. أصبح اللبناني شخصاً آخر على أرضه. لم تعد حرب الآخرين، أصبح اللبنانيون هم الآخرين على أرض لبنان.

**ك.م** تعجبني هذه الصورة.

**ك.ب** هذه حقيقة. ووصلنا لحالة أصبح فيها الذي يغادر لبنان كالذي يبقى فيه، والذي يموت كالذي يبقى حياً، والذي يقاتل كالذي لا يقاتل، وانعدمت كل معاني الوطنية، حتى الشهادة لم يعد لها معنى. هنا ألتقي مع كريم مروه في أن تلاشي الشعور بالانتماء

إلى الوطن، والانهيار الذي حصل للدولة، وقيام الدويلات، جعلت الحرب تطول، وجعلت اللبنانيين لعبة لها.

في حرب السنتين كان اللبنانيون هم اللاعبين وكان قرار الحرب لبنانياً. وبقدر ما طالت الحرب بقدر ما صار اللبنانيون لعبة وأصبح القرار خارج لبنان. قد يصح وصف ما حدث في السنتين الأوليين بالحرب الأهلية اللبنانية، لكن الصحيح أنها أصبحت بعدها حرب أهلية وأكثر.

وفي ظني أن الحرب كان يجب أن تتوقف عام ١٩٧٦ وليس عام ١٩٩٠. وقد طالت الحرب لأن لبنان لم يعد قضية بحد ذاته، بل أصبح مهماً لوجود قضايا الآخرين فيه. ولم يعد هناك مشروع جامع أو قادر على الانتصار، بل مشاريع متضاربة، وكل طرف داخلي أو خارجي بدّل مشروعه عدة مرات، واصطدمت كل هذه المشاريع بعضها بالبعض الآخر، فطالت الحرب. إن أفظع الحروب هي حروب الضعفاء التي تطول، بعكس حروب الأقوياء، فحرب الواثقين تنتهي، لكن حرب اليائسين لا تنتهي.

**ط.د** من اسباب هذه الحرب عدم وجود دولة فعلية قادرة على منع تقاتل ابنائها. ومن النتائج الملموسة ان جميع اللبنانيين خرجوا منها مهزومين.

والحرب توقفت بفعل تدخل خارجي وليس فقط بفعل رغبة داخلية. عجز اصحاب المشاريع عن الاستمرار بالحرب اوقف الحرب. وهذا العجز نتج عن سقوط تلك المشاريع: الطائفية والتقسيمية والوطنية والتقدمية. لكن الحرب جعلت من الممكن الاتفاق على حد ادنى من التوافق السياسي لم يكن ممكناً قبلها، بعكس ما اشار إليه كريم بقرادوني. وبالنتيجة، عادت قوى التقليد السياسي إلى الواجهة لقيادة وتنفيذ هذا الاتفاق. هذه الحرب، إذن، اسقطت مشاريع ولم تنتج مشاريع بديلة، والمشروع الذي



اتفق عليه لم يؤد حتى الآن إلى إزالة اسباب تجددها التي لا تزال كامنة داخل المجتمع اللبناني. فما هو المشروع القابل للحياة؟

كيف يمكن من خلال الوقائع العامة لتلك الحرب ان نفهم مقومات المشروع الذي يمكن ان يعيش في لبنان؟ ما هو الذي سقط؟ وما هو الذي لم يسقط؟ اشرتما إلى بعض دروس الحرب، فكيف تنظران إلى وقائعها؟

**ك.ب** سقطت كل المشاريع الطائفية التي هي أصغر من الوطن، كما سقطت كل المشاريع القومية التي هي أكبر من الوطن. أما المشروع الذي لم يسقط فهو مشروع الوطن، مشروع كل الوطن، لبنان ١٠٤٥٢ كلم$^2$ ولو بدون بشير الجميل.

أما لماذا طالت الحرب وسقطت كل المشاريع فلأنه فور نشوء مشروع معين كان يقوم بوجهه مشروع بوزنه أو أقوى منه. وكل مشروع من هذه المشاريع كان يتضمن بداخله تناقضات وأوهاماً وأحلاماً أكبر من أصحابه. وأفظع الحروب هي التي لا يربح فيها أحد.

في البدء كانت الحرب بسبب انهيار الدولة إضافة إلى التدخلات الخارجية، وبعد البداية كبرت التدخلات وصغر التأثير الداخلي، فكان طبيعياً أن تأتي نهايتها على يد الخارج والإرادة الخارجية مضافاً إليها الاستسلام الداخلي.

وأريد أن أُضيف ملاحظة هي أنه ليس المهم معرفة أسباب سقوط المشاريع في الماضي، بل الأهم هو معرفة ما إذا كانت الدولة التي خرجت من الحرب لا تزال تكتنز عوامل حرب جديدة. فإذا كان هذا صحيحاً، فهو يعني أن كل القوى لا تزال تحتفظ بمشاريعها السابقة ولم تتخل عنها، وأن كل القوى الإقليمية لا تزال متمسكة

هي أيضاً بمشاريعها حيال لبنان. وأنا ليست عندي هذه القناعة. فالمنطقة تغيرت، وقواها كذلك، وصراعاتها. ولبنان، بعد أن تم عصره كالليمونة، لمَ يبق فيه ما يغري القوى الإقليمية بالتدخل. أما في الداخل فإني مقتنع أنه حتى المجانين لن يوافقوا على حمل البندقية للاقتتال بعد اليوم.

**ط.د** ما هو رايك كريم مروه؟

**ك.م** أنا أوافق كريم بقرادوني على أن المشاريع، جميعها، لم تحقق ما رسمته لنفسها. لكني أرى أن محصلة صراع هذه المشاريع أنتجت حلاً ما، أو مشروع حل بحاجة إلى تطوير، حل يشكل نواة لإعادة تجميع اللبنانيين حوله. لقد أثبتت حرب السنتين أن المشروعين الأساسيين كانا أكبر من أصحابهما. وأنا أذكر أن كمال جنبلاط كان يقول للمقربين إليه، (جورج حاوي ومحسن إبراهيم)، قبل استشهاده، ما معناه: لقد دخلنا في مشروع أكبر منا بكثير، وسينكسر رأسنا قبل الوصول إليه. وبعد نهاية حربنا مع السوريين عام ١٩٧٦ استنتج بأن كل شيء قد انتهى وأن مشروع الحركة الوطنية انهزم، ولا سبيل إلى تحقيقه في المدى المنظور. علماً بأن هذا المشروع الذي تجسد بالبرنامج المرحلي للحركة الوطنية كان مشروع حل واقعياً يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة، وطبيعة القوى، ومستوى التطور، وموازين القوى. ولم يكن مشروعاً راديكالياً، لا بالمعنى الاشتراكي للكلمة، ولا بأي معنى آخر في هذا الاتجاه. وهو لا يزال بمعظمه صالحاً حتى اليوم. إذن هذا المشروع، على بساطته، كان أكبر من طموحات أصحابه. وكذلك المشروع النقيض، المرتبط بالجبهة اللبنانية، كان مشروعاً أكبر من طموحات أصحابه، وكان مستحيل التحقيق، لأنه كان يقوم على التنكر لانتماء





لبنان العربي، وعلى التناقض مع البلدان العربية، وكان أصحابه متحالفين مع إسرائيل، مباشرة، أحياناً، وبصورة غير مباشرة أحياناً أخرى. وكان بعضهم يقول، صراحة، بإقامة وطن مسيحي، أي بوطن لا يأخذ بعين الاعتبار تركيب الشعب اللبناني، وتاريخه، وعلاقاته، ومستقبله. وكان واضحاً أنه لا يمكن إقامة وطن قومي مسيحي في لبنان. وأنا في الحقيقة لا أستطيع إلا التفريق الجوهري بين المشروعين النقيضين، رغم كل الالتباسات والملابسات فيهما. ولا أستطيع إلا أن أكون مع المشروع الوطني الديموقراطي، مشروع الحركة الوطنية بجوهره، لا بتفاصيله والتباساته، ورموزه، ولا سيما الذين غادروا موقعهم، أو تناقضوا في السلوك مع موقعهم، من بداية الحرب حتى هذه اللحظة. وبهذا المعنى لي موقف واضح، وأنا مقتنع به تماماً، رغم كل ما حصل من جديد، من جراء تجربة الحرب، في فكري وفي فكر الحزب، وما استخلصناه حتى الآن، وما ينبغي استخلاصه، لاحقاً، من دروس، وما حددناه، وما ينبغي تحديده من أخطاء وقعنا بها. لكن ذلك لا يعني أنني أتهم جميع الذين وقفوا مع مشروع الجبهة اللبنانية بالعمالة والخيانة. لكن الأصح القول في هذا المجال بأن قسماً غير قليل من اللبنانيين، ممن كانوا في الموقع النقيض، كانوا يتبنون فهماً لموقع لبنان ولدوره، ولمصالح تطوره وتقدمه، مختلفاً حتى التناقض مع فهمنا نحن في الحركة الوطنية وهو حق لهم. واليوم تغيرت الظروف. ومن المفترض أن تكون تمت الاستفادة من التجربة؛ الأمر الذي يسمح بقيام أساس لنشوء شروط مختلفة عن تلك التي كانت قائمة أيام الحرب لإعادة تكوين وعي جديد بضرورة قيام وطن ودولة كعنوان لمشروع أساسي مختلف عن كل المشاريع السابقة. وداخل هذا المشروع الأساسي يمكن أن يتناقض الشيوعي والكتائبي وغيرهما، إنما ضمن الاتفاق

على بقاء الوطن موحداً ومستقلاً وسيداً، وديموقراطياً، في الشكل الذي يعبر عنه الدستور الجديد المعدل، أو أي دستور آخر يجري الاتفاق عليه. أما الخيارات فيما يتعلق بالتطور فمن الطبيعي أن تبقى مختلفة باختلاف الأفكار التي يستند إليها كل فريق، حزباً كان أو مؤسسة أو سوى ذلك.

**ط.د** الحرب استمرت حوالى ستة عشر عاماً، فاين، برايك، سقطت تلك المشاريع؟

**ك.م** بعد حرب السنتين، بدأت هذه المشاريع تتحطم. إذ كبر العامل الخارجي. وأصبحت المشاريع تتكاثر وتتعدد، وتولد مشاريع جديدة. وأخذ الصراع بينها، وفي داخلها، يزداد عنفاً وتدميراً. وازدادت المداخلات الخارجية، واتخذت أشكالاً متعددة، وتشكلت دويلات مناطقية تمحورت حول مذاهب، ولبست صيغ أحزاب، أو ارتبطت بزعامات فردية. ويهمني في هذا السياق أن أذكر بأن الحركة الوطنية، بعد استشهاد كمال جنبلاط، لم تبق هي نفسها الحركة الوطنية، في فترة قيادته. وعشية الاجتياح الإسرائيلي كانت طموحات أصحاب المشاريع تفقد مبررها وتتراجع. وأخذ يبرز بوضوح أن آفاقها مسدودة. لذلك أعتبر أن أكبر خلل وأكبر تصدع أصابا الوطنية اللبنانية حصلا إبان الاجتياح عام ٨٢. ولا أتكلم فقط، هنا، عن الكتائب أو القوات اللبنانية أو غيرهما ممن تعاونوا أو تعايشوا مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتهم الشيخ بشير الجميل، الذي انتخب، فيما بعد، رئيساً للجمهورية، في ظل وجود هذه القوات؛ بل أعني، أكثر من ذلك، رمز السلطة والدولة. لقد تعايش رئيس الجمهورية والجيش، الذي هو المؤسسة الأساسية في الدولة، مع الاحتلال. هذا الخلل وهذا التصدع كانا بالغي الخطورة.



وكان ذلك بداية التفكك في مشروع الجبهة اللبنانية رغم تعاظم دور بشير الجميل في بلورة مشروعها وفي قيادته. والمفارقة الكبيرة أن هذه اللحظة، بالذات، كانت بداية تفكك الحركة الوطنية أيضاً، فقد أخذ القتال يتعدد داخل المشاريع، وبدأت تنكفىء الناس تدريجياً عنها وعن أصحابها وعن الحرب بمجملها. وفي ذلك الوقت بدأ يتصاعد شعار عبثية الحرب. وأذكر أنه بدأ في حينها داخل الحزب الشيوعي، نقاش كبير حول هذا الموضوع. وبرزت دعوات من الحزب وخارجه تدعو الحزب للخروج من الحرب نهائياً بسبب عبثيتها. لكننا واجهنا ذلك بالقول إن خروجنا من الحرب لن يوقفها، وإن الأهم هو العمل على إيقافها وليس مجرد الخروج منها. وهكذا، وبعد انهيار الحركة الوطنية وتفككها وتعذر إعادة تكوينها، أو تكوين بدائل عنها أكثر تقدماً وانسجاماً وأكثر واقعية، عمدنا إلى طرح شعارات متقدمة استندنا فيها إلى تجربتنا في مقاومة الاحتلال، بعد أن كنا قد أعلنا، مع بعض القوى اليسارية الأخرى، قيام جبهة المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي. وانطلقنا من هذه المقاومة، ومن دورها، ووظيفتها الوطنية العامة، ومن دورنا كحزب شيوعي، ومن دور القوى اللبنانية الديموقراطية العلمانية فيها، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، للدعوة إلى إعادة تكوين وطنية لبنانية، على أسس جديدة ديموقراطية يتفق عليها اللبنانيون، مكوناتها الأساسية مقاومة الاحتلال والوفاق والمصالحة الوطنية وعروبة لبنان والعلاقات المميزة مع سوريا التي ينبغي أن تقوم على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وللخصوصيات، وعلى التعاون والتنسيق والتكامل. وقلنا، منذ ذلك الحين، ولا نزال نكرر، بأن الأساس في الوطنية اللبنانية، إلى جانب كل ما سبق ذكره، هو العمل على تكوين عامل وطني لبناني يستطيع الاستفادة من التجربة المرة للحرب، ومن

ظاهرة التمايز الشعبي عنها، وتوظيف ذلك لصالح مشروع بناء دولة ووطن حقيقيين. إلا أن هذه الدعوة، وما رافقها من إنجازات كبيرة حققتها المقاومة، قوبلت بحركة متعددة القوى نشطت، موضوعياً، وعملياً في الاتجاه المعاكس، بما في ذلك باتجاه تقسيم المقاومة وإعطائها طابعاً طائفياً، ومنعها من أن تكون عامل توحيد وطني لكل اللبنانيين. وقويت بالمقابل، في ظل صراعات بقايا الجبهة اللبنانية على القرار المسيحي، الاتجاهات التي تتحدث عن مجتمع مسيحي متميز، وتدعو إلى الكونفدرالية في لبنان. وأذكر أنه، في تلك الفترة بالذات، برزت شعارات تنادي بجمهورية إسلامية. وقد وقف الحزب الشيوعي، مع قوى أخرى، ضد هذا الشعار بقوة إلى أن تم التراجع عنه.

على أننا، ونحن نتحدث عن المقاومة، علينا أن نوفّيها حقها، وأن نشيد بالدور الذي لعبته في مقاومة الاحتلال. فإليها، بشكل أساسي، يعود الفضل، في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت الاجتياح، في انكفاء الاحتلال إلى منطقة الطوارىء الدولية، حيث لا يزال، وحيث لا تزال المقاومة تواجهه. وإلى «جبهة المقاومة»، بالتحديد، وإلى «جبهة الخلاص» التي رفدتها سياسياً، (وكانت تتألف من الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي ومن الحزب الاشتراكي ممثلاً بوليد جنبلاط، والحزب الشيوعي ممثلاً بجورج حاوي وحزب البعث ممثلاً بعاصم قانصوه)، وإلى هزيمة القوات اللبنانية في حرب الجبل، وإلى الدعم السوري، المدعوم سوفياتياً، آنذاك، في عهد أندروبوف، يعود الفضل في إسقاط اتفاق ١٧ أيار.

**ط.د** تتحدثان بإسهاب عن العامل الخارجي وتأثيراته. الا تعتقدان



بان هذه المقاربة لهذا الموضوع مجتزاة نوعاً ما؟ فعبر التاريخ اللبناني، ولا سيما خلال الحرب، كان العامل الداخلي دائماً يستدرج الخارج إلى التدخل ويستعين به فريق ضد الآخر. واستكمالاً لهذه الفكرة، اريد الإشارة إلى ان تفكك الدولة جعل كل فريق يتعامل مع الخارج على اساس التفاوض معه بديلاً للخصم الداخلي. المسيحيون يتفاوضون مع الخارج ويقدمون له التنازلات التي يرفضون تقديمها للمسلمين، والعكس بالعكس. موضوع آخر اريد الإشارة إليه يتعلق بالفكرة حول قمة تفكك الدولة. فبالرغم من كل ما حصل في لبنان، استمر انتخاب رئيس الجمهورية يتم كل ست سنوات واستمر المجلس النيابي يجتمع حتى العام ٨٨ حيث تكرس الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة بعد ان عجز لبنان عن انتخاب رئيس للجمهورية.

**ك.ب** معو حقّ طانيوس. لا يجوز أن نركز على العامل الخارجي ونغفل مسؤوليتنا الداخلية. لو أراد اللبنانيون لما حصلت هذه الحرب. وإذا لم يكن بمقدورهم أن يمنعوا حصولها فكان بمقدورهم اختصار مدتها، ولم يفعلوا. سادت لبنان هيستيريا الحرب، وراحوا يمعنون فيها لهواً وعبثاً. حان وقت النقد الذاتي وعدم الاكتفاء بانتقاد الآخر. وهذا ما أنا فاعل وأعرف مسبقاً أن الكثير من المسيحيين ومن الكتائبيين سيتضايقون من كلامي، ولكن ما أفعله أراه ضرورياً للكتائبيين وللمسيحيين. وأريد أن أذكرهم أنه مَنْ أخفى عِلَّتَهُ قَتَلَتْه، وأن الدواء الشافي كثيراً ما يكون مراً.

صحيح أن المسلمين والحركة الوطنية ارتكبوا أخطاء عديدة، إنما أريد التركيز على الأخطاء الرئيسية التي ارتكبها العقل المسيحي خلال الحرب بكل قواه السياسية.

الخطأ الأول أراه في تصور العقل المسيحي أنه قادر على الحسم العسكري في الحرب من خلال التعبئة الداخلية للطاقات المسيحية، وبالأخص الطاقات الشابة التي استطاع حزب الكتائب بشكل رئيسي

استنفارها، إضافة إلى التحالفات الخارجية على صعوبتها.

وارتكب العقل المسيحي خطأً ثانياً في الحسابات حين اعتقد أنه قادر على تحقيق الانتصار بالاعتماد على الخارج، أكان سوريا في المرحلة الأولى، أو إسرائيل في المرحلة الثانية، أو أميركا في المرحلة الثالثة. ولم يدرك العقل المسيحي أن الخارج يتدخل لمصلحته أولاً وقبل أي شيء آخر، وعلى حساب كل الداخل بمن فيه حلفاؤه.

الخطأ الثالث مرده أن المسيحيين حملوا السلاح للدفاع عن ذاتهم وعن السيادة والاستقلال والدولة. ولكن في الواقع قاتلوا ذواتهم، وفضّلوا الاتفاق مع الخارج ودفع الثمن له، مقابل أن يسلم هذا الخارج المسيحيين السلطة أو الحجم الأكبر في السلطة. والتناقض كبير هنا بين حديث المسيحيين عن الاستقلال اللبناني والسعي إلى الاتفاق مع الخارج لقاء التبعية له. أحسن المسيحيون فعلاً عندما تمسكوا بمفهومي السيادة والاستقلال وتعصبوا للبنان، لكنهم أخطؤوها عندما راحوا يتطلعون إلى الخارج للحفاظ على سلطتهم في الداخل، فوقعوا في الخطأ الذي كانوا يأخذونه على المسلمين.

الخطأ الرابع الذي ارتكبه العقل المسيحي هو ربطه، منذ ١٩٤٣، بين الدستور والصيغة والوطن. رفض المس بالدستور كي لا يمس بالصيغة التي اعتقدها المسيحيون لصالحهم. كان بيار الجميل يرفض المس بالدستور كي لا يطرح موضوع حدود لبنان واستقلاله المنصوص عنهما في الدستور. ثم صارت الصيغة أهم من الدستور، والدستور أهم من الوطن.

الخطأ الخامس هو، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، محصلة الأخطاء السابقة، فتحول العقل المسيحي إلى عقل جامد ومسمّر





ومحافظ يخاف التطور والتطوير والتجدد والتجديد. يتمسك بالوضع القائم ولا يتطلع إلى أي إصلاح أو تغيير خوفاً على المكتسبات المسيحية وحفاظاً على ما اعتقده ضمانات. أصاب المسيحيون حين دافعوا عن نظام الحريات، وأخطؤوا في رفض تحسينه وتطويره وإصلاحه في الوقت المناسب وبالقدر المناسب.

لقد بدأت هذا النقد الذاتي علناً خلال المؤتمر التاسع عشر لحزب الكتائب الذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٩٣. وقد عاتبني الكثير من الكتائبيين والمسيحيين، وحجتهم أن إدانة الذات لا تجوز خصوصاً وأن الآخرين لا يفعلون الشيء ذاته. وكان جوابي أن ضعيف النفس يُحمِّل أخطاءه للآخرين، أما الواثق بذاته فإنه ينتقدها وينصفها فتكبر مصداقيته عندما يتناول الآخر بالنقد. إن الشجاعة تفترض القدرة على النظر إلى الغير في عينيه، وهذا لا يتم إذا لم تكن العين الناظرة صافية.

**ط.ه** وبالنسبة لإسرائيل والعلاقة معها، كيف نظر إليها العقل المسيحي؟ كيف انتقل بيار الجميل من التهديد بإسرائيل دون اللجوء إليها، إلى الاجتماع بشارون في بكفيا؟

**ك.ب** إن التعامل المسيحي مع إسرائيل ليس خطأً إنما خطيئة دفع المسيحيون ثمنها غالياً جداً. ويقتضي التمييز بين حالتين: الإيديولوجية والحالة الاضطرارية. نسجل في هذا المجال وجود تيار فكري يتمثل بقلة قليلة من المسيحيين الذين ينادون بنظرية تحالف الأقليات ضد الأكثرية المسلمة. وقد نشأ خلال الحرب تيار سياسي اضطر للجوء إلى إسرائيل حين لم يعد أمام المسيحيين إلا البحر أو إسرائيل. وقد تطورت نظرية الاضطرار مع بشير الجميل لتتحول إلى ورقة سياسية لعبها بحذر وشطارة جعلتا بيار الجميل ينتقل من

التهديد بإسرائيل إلى استخدامها، خلافاً لما كان ينصح به في بداية الحرب. وقد قرر بيار الجميل لعب هذه الورقة قبل اجتماع بكفيا، عندما اجتمع هو وكميل شمعون بشارون في منزل بشير الجميل قبل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وشكل لعب هذه الورقة مكمن الخطأ الأكبر. واليوم نستطيع أن نلاحظ في قراءتنا للأحداث الماضية أن أكبر وأهم الضربات التي أصابت المسيحيين جاءت من إسرائيل، أو حين كان المسيحيون متفاهمين مع إسرائيل. مما يحملني على استخلاص أمثولة برسم المسيحيين وهي: في كل مرة اقترب المسيحيون من إسرائيل خسروا، وفي كل مرة ابتعدوا عنها ربحوا. في حرب الجبل وفي اتفاق ١٧ أيار خسر المسيحيون. وفي العام ١٩٧٦ خرجوا منتصرين بسبب تحالفهم مع سوريا. في ذلك العام كان هناك غالب ومغلوب.

**ك.م** مغلوب حتى الموت. ففي تلك الفترة بالذات استشهد قائد الحركة الوطنية كمال جنبلاط.

**ك.ب** أما في الطائف فقد جرى العكس تماماً: خرج المسيحيون مغلوبين والمسلمون غالبين. متى اختلت المعادلة؟ بدأ الخلل مع كمب دافيد. لم يفهم المسيحيون هذا التغيير الكبير، ولم يراعوا وضع سوريا التي اضطرت إلى العودة للتفاهم مع الفلسطينيين والحركة الوطنية. لم يرق الأمر للمسيحيين الذين ذهبوا إلى إسرائيل فكانت النتيجة تدمير الأشرفية عام ١٩٧٨.

ثم انجرف العقل المسيحي وراء الإيحاءات العديدة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. وقد تابعت جيداً تلك المرحلة. جرت تغذية العداء لسوريا إلى الدرجة التي تجاوز فيها العقل المسيحي الخطوط الحمر فأدخل إسرائيل في اللعبة بشكل





كامل، ووصل بشير الجميل من خلال هذه اللعبة الخطرة إلى رئاسة الجمهورية. فكان ذلك ظاهرياً قمة انتصار المسيحيين، لكنه شكل قمة المأزق المسيحي. وللخروج من هذا المأزق لجأ أمين الجميل إلى نفيين لا معنى لهما فقال: لا لإسرائيل ولا لسوريا، ونعم لأميركا. وهي سياسة تعبر عن أكبر حسابات استراتيجية خاطئة.

**ط.د** قصف سوريا من واشنطن...

**ك.ب** قصف سوريا من واشنطن، ورفض توقيع اتفاق ١٧ أيار في بيروت، فخسر سوريا وإسرائيل ومعهما أميركا. وأغرب ما في الأمر أن أمين الجميل كان مقتنعاً أن أميركا تدعمه في وجه إسرائيل وسوريا.

خلال مرحلة التفاوض على ١٧ أيار أصر بيار الجميل أن يذهب المكتب السياسي الكتائبي كله للقاء أمين. وكان بيار الجميل طريفاً. فهو تعمد أن لا يحضر اجتماع المكتب السياسي الذي تم فيه ترشيح أمين للرئاسة في أيلول ١٩٨٢، وكان كلما اشتكى له أحد الأعضاء من ممارسات أمين يُجيبه: «أنت أتيت به وليس أنا». وعندما حاولت أن لا أذهب إلى الاجتماع مع أمين بسبب المناخ السيىء الذي كان يسود فيما بيننا، قال لي الشيخ بيار: «يا كريم، أنت وضعت أمين على الصليب وعليك مساعدته». ذهبنا إلى اللقاء، وبعد العشاء، دعا أمين إلى غرفة مجاورة من كانوا يسمون بـ «البشيريين»: فادي افرام وأنطوان بريدي وإيلي حبيقة وجوزف أبو خليل وأنا، وما طرحه أمامنا أثار قلقي. كان تحليله ينطلق من أن الأميركيين سيتجاوبون مع كل رغباته في إخراج الجيش السوري والجيش الإسرائيلي وفي مساعدته اقتصادياً. سألته عما يريده من المفاوضات مع إسرائيل؟ ولماذا لم يفتح مفاوضات مع سوريا؟

وعلى ماذا يتكل ليكون مطمئناً بأن سوريا ستقبل بنتائج المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية التي لم تشارك فيها؟ فأشار بإصبعه إلى صورة ريغان على مكتبه وقال: عليه.

أذكر هذا الكلام لأشير إلى مدى الخطأ الذي وصل إليه العقل المسيحي خلال الحرب. حتى اليوم لا أفهم كيف صدق أمين الجميل أن أميركا ستفضل لبنان على إسرائيل وسوريا مجتمعين؟

**ط.د** هل استمر هذا الواقع بعد ١٧ ايار وما افرزه من نتائج؟

**ك.ب** وعى المسيحيون خطأهم متأخرين عندما استدار أمين الجميل نحو سوريا ليحاول أن يقوم بما قام به الياس سركيس طيلة عهده. وهو ما كان يرغب بشير الجميل أن يبدأ به. فبشير أراد البدء بالتفاوض مع سوريا وليس مع إسرائيل.

فور انتخابه عام ١٩٨٢ أبلغ رغبته للرئيس سركيس الذي أوفد سامي الخطيب إلى دمشق لتأمين لقاء لبشير الجميل مع الرئيس الأسد. فتقرر أن يجري التمهيد للقاء بزيارة أقوم بها مع جوني عبدو إلى دمشق بعد تسلم بشير الرئاسة. وكان بشير مقتنعاً بوجهة نظري التي تقول إن ما يتفق عليه لبنان وسوريا يمكن تسويقه عبر أميركا في إسرائيل. لكن ما نتفق عليه مع إسرائيل لا يمكن تسويقه عبر أميركا في سوريا. هذه البديهيات لم تكن حقائق بالنسبة للعقل المسيحي في ذلك الوقت.

أضف إلى كل هذه الأخطاء، خطأ الانفصال عن الدولة وخطأ الاستغناء عن المؤسسات. والمسيحيون الذين طالما كانوا حزب الدولة وقوة الشرعية، استبدلوا الشرعية بالميليشيات واستغنوا عن الدولة اللبنانية بالدويلة المسيحية. كما استغنوا في وقت لاحق عن



الإدارة وحاولوا بناء إداراتهم الخاصة.

أما الخطأ الأكبر فكان الاستغناء عن المؤسسات. وأنا أوافق طانيوس دعيبس على أن خطأ الحسابات المسيحية وصل إلى قمته حين قرروا عام ١٩٨٨ عدم إجراء الانتخابات الرئاسية، ففكوا بذلك آخر برغي في مؤسسات الدولة.

**ط.د** ندخل هنا في تجربة ميشال عون.

**ك.ب** ميشال عون شكل مرحلة التفكك الكامل للدولة. معه وصل الحلم المسيحي إلى أوجه، وتراجع العقل المسيحي إلى القعر. اتسمت مرحلة ميشال عون بأكبر حركة شعبية عرفها المسيحيون: كانوا في عرس وهم في أسوأ أوضاعهم.

أراد ميشال عون الشيء وعكسه. أراد إلغاء القوات اللبنانية والإبقاء عليها في وقت واحد. أراد مواجهة سوريا ولم يُعِدّ العدة العسكرية لذلك فاتكل على أوهام سياسية خاطئة. كان ضد الطائف وفي الوقت ذاته سمح للنواب أن يذهبوا إليه. كان يدير الحرب بعقل سياسي، ويدير السياسة بعقل عسكري. لقد خلط بين الاستراتيجية والتكتيك، فتداخلت الأمور بعضها في البعض الآخر، وكبر معها حجم التدخلات الخارجية على أنواعها.

**ط.د** ما هو رأيك كريم مروه؟

**ك.م** رأيي أنه عندما تراجعت مشاريع الدويلات، المسيحية والإسلامية والفلسطينية، وُجدت القاعدة المادية وخُلقت الظروف الموضوعية لبداية بحث عن بديل آخر، ونما شعور واسع بضرورة التغيير. وفي هذا الاتجاه أفسر التجاوب الذي لقيه ميشال عون حين

توجه إلى اللبنانيين بـمشروع وبشعارات ترفض إنتاج النظام القديم وتدعو لبناء دولة. أقول ذلك، بالرغم من أخطاء ميشال عون وقفزه فوق بعض العوامل الداخلية، وتركيز هجومه على سوريا، والتقليل من الحديث عن الخطر الإسرائيلي المتمثل بالاحتلال وعملائه، وتجاهله لكثير من الحقائق الموضوعية، التي تفرض البحث عن تسوية من نوع جديد. وأود، بمناسبة الحديث عن عون، أن أشير إلى أن الإجراء الذي اتُّخِذَ لمعاقبته بإخراجه من بلده إلى بلد آخر وفرض إقامة جبرية عليه في بلد المنفى، هو أحد أشكال التعبير البالغة الدلالة عن الخلل الذي يعاني منه لبنان في وجوده، وفي نظامه، وفي دولته، وفي طريقة حكمه. ولا يمكن تبرير هذا الإجراء بأي ذريعة من أي نوع.

**ك.ب** حرب التحرير وحرب الإلغاء، وهما آخر محطات الحرب، لم يكن لهما أي طابع تغييري. فحرب التحرير كانت ضد سوريا بالمطلق، وحرب الإلغاء ضد القوات اللبنانية. وقامت شعبية ميشال عون على معاداته لسوريا وللقوات.

**ك.م** لماذا اضطر إلى هذه الديماغوجية؟

**ك.ب:** كان ميشال عون طموحاً لكنه كان لا يملك القدرة على الانتظار. في العام ١٩٨٨ اعتقد أنه حان وقته. فأراد من خلال خطابه السياسي وتصرفه الميداني أن يكسب قوة شعبية إلى جانب قوته العسكرية. من هنا سلك كل الطرق بما فيها الديماغوجية.

**ط.ه** إسمحا لي بالتوقف عند كلام قاله كريم مروه مفاده ان ميشال عون هو مشروع. ورايي ان عون ظاهرة وليس مشروعاً. وهذه الظاهرة لم تنشا فقط كما يقول كريم بقرادوني بسبب رفع شعار التحرير من سوريا. فعدد من القيادات رفع هذا الشعار ولم يجمع وراءه ما يشكل



منه ظاهرة. لكن الملفت برايي هو قدرة هذه الظاهرة على النشوء. فكيف تفسران قدرة شخص فرد على اتخاذ صورة البطل وتشكيل هكذا ظاهرة، بعد سقوط مشاريع كاملة وقوى كبيرة وتحالفات واسعة، وفي بلدٍ يرفض الانقلابات العسكرية ولم يستطع فيه مرة حكمُ الفرد ان يسيطر عليه؟

**ك.م** أعود للقول إن الحرب، بالتدمير الذي سببته، خلقت أيضاً أساساً لتدمير المشاريع المستحيلة التي قامت معها، وخلقت وعياً جديداً يخيف أمراء الحرب الذين كان يمكن أن يكونوا أقل خوفاً وأقل عرقلة لحركة التغيير لو أن قوى التغيير لم تغير في مفهومها للتغيير، وفي طرائق نضالها لتحقيقه. وهذا ما ولّد خوفاً حقيقياً عند الذين يريدون بقاء الدولة مزرعة وبقاء النظام طائفياً.

من ناحية ثانية أنا موافق مع طانيوس على أن ميشال عون ظاهرة أكثر منه مشروعاً. وهي ظاهرة قوية رغم ديماغوجيتها. وقد كسبت جمهوراً كبيراً. وعبّرت عن مشاعر حقيقية. ومما ساهم في شعبية عون، رغم كل ما ارتبط بعهده من حروب تدمير ذات طابع انتحاري، أنه، في مشروعه، ربط التحرير بالقضية الاجتماعية. ومعنى ذلك أنه اضطر في الاستجابة لطموحات موضوعية عند الشباب، بشكل خاص.

وفي رأيي أن ظاهرة ميشال عون هي محاولة لقطف براعم الوعي التي كانت بدأت تظهر بفعل التدمير الذي سببته الحرب. وأُنهي بالموافقة على أن قوى التغيير قد لحقها التدمير كلياً أو جزئياً، ولمدى زمني معين. وهذا التدمير هو الذي سمح لمثل ظاهرة ميشال عون أن تحصل وتأخذ هذا الحجم.

**ك.ب** صحيح، فقد ظهر ميشال عون في لحظة فراغ حين اصطدم الجميع بالحائط المسدود ووصلوا إلى نقطة العجز المطلق.

خرج عون بخطاب سياسي مثلث: التحرير والتغيير والتوحيد. وشن حربين ضد سوريا والميليشيات، فملأ الفراغ الذي كان قائماً. كما أنه طرح التغيير في مواجهة الطبقة السياسية القائمة لصالح طبقة سياسية جديدة، عسكرية بالأساس. شن هجوماً صاعقاً على أهل النظام وأهل الحكم وأهل السياسة بشكل عام. كان يكره السياسيين. كما شن حملة على سوريا فحرك كل المشاعر التاريخية الكامنة وكل الجروح الآنية الراهنة. نجح هذا الخطاب الشعبوي في تجميع الناس وتحويل الشخص إلى ظاهرة. وبقيت الظاهرة وذكرى التظاهرات.

**ط.د** فقط؟

**ك.ب** الظاهرة لا تكفي وأحياناً تضر. لأن الشخص يصبح سجين صورته والناس تصبح سجينة الشخص. ولا تكفي الشعارات، مع العلم أن شعارات التحرير والتوحيد والتغيير صالحة لرسم معالم المستقبل. المطلوب برنامج عمل يرتكز على مؤسسات سياسية لملء الفراغ والجمود.

أرى أن ميشال عون هو آخر الزعماء الجماهيريين في لبنان الذين يلتقطون الحلم لكنهم يعجزون عن تحويله إلى واقع. لقد اصطدم ميشال عون في النهاية بنفسه، ووقع ميشال عون الشخص سجين ميشال عون الظاهرة. وأذكر في هذا المجال أني التقيت الجنرال عون في مارسيليا وأراد أن يستمع مني إلى الانتقادات والاقتراحات. وبعد جولة من الأحاديث قال لي: «إذا عملت كل ما تقول، ماذا يقول عني الشعب»؟ وأجبته: «يا جنرال عادة يكون الشعب معجباً بقائده، أنت القائد الوحيد الذي هو معجب بشعبه».



**ط.د** الم يقع ايضاً سجين فكرة تراود العديد من امثاله وهي انه وحده المنقذ، وحده كفرد وكشخص يحمل الحلم وإمكانيات تنفيذه في آن؟

**ك.م** وضع أمامه مثالاً هو ديغول... رغم ما بينه وبين ديغول من فروق كبيرة، في الشخصية وفي الوضع الخاص، وفي الظروف، وفي المهمة. ولكنه مع ذلك تشبه بديغول كمنقذ للوطن في لحظة تاريخية كبيرة.

**ط.د** لا، ليس ديغول، او ليس فقط ديغول. ورايي ان هذا النهج له علاقة بالعالم الثالث بشكل عام، حيث لا وجود لمشاريع سياسية متكاملة، او لبرامج تستند إلى قوى متجانسة. فالأساس هو الشخص وليس البرنامج. وها نحن نقع اليوم في الفخ نفسه. فما الذي يفرق رفيق الحريري عن ميشال عون؟ واحدٌ اراد تطبيق مشاريعه بالقوة وآخر بالمال، وحده يستطيع الإنقاذ وبدونه تنهار الدولة. فالمشكلة هي في هذه الشخصنة وغياب المشاريع.

**ك.ب** عندما ساهم ميشال عون بوضع الفصل الأخير من كتاب **الجيش هو الحل**، ولاحقاً عندما وصل إلى السلطة، كان مقتنعاً بأن مؤسسة الجيش هي الحل، لكن سرعان ما بدأ يعتقد أن الحل ليس في المؤسسة بل في القائد، وانتقل إلى فكرة القائد والشعب وإلغاء كل ما بينهما. كان يحضر نفسه لأن يكون رئيس دولة، وبحكم الظروف والأطروحات كبر الحلم فشعر أنه قائد ثورة. والذي يعرف ميشال عون قبل تسلمه السلطة كان يمكن أن يرى فيه فؤاد شهاب جديداً، لكنه تحول إلى فيديل كاسترو جديد. وهنا تكمن مأساته.

**ط.د** قراءتي تقول إن ميشال عون سعى إلى السلطة ولم يكن

مقتنعاً بقصة زعامته لثورة او لتمرد. ولذلك رفض، حتى موت رينيه معوض وانتخاب الياس الهراوي، كل العروض التي استمرت تُعرض عليه، وانا شخصياً حملت له واحداً منها، تدعوه لتسليم قصر بعبدا والانتقال إلى موقع زعامة المعارضة.

**ك.م** هذا الأمر مفهوم. بالنسبة له تحتاج الثورة، الثورة التي سيتصدرها هو، إلى أداة هي السلطة. وهو سعى إلى استخدام الجيش للوصول إلى السلطة ليجعل منها وسيلته إلى تحقيق هذه الثورة.

**ط.د** نعم، لكن رفضه للعروض حصل بعد ان اصبح مدركاً ان الجيش لم يعد الأداة القادرة على المحافظة على وجوده في السلطة. وسؤالي الآن يتعلق بالقوى التي قلت إنها تخاف التغيير الذي حصل بمفهوم التغيير. فمن هي هذه القوى؟

**ك.م** في المراحل السابقة كانت مشاريع التغيير عامةً وضبابية. كان الجميع، جميع الأحزاب والقوى السياسية، عشية الحرب الأهلية، يدعون إلى التغيير. وأقام الحزب الشيوعي، وهو أول من طرح شعار التغيير بمضمون ديموقراطي في المؤتمر الثالث للحزب، كما أشرت آنفاً، عدداً كبيراً من الندوات مع جميع هذه القوى، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. وكان هذا الشعار الموضوع الأساسي في احتفالات الذكرى الخمسين لنشوء الحزب في تشرين الأول عام ١٩٧٤، التي شاركت بها كل القوى، بدون استثناء. إلا أن مشاريع التغيير سرعان ما بدأت تتمايز بوضوح، قبيل انفجار الحرب، ومن ثم خلالها، واتخذت أسماء محددة، وشكلت استقطابين أساسيين: الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية. وبرغم الطابع الديموقراطي الذي أرادت الحركة الوطنية أن تتميز به، فإن الحرب والممارسات الطائفية، والعصبية، وانفلات الغرائز، قد أضعفت هذا



الطابع. إذ لم يتمكن لا الحزب الشيوعي ولا أي من أحزاب الحركة الوطنية منع هذا التطور في الحرب من أن يسود. بل إن الحزب الشيوعي نفسه لم يستطع أن يصون عدداً من أعضائه من أن يُقتل على الهوية الطائفية على أيدي بعض مقاتلي الحلفاء. إن هذا الواقع الذي تأكد بفعل الحرب، قد أنتج نقيضه، خلال الحرب، ولا سيما بعد انتهائها. وهو تبلور مفهوم جديد للتغيير أصبح تحقيقه ممكناً شرط تبلور القوى التي تتبناه. فالمهمات المطروحة أمام هذه القوى أصبحت أسهل وأوضح وأكثر ملموسية وواقعية مما كانت عليه في السابق. وأصبح ممكناً، بفعل الثغرات هذه، لقاء اليساريين مع الليبراليين على مفاهيم جديدة للوطن وللدولة ولنظام ديموقراطي متطور، ولدور لبنان في المرحلة اللاحقة. وهذه هي عناوين برنامج يستقطب الكثير من اللبنانيين. وهذا النوع من التغيير أخاف القوى المحافظة، وأمراء الحرب الذين تصدروا سلطة الحكم، لأنهم رأوا فيه نقيضاً لمصالحهم. وهذه القوى هي نفسها التي صادرت اتفاق الطائف وعملت وتعمل على تدميره لأنها لا تريد له أن يتحقق. لأن تحقيقه يفسح في المجال أمام تجاوزه إلى الأرقى. وهذه القوى موجودة في الحكم وفي المعارضة على حد سواء. وإذا كانت القوى النقيضة لها ضعيفة اليوم، فهناك تيار واسع موجود متعدد ومتنوع يرى ضرورة إعادة الاعتبار للحياة السياسية، للأحزاب، للتغيير، لقوى التغيير. وأنا لا أقول إن هذه العملية عملية بسيطة لكنها عملية ممكنة وضرورية. والانخراط فيها يصبح، اليوم، مهمة وطنية وديموقراطية، تعني أكثرية اللبنانيين، وحولها يتمحور العمل لخلق التيار الديموقراطي الواسع.

**ط.د** حسناً، قبل ان ننتقل بالنقاش إلى موضوع الطائف اريد استعادة فكرة الشخصنة بالإضافة الى سؤال اطرحه على كريم بقرادوني.

قلت إن الحرب لم تنتج تغييراً وبذلك تناقضت مع فكرة سابقة قلتها، مفادها ان الحرب لم تستطع ان تقضي على الرغبة في التغيير. فكيف توفق بين الفكرتين؟

**ك.ب** أفظع ما في الحرب أنها دمرت الواقع القائم كما دمرت كل بدائله، وهذا جواب أول. وجوابي الثاني هو أنه يوجد فرقٌ كبير بين شخص أتى في فراغ وطرح عناوين وشعارات وبين برنامج يأتي من نضوج سياسي اجتماعي ويكون برنامج تغيير وليس شعارات تغيير. الجزء الثالث من الجواب هو أن ضرورة التغيير والحاجة إليه عادتا إلى الواجهة لأن الحرب أنتجت تسوية لا يريدها أحد. وأضيف إلى ذلك أننا في لبنان خاصة لم نعد قادرين على التفتيش عن منقذٍ شخص. إن نظرية المنقذ يجب إسقاطها واستبدالها بنظرية البرنامج الناضج. فما خرج زعيم في لبنان إلا وكانت وراءه أزمة. المطلوب برنامج تحمله جبهة أحزاب وشخصيات متوازنة ومتساوية. سيصطدم هذا المشروع بتقاليد السلطة عندنا وفي الشرق عموماً التي تجد أساسها في نظرية ابن خلدون حول العصبية، عصبية العشائر وزعامة الشخص. فلبنان لن يخلق أكبر من كمال جنبلاط وموسى الصدر ورشيد كرامي وكميل شمعون وبيار الجميل، وكل من هؤلاء لم يتوصل إلى حل وترك وراءه أزمة. إذن أقول إنه لا يمكن الاكتفاء بتحديد العناوين فقط. التغيير طريقه طويلة. إننا بحاجة إلى إنضاج فكرة البرنامج وفكرة الجبهة أو الحركة السياسية التي تحمله. إن ضرورات التغيير قائمة وملحة وآخذة بالتوسُّع لكن برامج التغيير ما زالت طويلة وصعبة.

# الطائف، أمراء الحرب، السلطة المضادة والبدائل

**ط.د** بعد هذا النقاش لأسباب الحرب وظواهرها ونتائجها ودروسها، ارى ان ننتقل إلى المرحلة التي تلتها، وهي مرحلة الطائف.

لقد تغيرت الخريطة السياسية في البلاد عما كانت عليه قبل الحرب وهذا التغير حصل بشكل تدريجي خلال الحرب إلى ان وصل بعدها إلى إنتاج خريطة سياسية ارى انها متخلفة عن تلك الخريطة التي كانت قائمة قبل العام ١٩٧٥.

قد تكون الرغبة بالتغيير باقية، وقد تكون إرادة التعايش، والأصح قناعة الوحدة قائمة، لكن هذه الرغبة وهذه القناعة لم تتجسدا في مشروع سياسي واضح. والخريطة السياسية التي انتجتها الحرب تكاد تتناقض مع هذين المفهومين. ويبدو واضحاً ان القوى التوحيدية وقوى التغيير الفعلي والقوى الديموقراطية هي في الموقع الأضعف، بينما القوى الأخرى النقيضة كانت الأقوى وسادت داخل السلطة وادت سيادتها السياسية هذه إلى تهديد اتفاق الطائف الذي انتهت الحرب على اساسه. كيف تنظران إلى هذه الخريطة وكيف تفسران هذا التناقض.

**ك.م** إن اتفاق الطائف، كما تسوية ٤٣، يشكل لحظة وطنية جرى تجاوزها بسرعة من قبل القيّمين على هذا الاتفاق. وأنا أرى أن الفكرة التي طرحها طانيوس جدية. وأضيف أنه حصلت ثغرات كبيرة في البنية الاجتماعية، وفي الحياة السياسية. إذ انتقلت قوى جديدة، بفعل الحرب، ومنافعها، من مواقع الفقر إلى مواقع الغنى، بل

الغنى الفاحش، أحياناً. وتشكلت، بفعل هذا التغيير، طبقة جديدة لم يكن لها وجود سابق، من بين القيادات العسكرية والسياسية للأحزاب والميليشيات. وحل بعض هذه القوى محل القوى القديمة، أو محل العديد منها. أي أن الخريطة الجديدة السياسية والاجتماعية هي خريطة سياسية واجتماعية أنتجتها الحرب. وبرغم ما عبرت عنه هذه الثغرات من انقراض قوى قديمة لعبت دوراً سلبياً في تطور لبنان، فإن عدداً غير قليل من القوى الجديدة، السياسية والاقتصادية، قد حمل معه إلى مواقع السلطة والمعارضة كل مفاسد الحرب وتشويهاتها. لكنني أرى، بالمقابل، أن الوعي بضرورة استمرار التسوية اليوم هو أعلى مما كان عليه بعد تسوية العام ٤٣. وهذا شيء طبيعي، لأننا خارجون من حرب أهلية بالغة التدمير. والمهمة التاريخية المطروحة اليوم أمام القوى الأكثر راديكالية هي تأمين الشرط الذاتي لكي يتلاءم مع الشرط الموضوعي ليتمّ التغيير المرجو على أساس هذه التسوية. وقد أشرنا إلى عناوين هذا التغيير في نقاشنا. ورأيي أن هذه العملية لا تتم إلّا عبر إزالة العوائق أمامها، أي عبر تغيير جوهري في الطبقة السياسية القائمة، وتغيير جوهري، بالأخص، في السلطة السياسية، كشرط ضروري لذلك، وكجزء ضروري منه. وهنا التحدي الحقيقي.

**ك.ب** أريد الإشارة إلى أن مفهوم التغيير تبدل أثناء الحرب. قبل الحرب كانت مجمل قوى التغيير تتجه إلى تغيير النظام، وبعضها ينحو نحو التغيير في النظام. والفارق كبير. تغيير النظام يعني ثورة وانقلاباً، والتغيير في النظام يعني إصلاحاً وتجديداً.

أما خلال الحرب فاختلطت المفاهيم، فلم يعد التغيير يطال النظام بل أصبح يستهدف الدولة، خريطتها وحدودها، وخرجت





مشاريع تقول بدولة مسيحية ودولة فلسطينية وجمهورية إسلامية على أرض لبنان.

وفي نهاية الحرب تراجع مفهوم التغيير إلى حده الأدنى، وأصبحت الرغبة الأولى هي إنهاء الحرب وليس التغيير أو الإصلاح. فانتصرت القوى التقليدية وأمراء الحرب على قوى التغيير الفعلي. وبعد مرور خمس سنوات على إنهاء الحرب عادت القوى الحية إلى المطالبة بالتغيير، وهذا أمر طبيعي وضروري.

**ك.م** أنا أختلف معك هنا قليلاً. فالحرب أنتجت قناعة لدى جميع الأطراف بأن مشاريعها مستحيلة ولن تتحقق. وأنا شخصياً فكرت، بعد فشل إجراء الانتخابات الرئاسية، وبداية حركة الجنرال عون، أن أضع كتاباً تحت عنوان «الثورة المستحيلة» تأكيداً على أن مشروعنا في الصيغة التي كنا نضعها له مستحيل التحقيق. ولا أزال أعتقد بأن تغييراً في مفهوم التغيير حصل عند الجميع.

لكن ما أنتجته الحرب من خريطة سياسية قد تناقض مع هذه الضرورة الموضوعية للتغيير، المتمثل في إنتاج تسوية جديدة، أي حل حقيقي للأزمة التي ولدت الحرب. ولذلك وقفت القوى السائدة داخل هذه الخريطة السياسية الجديدة بوجه التسوية لخوفها من التبديل الحاصل في مفهوم التغيير ولتحاول منع تحقيقه بكل طاقاتها، ولتواجه هذا الوعي المتعاظم لدى فئات واسعة من الشعب بضرورة التغيير، ولو بمفاهيم غامضة، وغير واقعية.

**ط.د** اذا كان التغيير ضرورة وبرنامجه مطلباً، فاين الطائف في هذا المشهد؟ اللبنانيون لا يشعرون بالرضى ولا يعتبرون ان التسوية التي حصلت، وبفعل مرور عدة سنوات على بداية تطبيقها، هي التسوية التي انتظروها بعد الحرب. هذا الشعور بعدم الرضى، هل هو ناتج عن خلل

في التسوية نفسها، ام عن سوء تطبيقها، ام عن تركيبة السلطة التي اشرفت على هذا التطبيق، ام عن غياب القوى الفعلية القادرة على الضغط لكي تتحول التسوية إلى خطوة ملموسة نحو بناء الدولة بدل ان تكون خطوة إلى الوراء؟

**ك.م** إتفقنا أن الحرب فقدت مقومات استمرارها قبل أن تنتهي باتفاق الطائف. إذ هي تحولت، بشكل كامل، إلى حرب عبثية. وهذا الشعور بعبثيتها ناتج في جزء منه عن أن المقاتلين بدؤوا يشعرون بأنهم باتوا يقاتلون من أجل لا شيء، من أجل لا هدف. لكنهم برغم ذلك عجزوا عن إيقافها. وهو ناتج أيضاً عن فشل المشاريع الداخلية وعن تآكلها. ثم إنها باتت، بالنسبة للقوى الخارجية ذاتها المنخرطة فيها، بنسب متفاوتة، شديدة الإرباك. ولذلك كان طبيعياً أن يأتي الطائف نتيجة لتقاطع عدة عوامل جعلت إنهاء الحرب ضرورة. ولعل الأهم من كل ذلك أن قضية التسوية في المنطقة باتت أهم من لبنان ومن حربه، أو حروبه. وهكذا جاء اتفاق الطائف كتسوية على قاعدة هذا الوضع المُرَكَّب. إلّا أن أهم ما في الطائف، بالنسبة للبنانيين، أولاً، هو أنه أنهى القتال، ووضع حداً للموت اليومي، وللدمار. أما أهميته اللاّحقة، والأساسية، فهي أنه شكل القاعدة التي على أساسها كان من المفترض أن تتم المصالحة، التي بالاستناد إليها تتم عملية تثبيت السلم الأهلي، والخروج من كل آثار الحرب ومن منطقها، ومن آلياتها جميعاً. وإذا كان اتفاق الطائف قد أنجز المهمة الأولى، أي إيقاف القتال. إلا أن الذين أنيط بهم تطبيقه ـ وهم أنصار الحرب في الداخل والخارج ـ فشلوا في تحقيق المهمة الثانية، والأساسية، أي المصالحة الوطنيّة، وفشلوا، بالتالي، في مهمة وضع أسس ثابتة لتحقيق السلم الأهلي. وقد يكون الأصح القول بأن هؤلاء، في السلطة، وفي المعارضة



المشرعة، مارسوا، في السلم، منطق الحرب، وعطلوا، بذلك، الهدف من اتفاق الطائف، وأفرغوه من معانيه، وشوهوا بعض بنوده، وفاقموا بعض عناصر الخلل الموجودة في بعض بنوده الأخرى.

إن هذا الخلل في تطبيق اتفاق الطائف هو الذي فاقم الأزمة، في زمن السلم، وأعاد البلاد إلى البدايات في كل ما يتصل بالكيان، وبالدولة، وبالنظام، وبالانتماء الوطني، وبعلاقات لبنان العربية، لا سيّما مع سوريا. وعادت للبروز، بشكل بالغ الخطورة، الصراعات الطائفية والمذهبية. وتفاقمت ظاهرة الفساد، على كل المستويات، في السلطة وخارجها، وفي الإدارة. وقد ترافق ذلك مع استقالة شبه كاملة من قبل أهل الحكم من الدور الوطني، في الشؤون الداخلية والخارجية، وأوكلوا كل شؤون البلاد الكبيرة والصغيرة إلى القيادة السورية. وقد أدى كل ذلك إلى أن اللبنانيين باتوا ينظرون إلى اتفاق الطائف على أنه هو المسؤول عن هذا الخلل السائد، رغم أن بنود الاتفاق أصبحت جزءاً من الدستور المعدل.

إن قراءتي للاتفاق تقول بأنه كان التسوية الممكنة الوحيدة، ربما، في تلك الظروف، لإخراج البلاد من الحالة التي كانت فيها. وكان من المفترض أن تكون هذه التسوية مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها، لاحقاً، إلى مرحلة أرقى، إذا ما توفرت الشروط لتطبيق بنود الطائف بشكل صحيح وكامل. لكن الأمور لم تَجْرِ في هذا الاتجاه. بل هي جرت في الاتجاه المعاكس. فقد ركبت على الطائف مجموعة من القوى التي لا تريد لهذه التسوية أن تكون جسر عبور إلى ما هو أفضل بسبب تعارض ذلك مع مصالحها. والطريقة التي اعتمدت في تطبيق اتفاق الطائف إنما تعيد إنتاج أسباب تجدد الحرب، حتى ولو في وقت بعيد.

**ط.د** انت تتحدث عن القوى التي استلمت السلطة بعد الطائف...

**ك.م** نعم القوى التي استلمت السلطة، وكذلك امتداداتها في المجتمع. فهناك توازنآت يعاد إنتاجها في زمن السلم بما يكرر الماضي الذي تجاوزناه، أو الذي يجب علينا أن نتجاوزه. والخطر يكمن هنا بشكل واضح على مستقبل البلاد. وضد هذه السياسة، وضد هذه الطبقة السياسية، بالذات، يقف اللبنانيون بأعداد متزايدة، وبأشكال متعددة من الاعتراض. إذ يرون فيها عودة خطيرة بالبلاد إلى الوراء. في حين أن رغبتهم تزداد إلحاحاً بضرورة الشروع في عملية تغيير جذرية، ولو كان التعبير عن هذا التغيير غير مكتمل، وغير واضح، في أحيان كثيرة. أفلا تلاحظان هذا العدد الكبير من الحركات والتجمعات والنشاطات، التي يناقش فيها المثقفون، بتياراتهم المختلفة، في هموم الوطن المتعددة؟ كل القضايا المتعلقة بالسياسة، وبمصير التسوية وبتحرير الأرض، وبناء الدولة، وبالفساد والإفساد، وبالاقتصاد وبالإعمار وبالقضايا الاجتماعية، وبالثقافة والتعليم، وبالبيئة... إلخ . يتناولها هذا النقاش الجريء الواسع المتعدد. ولا يقلل من أهمية هذا النقاش، قط، أنه يترافق مع بلبلة سياسية، وفقدان الوضوح حول طرق الخروج من الأزمة. فالهم الأساسي في هذه الحركات أنها، بالأفكار اليسارية، والأفكار الليبرالية، التي نتجادل فيها، تلتقي على قاسم مشترك هو ضرورة إخراج البلاد من دائرة الخطر التي يقودها إليها هذا المفهوم المشوه للتسوية.

**ط.د** كيف تفسر هذه البلبلة السياسية؟

**ك.م** إنها بلبلة طبيعية بعد الذي حصل في البلاد، وبعد



التغيرات الكبيرة التي حصلت في العالم وفي منطقتنا. طبيعي أن تصبح البلبلة سيدة الموقف في ظل غياب برامج واضحة وملموسة من قبل القوى المفترض أنها قادرة على تقديم هكذا برنامج، وأزعم أننا من هذه القوى. ولذلك أرى أننا اليوم أمام مهمة مزدوجة: أولاً، إيجاد سبل فضح القوى التي تستلم اليوم مقدرات البلاد والنضال ضدها، وثانياً، العمل على خلق البدائل وبرامجها. وهذه المهمة، كما قال كريم بقرادوني، عملية صعبة وطويلة المدى، بدايتها إعادة القناعة للناس وللجمهور الواسع بأهمية الأحزاب والعمل الحزبي، ودفعها بالممارسة الصحيحة وبالبرامج الحقيقية، إلى تجاوز موقفها السلبي من الأحزاب بالجملة لأنها تُحَمِّلها، بالجملة، مسؤولية الحرب ومسؤولية قتل أحلامها. والذين سيتصدون لهذه المهمة عليهم أن يعوا ضرورتها أولاً، وأن يجدوا تعبيراتها ثانياً، وأن يحددوا أدواتها ثالثاً، وأن يبتدعوا طرق التواصل مع الجمهور الواسع الضائع الآن رابعاً.

**ك.ب** هناك من يستمر حتى الآن باستغلال الأحلام المتكسرة عند اللبنانيين، ويسعى إلى زرع الأمل بالحرب عندهم بدل الأمل بالسلام. انتهت الحرب لكن حلم الحرب لم ينته، على الأقل في بعض البؤر.

**ك.م** صحيح، لكنها بؤر.

**ك.ب** بؤر يجب عزلها، فلا تهدد السلام، هذا شرط استمرار الطائف. وتجدر الملاحظة بادىء ذي بدء أن الحرب في لبنان برزت وكأنها حرب مفروضة من الخارج، وكذلك التسوية. وبدا العامل اللبناني غائباً عن الحرب وعن التسوية، فسادت مقولة «حرب

الآخرين» في لبنان وتبعتها مقولة «تسوية الآخرين» فيه.

إنها صورة شائعة لكنها غير دقيقة، إذ لولا إرادة اللبنانيين لما كانت الحرب، ولولاهم لما كانت التسوية.

إن الحرب اللبنانية هي حرب مركبة: حرب أهلية زائد الحروب العربية ـ الإسرائيلية زائد التدخلات الدولية. ونشير بأسف إلى أن دور اللبنانيين في الحرب كان أكبر من دورهم في التسوية، وبالتالي مسؤوليتهم في القتال أكبر من مسؤوليتهم في وقفه. من هنا بدت تسوية الطائف وكأنها تسوية دولية فرضت على اللبنانيين. لا بأس، هذا لحسن حظنا.

إني أعتبر هذه التسوية «تهريبة» ما بين سقوط جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي. ولو لم ينجز الطائف خلال هذه الفترة، لكنا دخلنا في النظام الأميركي الجديد الذي أبعد شبح الحروب النووية الكبيرة لكنه غذّى كابوس الحروب الأهلية الصغيرة التي لا تؤثر على مصالحه، ولكان صار لبنان بوسنة وهرسك وأفغانستان جديدة، ولكنا دخلنا في حرب تدوم عشرين سنة أخرى. حظنا كبير أن نكون خرجنا من خرم الإبرة. بعد هذه الملاحظة، أعود إلى التسوية نفسها لأقول إن الخلل العضوي فيها أقل خطراً من الخلل الناتج عن إساءة تنفيذها.

**ك.م** هذه الملاحظة مهمة.

**ك.ب** نعم، الخلل موجود في التسوية، ورأيي أنه خلل نفسي عند المسيحيين أكثر مما هو خلل دستوري في النص. وجاء سوء التطبيق ليزيد هذا الخلل وليحوله إلى اختلال في الواقع. ووصل الاختلال إلى مداه في غياب عاملين. أولاً غياب وعي أهل السلطة





لخطورة الاختلال، وإمعانهم في الصراع من أجل السلطة والمصالح الفئوية والذاتية بدل التركيز على بناء الدولة، هنا تبرز مسؤولية رئيس الجمهورية الياس الهراوي كبيرة. ثانياً، غياب موازين القوى السياسية التي تصحح الخلل وتمنع الاختلال وتفرض التطبيق الجيد للطائف، وهنا مسؤولية المعارضة كبيرة إلى جانب مسؤولية سمير جعجع الذي خرج عن الطائف بدل أن يصححه، ومسؤولية حزب الكتائب الذي حافظ على الطائف ولم يقدر أن يصححه.

إذن، الخلل في النص هو أقل من الاختلال في التطبيق، والاختلال في التطبيق أقل أهمية من غياب مفهوم الدولة عند الحكم والحكومات. لا حل مع عقلية الهراوي ومشروع الحريري. والحل الممكن قد يبدأ مع العهد الجديد بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في تشرين الثاني ١٩٩٥، ويكتمل باستعادة قوى التغيير القدرة على التأثير في القرار وعلى تعديل موازين القوى واتجاه المسارات.

**ط.د** ما الذي تقصده بذلك؟

**ك.ب** أقصد أن اختلال ميزان القوى شيء، واختلال المسار شيء آخر. نحن لا نعاني فقط من اختلال ميزان القوى، بل من غياب القوى. إن قوى التغيير والإصلاح المحركة في المجتمع المدني غائبة. والضعف الكبير هو ضعف الأحزاب والنقابات، الأمر الذي يسمح للسلطة بأن تصير تسلطاً وقهراً. إن المسؤولين لا يخافون أحداً ويرتكبون الخطأ والخطيئة من دون رادع، ولا يدفعون أي ثمن في غياب من يراقب ومن يحاسب. أما الاختلال في المسار فهو متأتٍ عن غياب مشروع سياسي وطني إصلاحي وعصري. صحيح أنه حصل تحول كبير على مستوى الأحزاب السياسية التي أمست تنظر بإيجابية إلى التعاون فيما بينهما. هذه الرغبة موجودة،

والأحزاب تجتمع وتتقارب بدل أن تتباعد وتتقاتل. لكن ذلك لم يعد كافياً. لا يكفي أن تتقارب الشخصيات والأحزاب، المطلوب أن تتفاهم على برنامج حكم. وأستعير هنا تعبيراً لسان أكزوبيري يقول إن الحب ليس أن ينظر الواحد إلى الآخر بل أن ينظرا معاً في اتجاه واحد. وينطبق هذا القول على السياسة. فعلى القوى السياسية أن تتطلع إلى الأمام سوية نحو مشروع مستقبلي، لا أن تجتمع لينظر بعضها إلى بعض، وتتحالف في إطار انتخابي. الاختلال مستمر وسيتضاعف في غياب قوى التغيير والإصلاح، وفي غياب المشروع التغييري والإصلاحي. وقد يستغرق تصحيح الطائف عهداً بكامله كما استغرق الإخلال به عهداً بكامله.

**ط.د** لنتحدث عن الخلل في الطائف. ولا اعني بذلك شرح الاتفاق فهو ليس هدفنا هنا. لكن الطائف قام على ركيزتين: الإصلاح السياسي والسيادة. الركيزة الأولى المتعلقة بموضوع بناء الدولة، وهو اساس ونقطة انطلاق هذا الحوار الطويل، قامت على فكرة إعادة إنتاج النظام الطائفي وانما بشكل متوازن ليكون هذا التوازن مرحلة انتقالية نحو نظام سياسي غير طائفي، ديموقراطي وحديث. وهذه الروحية التي قام عليها اتفاق الطائف لم تحترم ولم يجر الالتزام بها، لا في عملية إعادة بناء المؤسسات ولا في الممارسة السياسية. وانا ادعوكما إلى مناقشة ما إذا كان الخلل موجوداً في جوهر التسوية، وإذا لم يكن الخلل في الجوهر فاين ترونه موجوداً؟ ورغبتي من هذا السؤال هي دفع النقاش باتجاه تلمس الإجابة على السؤال الأهم وهو: هل إن هذه التسوية لا تزال صالحة ام إن المطلوب تسوية جديدة على انقاضها؟

**ك.ب** ما اقتنعت يوماً أن العلة في الدساتير فقط وأن النصوص تدير الأوطان. وأفرق بين المنطق القانوني والمنطق السياسي: القاضي يحكم بموجب النصوص مع شيء من الاجتهاد، أما السياسي فيحكم بكثير من الاجتهاد وبشيء من النصوص. جاء نص الطائف



بمجمله تكريساً لأعراف دستورية نشأت عن الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ولم يكن منصوصاً عليها في دستور ١٩٢٦. وقد تناول ثلاثة أمور: الأمن والإصلاح والسيادة.

كان خوف النواب الذين اجتمعوا في الطائف هو من استمرار الحرب، وكانت رغبتهم جامحة في وقفها وإزالة آثارها. فكّر أهل الطائف بالأمن أكثر مما فكروا بالسياسة. والحقيقة أنهم كانوا يعون أن ثمن وقف الحرب هو فاتورة تدفع على حساب الإصلاح والسيادة. فجاء الطائف حاملاً آلية واضحة مفصلة لكيفية فرض استتباب الأمن، لكنه لم يحمل آلية واضحة ومفصلة لكيفية بناء النظام السياسي واستعادة السيادة الوطنية.

على الصعيد السياسي فتحت تسوية الطائف ثغرة في الحاضر ونافذة على المستقبل. الثغرة هي الدعوة إلى تأليف الحكومات على أساس الوفاق الوطني. قبل الطائف لم تكن حكومات الوفاق الوطني هي القاعدة بل الاستثناء، مع الطائف أصبحت هي القاعدة.

أما النافذة إلى المستقبل فقد تمّت من خلال إقرار مبدأ إلغاء الطائفية السياسية تدريجياً، ووضع آلية لبدء البحث بهذا الموضوع. إن النص لا يُرضي أحداً ولا يستنهض أحداً، فهو ليس جميلاً ولا جذاباً، لا حلواً ولا مراً، وربما لا لون له ولا طعم ككل التسويات. لكن أهميته تكمن في أنه شكل فرصة تاريخية لوقف الحرب والانتقال إلى السلام الأهلي.

في البدء نظرت إلى هذا الاتفاق بكثير من الحذر ومن التحفظ، وترددت في تأييده. أما اليوم فأصبحت مقتنعاً أنه كان لا بد منه أياً كان نصه. فلو لم تحصل هذه التسوية في تلك الفترة بالذات، لاستمرت قائمة في لبنان حرب أهلية لا تنتهي. لقد حصل في نهاية

هذا القرن تبدل واضح في مزاج الرأي العام العالمي الذي لم يعد يتأثر بالحروب وبنتائجها، بل أصبح يتأثر بالحلول ومكاسبها: يتجاهل الذين يستمرون في حروبهم العبثية ويتعاطف مع الذين يفتشون عن الحلول والتسويات. إنه يصفق للقاء عرفات ورابين أو كلينتون والأسد أكثر مما يبكي على ما يجري في البوسنة والهرسك وغروزني وأفغانستان والسودان.

**ط.د** هل يمكنك ان تكمل فكرتك حول الطائف كي لا ندخل الآن في هذا النقاش الذي قد نعود إليه لاحقاً؟

**ك.ب** يبقى العنوان الثالث في الطائف وهو السيادة. وقد أدرك الجميع أن السيادة أضحت مرتبطة بالأمن والإصلاح. كما أن الطائف وضع بصورة غير صريحة السيادة تحت المراقبة، فأطلق، ضمناً، مفهوماً جديداً يمكن أن نسميه «السيادة المراقبة». ومما زاد الطين بلة أن أهل الطائف لم يجرؤوا في البدء على الدفاع عن الطائف، وبالأخص المسيحيين بينهم، وعندما بدؤوا في الدفاع عنه أخذوا يسيئون تطبيقه. وهكذا أخطأ أهل الطائف مرتين: أخطؤوا الشرح وأساؤوا التطبيق.

**ط.د** هل يبقى هذا الكلام قائماً بعد خمس سنوات على الطائف؟

**ك.ب** طبعاً، مشكلة الطائف ما زالت قائمة. ما حدث في تسوية الطائف هو عكس ما حدث في تسوية الاستقلال. في العام ١٩٤٣ أقبل المسيحي، وخصوصاً الماروني، على التسوية وانكمش عنها المسلم. فبدت تسوية عام ٤٣ وكأن الغلبة فيها للمسيحيين. وفي العام ١٩٨٩ أقبل المسلم، وخصوصاً الشيعي، على التسوية، واعتكف المسيحي. فبرزت تسوية الطائف، وكأن الغلبة فيها



للمسلمين. ويتصرف الشيعة اليوم، كما تصرف الموارنة بالأمس، ويرون أنفسهم عصب الدولة. وأخذ هذا الخلل يكبر ويتسع بالممارسة حتى وصلنا إلى ما سمي بالإحباط المسيحي، أي وصول الانكماش المسيحي إلى حدود السلبية والدعوة إلى عدم المشاركة في الوطن والدولة.

إلى جانب هذا، وقبل هذا كله، أريد أن أُسَجِّل أمراً أعتبره كبير الأهمية، يتمثل بوجود نص واضح في مقدمة الدستور يثبت نهائية لبنان كوطن من جهة وعروبته من جهة ثانية، إنه أهم خطوة للمستقبل، علينا أن لا نخاف لا من التاريخ ولا على التاريخ. فهاتان الثابتتان هما ركيزة أي بناء ممكن للدولة في المستقبل. وقد قدمنا الجواب لمشكلة الانتماء الوطني التي تشغل كريم مروه، ومشكلة علاقة لبنان بالعروبة التي تشغل كريم بقرادوني.

تسوية ١٩٤٣ وجدت حلاً سلبياً لهاتين المشكلتين فأعلنت لاءين: لا للوحدة مع سوريا ولا للانتداب الفرنسي، في حين أن تسوية الطائف توصلت في النص إلى إيجابيتين: نعم للبنان ونعم للعروبة.

لم يمارس أهل الطائف هذا النص بإيجابيته. فبدل أن يعززوا الوطنية والانتماء اللبناني عززوا الانقسام المذهبي والانتماء الطائفي، وبدل أن يعززوا العروبة عززوا تبعية لبنان للعروبة، ولم ينتجوا عروبة جديدة للبنان، ولبنانية جديدة للعروبة. وهكذا خرج لبنان من مأزق الاقتتال ليدخل في مأزق التسوية.

**ط.د** ما تحاول إظهاره هو شكل تعامل القوى السياسية مع مبدأ التسوية وليس مع مضمونها. وحديثك عن الخلل يركز على شكل التعامل هذا، مما يوحي بان التعامل المذكور قد يكون هو نفسه مع اي نص آخر أياً يكن هذا النص.

**ك.ب** لا، لقد تراجع الخلاف حول مضمون التسوية واتسع حول تطبيقها. فبدل أن يحول حكم الطائف وحكومته هذه التسوية إلى انتصار للوطن، صار الطائف خسارة للجميع.

**ط.د** عملياً، المسيحيون خسروا بنتائج الحرب...

**ك.ب** خسروا في قتالهم لكن لم يخسروا في الطائف.

**ط.د** لم اكمل فكرتي. انا اقول إن المسيحيين خسروا، ولم يربح المسلمون بالمقابل.

**ك.ب** أنت تتحدث بشكل عقلاني عن حالة غير عقلانية.

**ط.د** ربما، وسؤالي هو التالي: لماذا اعتبر المسيحيون انهم خسروا، والمسلمون انهم ربحوا، بالرغم من ان الطائف لا يقول ذلك؟

**ك.ب** هناك صورة ارتسمت في ذهن المسيحي أن الطائف أدى إلى هزيمته. واستطاع ميشال عون أن يطلق حلماً أجهضه الطائف. أنت تقول لي إن الحقيقة الموضوعية غير ذلك، وسنعود إلى الحديث الموضوعي. أنا أتحدث عن ظرف نفسي وليس عن ظرف موضوعي.

لقد شكل ميشال عون خللاً نفسياً لدى المسيحيين أطاح لفترة بموضوعيتهم وعقلانيتهم وواقعيتهم.

**ط.د** هذا الخلل النفسي جرى تكريسه. والبطريرك الماروني يعبر عن هذا الخلل حتى هذه اللحظة.

**ك.ب** هناك فارق بين خطاب ميشال عون عند نشوء الطائف،





وخطاب البطريرك في ضوء تطبيق الطائف. عون يرفض الطائف شكلاً ومضموناً، والبطريرك يرفضه تطبيقاً وممارسة. وفي حال استمر الوضع الحالي في العهد القادم، أخشى أن يؤسس الطائف لأزمات سياسية حادة تتراوح بين الشلل في القرار السياسي والانفجار على الصعيد الاجتماعي.

**ط.د** انت تُعيدني باستمرار إلى ميشال عون وانا لا اتحدث عنه تحديداً. سمير جعجع وافق على الطائف ولم يشارك به. حزب الكتائب ركن من اركان الطائف وابعد عنه. شخصيات مسيحية اساسية نيابية وغير نيابية شاركت في صنع الطائف واصبحت خارجه. القصة ليست قصة حلم ميشال عون. الخلل النفسي الذي تحدثت عنه استمر واصبح جزءاً من الواقع الممارس بالرغم من ان الطائف لا يبرره في النص. إن صيغة الإحباط المسيحي هي صيغة استفزازية للمسيحيين اكثر مما هي تعبير عن واقع الحال. ومع ذلك راجت عند المسيحيين. فهل يمكن عزل ما اسميته بالخلل النفسي عن ممارسة السلطة التي كلفت بتنفيذ الطائف؟

**ك.ب** لا، لا يمكن عزل أحد الإثنين أبداً عن الآخر: الخلل النفسي مرده إلى خلل في السلطة الحاكمة وخلل في بناء الدولة اللبنانية. وسأفصِّل جوابي حين ندخل في القراءة الموضوعية لوثيقة الطائف.

**ط.د** حسناً، انت تقول إذن إن الخلل في الممارسة وليس في النص، وإن الخلل بدا يشكل تعاملاً سياسياً مع التسوية لم ياخذ مضمونها بعين الاعتبار، بل حكمه الواقع الذي كان سائداً بعد انتهاء الحرب.

**ك.ب** صحيح، الواقع أهم من النص، والحياة أهم من النظريات.

**ك.ب** لا، لقد تراجع الخلاف حول مضمون التسوية واتسع حول تطبيقها. فبدل أن يحول حكم الطائف وحكومته هذه التسوية إلى انتصار للوطن، صار الطائف خسارة للجميع.

**ط.د** عملياً، المسيحيون خسروا بنتائج الحرب...

**ك.ب** خسروا في قتالهم لكن لم يخسروا في الطائف.

**ط.د** لم اكمل فكرتي. انا اقول إن المسيحيين خسروا، ولم يربح المسلمون بالمقابل.

**ك.ب** أنت تتحدث بشكل عقلاني عن حالة غير عقلانية.

**ط.د** ربما، وسؤالي هو التالي: لماذا اعتبر المسيحيون انهم خسروا، والمسلمون انهم ربحوا، بالرغم من ان الطائف لا يقول ذلك؟

**ك.ب** هناك صورة ارتسمت في ذهن المسيحي أن الطائف أدى إلى هزيمته. واستطاع ميشال عون أن يطلق حلماً أجهضه الطائف. أنت تقول لي إن الحقيقة الموضوعية غير ذلك، وسنعود إلى الحديث الموضوعي. أنا أتحدث عن ظرف نفسي وليس عن ظرف موضوعي.

لقد شكل ميشال عون خللاً نفسياً لدى المسيحيين أطاح لفترة بموضوعيتهم وعقلانيتهم وواقعيتهم.

**ط.د** هذا الخلل النفسي جرى تكريسه. والبطريرك الماروني يعبر عن هذا الخلل حتى هذه اللحظة.

**ك.ب** هناك فارق بين خطاب ميشال عون عند نشوء الطائف، وخطاب البطريرك في ضوء تطبيق الطائف. عون يرفض الطائف شكلاً ومضموناً، والبطريرك يرفضه تطبيقاً وممارسة. وفي حال استمر الوضع الحالي في العهد القادم، أخشى أن يؤسس الطائف لأزمات سياسية حادة تتراوح بين الشلل في القرار السياسي والانفجار على الصعيد الاجتماعي.

**ط.د** انت تُعيدني باستمرار إلى ميشال عون وانا لا اتحدث عنه تحديداً. سمير جعجع وافق على الطائف ولم يشارك به. حزب الكتائب ركن من اركان الطائف وابعد عنه. شخصيات مسيحية اساسية نيابية وغير نيابية شاركت في صنع الطائف واصبحت خارجه. القصة ليست قصة حلم ميشال عون. الخلل النفسي الذي تحدثت عنه استمر واصبح جزءاً من الواقع الممارس بالرغم من ان الطائف لا يبرره في النص. إن صيغة الإحباط المسيحي هي صيغة استفزازية للمسيحيين اكثر مما هي تعبير عن واقع الحال. ومع ذلك راجت عند المسيحيين. فهل يمكن عزل ما اسميته بالخلل النفسي عن ممارسة السلطة التي كلفت بتنفيذ الطائف؟

**ك.ب** لا، لا يمكن عزل أحد الإثنين أبداً عن الآخر: الخلل النفسي مرده إلى خلل في السلطة الحاكمة وخلل في بناء الدولة اللبنانية. وسأفصِّل جوابي حين ندخل في القراءة الموضوعية لوثيقة الطائف.

**ط.د** حسناً، انت تقول إذن إن الخلل في الممارسة وليس في النص، وإن الخلل بدا يشكل تعاملاً سياسياً مع التسوية لم ياخذ مضمونها بعين الاعتبار، بل حكمه الواقع الذي كان سائداً بعد انتهاء الحرب.

**ك.ب** صحيح، الواقع أهم من النص، والحياة أهم من النظريات.

**ط.د** كريم مروه، اين تجد انت الخلل؟ هل هو في النص او في التعامل السياسي مع التسوية التي شكلها الطائف؟

**ك.م** سألجأ إلى مقارنة فيها شيء من التعسف، بين تسويتي عام ٤٣ والطائف. الأزمة التي سبقت إعلان الاستقلال كانت كبيرة جداً، لكن اللبنانيين كانوا مهيئين لتقبل التسوية، بالرغم من الخلل الذي كان موجوداً في النص، وفي العرف الذي ساد في التطبيق لاحقاً. ففي لحظة التسوية صفق اللبنانيون للاستقلال وفرحوا به. ولكنهم، وبعد أقل من سنتين، بدؤوا يلاحظون الخلل في النص والعرف والممارسة. إلا أن الأمر كان مختلفاً مع الطائف. فإذا كانت قد سبقت اتفاق الطائف أزمة كبيرة جداً، تمثلت بالحرب، فإن اللبنانيين لم يرحبوا بهذا الاتفاق، مثلما رحبوا، في لحظة الاستقلال، بميثاق الاستقلال. بل أكثروا من الاعتراض عليه، ومن الحديث عن عناصر الخلل فيه. هذا الحل، المتمثل بالطائف، لم يجد من يدافع عنه سوى قلة قليلة نحن منها، لأننا نظرنا إلى التسوية نظرة موضوعية، فاعتبرناها إنجازاً مهماً كمرحلة انتقالية لا بد منها. واشترطنا لذلك أن يطبق الاتفاق بشكل صحيح. وهو ما لم يحصل، بل حصل عكسه.

**ط.د** لم تستمر هذه النظرة طويلاً...

**ك.م** إعادة النظر كانت ضرورية في وقت لاحق، لا سيما بعد كل ما حصل من تشويهات لاتفاق الطائف في التعثر والتطبيق والممارسة. لكننا لم نغير موقفنا الجوهري منه. وفي كل حال، فإن ما قصدت إليه هو التأكيد على الشعور العام بعدم الرضى الذي استقبل به الطائف. وهذا الفارق بين التسويتين ليس بقليل الأهمية.







وهو برأيي بداية الخلل الذي عانى منه الطائف. ولن أدخل في التفسيرات، عما إذا كان هذا الخلل نفسياً أم شيئاً آخر. وفي رأيي فإن الخلل الأول الذي يتفرع عنه عدد من عناصر الخلل الأخرى إنما يكمن في أن اللبنانيين، من كل الاتجاهات، ومن مواقع الصراع المختلفة، التي سادت خلال الحرب، قد شعروا أن التسوية لا تعبر عن طموحاتهم. فقد انتهت الحرب مع انتهاء أحلام الناس ومع انتهاء المشاريع التي آمنوا بها وقاتلوا من أجلها. وكان من الصعب عليهم، جميعهم، في البدء، الإقرار بهذه الهزيمة. وكان من الصعب عليهم، بسبب ذلك، القبول، مبدئياً، باتفاق الطائف الذي كان التعبير الملموس عن هذه الحقيقة. إلا أن هذا الأمر ليس الأساسي في موضوع الخلل بالنسبة لاتفاق الطائف. فقد كان الهم الأساسي، بالنسبة للناس العاديين، هو إنهاء الحرب. في حين أن الأمر الأكثر خطورة، إنما يتمثل، في الواقع، بموقف أنصار الحرب من الاتفاق. إذ هم اعتبروه مناقضاً لأحلامهم في استمرار الانقسام قائماً، وفي استمرار دويلاتهم، واستمرار نفوذهم، واستمرار سيطرتهم على عقول الناس، ووعيهم، واستخدامهم في عمليات النهب والإثراء الفاحش، على حساب قيام الدولة الواحدة، والوطن الواحد.

ولذلك كان من الطبيعي أن يستلموا الاتفاق، منذ البدء، ويستولوا عليه، ويفسروه، ويطبّقوه، وفق مصالحهم، التي تتناقض، بالكامل، مع مصالح الوطن، والشعب، ومع مجرد فكرة بناء دولة واحدة، دولة حديثة، ديموقراطية، ومؤسسات حقيقية موحدة لهذه الدولة. وهو ما أخاف اللبنانيين، بعد هدوء العاصفة، والقبول بتبخر أحلامهم. إذ شعروا أن مثل هذه التسوية، في قبضة مثل هذه القوى، سيبقي الأزمة التي ولدتها الحرب، وسيفاقمها، في كل المجالات. فضلاً عن أنه سيفاقم دور العامل الخارجي. وهو ما حصل، بالضبط، وما زاد من

مخاوفهم وقلقهم. وعبروا عن هذا الخوف بأشكال متعددة، وبأشكال فظة، وغير منطقية، وغير صحية، في بعض الأحيان. ولا بد، أخيراً، من الإشارة إلى مخاطر الخلل الذي تجلى في ترجمة النصوص.

**ط.د** الترجمة السياسية ام ترجمة السلطة التي استلمت التنفيذ؟

**ك.م** الترجمة السياسية من قبل السلطة، أساساً، أي الممارسة من قبل الذين حكموا بعد الطائف وباسم الطائف. وأريد هنا أن أشير إلى أن تسوية العام ٤٣ قامت بين المسلمين والمسيحيين، فكانت تسوية طائفية. أما تسوية الطائف فلم تكن بين المسلمين والمسيحيين، وحسب، بالرغم من الحديث عن المناصفة، بل كانت تسوية مذهبية، بين المذاهب. هكذا تحولت هذه التسوية في الممارسة، إلى نقيضها، للأسف، إضافة إلى كل ما كان فيها من عناصر خلل أصلية. لقد تم تجاهل النص، وتجاوزه. فالنص يحتوي على العديد من الأمور المهمة والمتقدمة جداً على تسوية العام ٤٣. لقد تم تجاوز الطائف دون الدخول في نصه. إذ هم قرؤوا النص خارج مضمونه، وضده، فضربوا الطائف، أو هم انقلبوا عليه، كما يقول الدكتور ألبير منصور، أحد المساهمين الأساسيين في صنعه. وفشلت تلك المحاولات الخجولة التي سعت إلى تحويل الطائف، بنصه وبالشروط التي تم إقراره فيها، إلى مرحلة انتقالية يجري تجاوزها لاحقاً نحو أهداف أكبر هي أهداف بناء دولة ووطن. لأن القوى التي تصدت لهذه المهمة كانت أضعف من أن تؤثر في هذا الاتجاه.

**ط.د** إذن، هذه التسوية التي جرى التعامل معها انطلاقاً من الظروف التي كانت سائدة، وليس انطلاقاً من مضمونها، بقيت تسوية لقيطة، ولم تجمع حولها اللبنانيين ولا قواهم السياسية.







**ك.م** ... من دون أهل ومن دون أصحاب.

**ط.د** ... واستمر هذا الوضع حتى هذه اللحظة. والسلطة التي حكمت باسم التسوية لم تحكم بها بل بشيء آخر مختلف. فكيف استطاعت هذه السلطة ان تحكم بما هو نقيض للتسوية؟ وما هي الشروط برايكما التي تجعل التسوية ممكنة التطبيق؟

**ك.ب** ما تقوله له تفسير، وهو أننا أمام تسوية المتعبين وليس أمام تسوية المقتنعين. تمت التسوية عندما وصل الكل إلى خط العجز، ولم يكن أحد يجرؤ على إعلان عجزه. لذلك وجد الجميع مبرراً لقبولهم التسوية بالقول إنها تسوية سيئة لكنها البديل عن استمرار الحرب، وإنهم مضطرون لقبولها بسبب الضغوط الخارجية. فبرز مشروع الطائف كإرادة خارجية مفروضة على الإرادة الوطنية. وكبر حجم الشعور بأن هذه التسوية خارجية لا علاقة للبنانيين بها. رأى أهل الطائف في التدخل الخارجي حجة لقبول الطائف، وكأن لا حول لهم ولا قوة. ورأى أهل المعارضة في التدخل الخارجي حجة لرفضه، وكأنه لا يعنيهم أو لم يتسببوا به. إن تسوية المتعبين تسمح لأية سلطة أن تتجاوزها أو تناقضها. فلا أحد مستعد أن يستشهد حفاظاً على هذه التسوية.

**ط.د** وكل ذلك لا علاقة له بمضمون التسوية.

**ك.ب** نعم المضمون له علاقة ولو محدودة. قبل الحرب كان الصراع يدور حول النظام السياسي برمته، ولا أظن أن الخلاف حول صلاحيات رئيس الجمهورية هو الذي سبب حرباً دامت سبعة عشر عاماً. كما لا أعتقد أن الانتقاص من صلاحيات رئيس الجمهورية هو السبب الذي يحمل المعارضين لاتفاق الطائف على المطالبة بإلغائه.

كما كان الصراع قبل الحرب قائماً حول النظام السياسي، فإن الصراع يدور اليوم حول المستقبل السياسي.

لن أدخل في التعديلات الدستورية التي نص عليها الطائف، بل أريد الإشارة بإيجاز إلى التعديلات السياسية والواقعية التي تضمنها. فـ «الترويكا» أي حكم الرؤساء الثلاثة، ليست واردة في النص لكنها نتيجة منطقية للطائف ولصعود الطائفة الشيعية. بالأمس كان الحكم صعباً برأسين وفي الغد سيصبح مستحيلاً بثلاثة رؤوس. نظام الطائف غير قابل للحياة طويلاً: لقد نقل الطائف لبنان من نظام فصل السلطات إلى نظام تداخل السلطات بحيث صار أقرب إلى الأنظمة العربية مع فارق أن لا أحد يعرف من هو الحاكم الفعلي.

ويُخطىء من يتصور أن وثيقة الطائف غير قابلة للتعديل، وبرأيي أن التعديل ضرورة لها كي تستمر. ويُخطىء من يكتفي بالوفاق الوطني ولا ينظم برنامج حكم وخطة عمل وروزنانة مشاريع لبناء الدولة. الطائف أكثر من لقيط، إنه يتيم متروك من أصحابه.

**ط.د** والقوى السياسية وقفت ضده.

**ك.ب** هذا طبيعي. الخلل في النص ولّد الاختلال في الممارسة، والاختلال ولّد الإحباط المسيحي، والإحباط المسيحي ولّد الإحباط اللبناني.

**ط.د** وفي ظل هذه الظروف التي تتحدثان عنها، يكون من المستحيل تصور إمكانية وصول سلطة في لبنان تعمل على تنفيذ الطائف.

**ك.م** نعم، أولاً لأن القوى الديموقراطية البديلة القادرة على التنفيذ السليم والقادرة على التطوير ضعيفة. ثانياً لأن القوى التي



استلمت السلطة لا تريد هذا التطوير، بل كانت ضده بالكامل، وكانت مدعومة خارجياً، وجرى تثبيتها في السلطة لتلعب هذا الدور السلبي تحت شعار تطبيق الطائف. وهذا الأمر ليس مجرد تفصيل. هنا القصة كلها.

**ط.د** وسلطة كهذه لا بد ان تنكث بوعود تنفيذ الاتفاق. وهي بطبيعتها غير قادرة على خلق المشاريع والبرامج التي اشار إليها كريم بقرادوني. وهذه التسوية التي لم تطبق بنصها ادت إلى وقف القتال بمجرد حصولها لكنها انتجت سلطة نقيضة لها. فما هو استنتاجكما إذن؟ هل هذه التسوية قابلة للحياة وللاستمرار؟ فإذا كانت كذلك ما هي شروط استمرارها؟ وإذا لم تكن كذلك، هل نحتاج إلى تسوية جديدة بديلة؟

**ك.ب** إني أميز في الطائف بين عناوين ثلاثة:

العنوان الأول يتمثل بالمبادىء العامة والمنطلقات التي ارتكز عليها الطائف وصيغت كمقدمة للدستور، وهي تشكل حلاً سياسياً لمشكلة لبنان وليس مجرد تسوية. فنهائية لبنان الوطن وعروبته واستقلاله وسيادته ووحدته ونظامه الديموقراطي القائم على الحريات السياسية والاقتصادية والفكرية، ورفض التقسيم والتجزئة والتوطين، والعمل من أجل الإنماء المتوازن وإلغاء الطائفية، كلها مسلمات تصلح لسلام حقيقي ولقيام وطن ودولة وشعب ودور، ولضمان المصير والمستقبل. وهذا أهم ما في الطائف. هذه المقدمة لا تحتاج إلى أي تعديل أو تبديل، لا بل هي أساس الحل وقاعدته.

العنوان الثاني يتعلق بالإصلاح السياسي. ورأيي أن مجال الاجتهاد والتعديل والتبديل ضروري وواجب. فما من نظام أبدي، ولا مفر من أن يتغير النظام اللبناني ويتبدل. لقد ولجنا السنة السادسة من عمر

وثيقة الطائف وما زالت الإصلاحات مجموعتين: مجموعة جرى تنفيذها ولكن بشكل سيّىء، ومجموعة لم يتم تنفيذها بعد كمجلس الشيوخ وقانون الانتخاب واللامركزية الإدارية الموسعة. وفي الحالين حملت هذه الإصلاحات في طياتها مشاكل وخيبات أكثر مما تضمنت آمالاً وحوافز.

أما العنوان الثالث فهو العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا. إن هذا الموضوع بحاجة ماسة إلى بلورة وتعميق، ولا يجوز أن تبقى هذه العلاقة مرتبطة بالأشخاص والظروف. حافظ الأسد، على سبيل المثال، اعترف بلبنان وطناً نهائياً ودولة مستقلة، ولكن ماذا يضمن لو تسلم نظام آخر الحكم في دمشق أن لا يعود إلى المطالبة بضم لبنان كجزء من سوريا الكبرى؟

كما لا يجوز أن تبقى هذه العلاقات رهناً بالظروف، فماذا لو جرى إجلاء الجيش الإسرائيلي عن لبنان، وانسحب بعده الجيش السوري؟ هل يسقط مفهوم العلاقة المميزة؟ هذا المفهوم لا يرتبط بظرف زمني بل برؤيا مستقبلية. ويقتضي تعميق وتحديد أسسه وقواعده.

إن المعاهدات والاتفاقات التي وقّعت بين لبنان وسوريا رسمت إطاراً عاماً ولم تحدد تصوراً متكاملاً وشاملاً يصلح لأن يكون نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه العلاقات اللبنانية ـ السورية في كل الظروف وبمعزل عن الحكام. وأكثر من ذلك يجب صياغة مفهوم هذه العلاقة في ضوء ما يمكن أن تصير عليه العلاقات العربية ـ العربية. يجب أن لا نخشى من تحويل العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا إلى نموذج مميز للعلاقات بين العرب. إن مسؤولية تعميق مفهوم «العلاقات المميزة» تقع على عاتق سوريا ولبنان على حد سواء، وهي ما زالت غير متوازنة وغير ثابتة وتتسم بطابع التبعية أو



الغياب. فسوريا حاضرة أكثر من اللزوم وتتدخل في الشؤون اللبنانية أكثر من اللازم. ولبنان غائب عن دوره أكثر من اللزوم وكأنه استقال واستسلم. والسياسيون اللبنانيون يلجؤون إلى دمشق في كل شاردة أو واردة، ويحاول كل طرف منهم أن يستقوي على الآخر من خلال علاقته مع سوريا. لم تستقم بعد العلاقات اللبنانية ـ السورية وهي بحاجة إلى تصور أعمق وأشمل وأبعد. هنا تبرز مسؤولية المثقفين والمفكرين اللبنانيين والسوريين.

**ط.د** هل استخلص من جوابك انك مؤيد لهذه التسوية، ومع المحافظة عليها وتطويرها؟.

**ك.ب** مع الحفاظ على المسلمات وتطوير الإصلاحات وتعميق التصور حول العلاقات مع سوريا.

**ط.د** هل ترى علاقة بين هذين الاستمرارية والتطوير مع الصراع السياسي؟

**ك.ب** العلاقة مباشرة وعضوية. ورأيي أن الحل هو في قيام جبهتين أو ثلاث جبهات سياسية تضع برامج عمل للمستقبل، ولو برامج الحد الأدنى المرحلية لبناء الدولة ومؤسساتها. وعلى هذه الجبهات أن تتخطى الإطار الطائفي، وإلا وقعنا في أخطر احتمالات الطائف، أي الانتقال من النظام الطائفي إلى النظام المذهبي.

**ط.د** هل إن التغيير بطبيعة السلطة السياسية التي استلمت مهمة تنفيذ الطائف مرهون بقيام الاحزاب او الجبهات التي تتحدث عنها، ام ان هناك قوى قادرة حالياً على الضغط باتجاه هذا التغيير؟

**ك.ب** أنا أجزم بأن أهل الحكم الذين أفرزهم الطائف غير

قادرين على تشكيل أي برنامج سياسي لوثيقة الطائف واتخاذ أية مبادرة باتجاه الأفضل. إن تطوير وثيقة الطائف يتطلب قيام جبهة وطنية مؤلفة من أحزاب وشخصيات تشكل، مجتمعةً، حالة تتجاوز الطائفية حتى ولو كان كل واحد منها يطغى عليه الطابع الطائفي. إن قيام جبهة وطنية لا تكون من لون واحد ولا من فئة واحدة ولا من منطقة واحدة، هو بداية الطريق نحو الدولة اللبنانية، والشرط الذي لا بد منه لبدء العمل بإلغاء الطائفية السياسية.

**ط.د** «ما مت، ما شفت مين مات»؟ هذه الجبهات التي تتحدث عنها جُرِّبت في السابق وانتجت كوارث.

**ك.ب** فوراً أجيب بأن كل الجبهات في الماضي، وخصوصاً أثناء الحرب، كانت جبهات طائفية. المطلوب تجربة جبهوية جديدة تقوم على تعددية الطوائف فيها، وعلى برنامج وطني إصلاحي لمواكبة المتغيرات. كل شيء تغير، ولبنان بعد الحرب غير لبنان قبله. كما أنه لم يبق حزب على ما كان عليه في السابق. الكتائب اليوم ليست كتائب الأمس، والحزب الشيوعي اليوم ليس بحزب الأمس. كل القوى السياسية تعيش حالة نقد ذاتي سري أو علني. المجتمع المدني يعيش اليوم في حالة غليان فكري وتنظيمي. وفي المحصلة أوصي بثلاثة: إنسوا لغة الحرب مهما كانت الظروف والأسباب، وأطلقوا الحوار الوطني بين الأحزاب والشخصيات، وابنوا الدولة القوية والعادلة والنظيفة.

**ط.د** كريم مروه هل توافق على هذا التوصيف الذي قدمه كريم بقرادوني لإمكانيات التغيير؟

**ك.م** أقترح أولاً أن ننتقل في حديثنا من الكلام عن اتفاق



الطائف إلى الكلام عن الدستور. فاتفاق الطائف أصبح دستوراً والجدل حول اتفاق الطائف أصبح جدلاً بيزنطياً. في حين أن الحديث عن الدستور، الذي لم يعد مقدساً، بمعنى أنه لم يعد خارج الجدل، بل صار قابلاً للتعديل والتجديد، هو الحديث الأفضل. يجب، برأيي أن ننسى الطائف، ونبحث في كيف نطبق الدستور ونحترمه، أولاً، ثم في كيف نتفق على تعديله، حيث تقضي الضرورة. واليوم تتم عملية معاكسة في موضوع الدستور. فإذا كان الدستور في الماضي مقدساً، وممنوع مسه، فإنه اليوم يصبح موضوعاً للجدل غير الصحي، وللخرق الدائم، وللتفسيرات المشوهة. وهذا الأمر برأيي، شديد الخطورة. والمسألة ليست شكلية، فقد نقلتنا التسوية التي كان اسمها اتفاق الطائف، إلى مرحلة انتقالية جديدة، تتمثل بدستور جديد. ولا بد من احترام الدستور، رغم ما فيه من خلل. لا بد من تطبيقه أولاً، ثم العمل على تطويره نحو الأفضل، بالنضال الديموقراطي. وأذكّر، في هذا الصدد بتجربة إيطاليا، بعد الحرب. فقد كان التمسك بالدستور الديموقراطي المعادي للفاشية نقطة الارتكاز في سياسة القوى الديموقراطية الإيطالية، وبالأخص الحزب الشيوعي.

**ط.د** هل تدعو إلى اعتبار الدستور الجديد مقدساً؟

**ك.م** طبعاً لا. فلا وجود لدستور مقدس. لكن الدستور لا يتعدل كل يوم. ولا بد من إنضاج ظروف تعديله قبل القيام بعملية التعديل. وبهذا المعنى، إذا شئت، يصبح للدستور قدسية معينة لكنها ليست مطلقة. لأنه متى نضجت ظروف تعديل الدستور وتغييره يجب أن يتعدل ويتغير. أما حالتنا اليوم فهي تتلخص بمحاولة تسخيف الدستور انطلاقاً من نظرة إلى الطائف تعتبره تسوية ناقصة،

وغير لبنانية. ولذلك فالدستور، من هذا المنطلق، بنظر منتقديه، هو ناقص وهو غير لبناني، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. ومما زاد في هذا التسخيف للدستور ممارسات أهل الحكم، وبدعة الترويكا، التي تتجاهل الدستور، ونصوصه، وتتجاوزه، وتخرقه بكل فظاظة. وتضيع، في كل هذه الممارسات، المسافات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ويزداد بأشكال مقنعة، خضوع السلطة القضائية للسلطات السياسية. ولا شك أن كل ذلك يتناقض مع الدستور ومع ما ينص عليه من استقلالية للقضاء ومن فصل واضح بين السلطات.

وهذا المناخ من عدم الاحترام للدستور جعل أهل الحكم يخرقونه كل يوم. وأنا لا أريد الدخول في تقييم النصوص ولا تكرار ما قاله بهذا الشأن كريم بقرادوني، لأنني موافق عليه، بما في ذلك ما قاله بشأن العلاقة مع سوريا. وفي موضوع العلاقة مع سوريا أود أن أضيف بأن ثمة خللاً يتزايد في هذه العلاقة، يتحمله اللبنانيون، في الحكم وخارجه، بالدرجة الأولى، ويتحمله أيضاً الأخوان السوريون. ولا بد من العمل لإزالة هذا الخلل، لكي تكون العلاقة حقيقية وطبيعية، ولكي تخدم الهدف من كونها مميزة، لا أن تؤدي إلى عكس ذلك.

**ط.د** يبدو لي انك نادراً ما تختلف معه!

**ك.م** إختلفت معه بما فيه الكفاية. وأقول إنني موافق معه الآن لأضيف أن ما ذكره في بداية حديثنا يتناقض مع ما توصل إليه من استنتاج. فاستناداً إلى الدستور أقول إن المعنيين بتطور البلد هم أبناؤه الحقيقيون. وهم الأكثر وعياً وإدراكاً لضرورة التغيير. وهم موجودون وسط شعبنا بكل فئاته ومناطقه، وموجودون داخل الأحزاب والقوى الاجتماعية وبين المثقفين... إلخ. وهؤلاء يجب أن



يجدوا الإطار الذي يجعل منهم قوة ضاغطة من أجل إعادة الاعتبار للدستور، وإيجاد الآلية الديموقراطية لتطويره، أي لتطوير البلد من خلال هذا التطوير للدستور. وأقول ذلك لأنني لست على ثقة بأن التغيير يمكن أن يتم من داخل السلطة. فالسلطات التي شاهدناها ونشاهدها لا تزال تمارس منطق الحرب. وهي عاجزة عن إحداث التغيير المطلوب، ومتناقضة، بتركيبها، وبمصالحها، مع هذا التغيير. كما أنني لا أتصور أن بنود البرنامج التي تحدث عنها كريم بقرادوني، المتمثلة بالعناصر الإيجابية في الدستور، يمكن أن تحملها جبهة تتشكل من حزب كتائب وحزب شيوعي وحزب الله وحزب اشتراكي وحزب قومي أو غيرها من الأحزاب. فجبهة كهذه جبهة لا تتوفر الإمكانيات، ولا الأسس، لقيامها ولا لأن تكون أساساً لوضع برنامج يستند إلى النصوص الإيجابية في الدستور. فهذه المهمة هي عملية طويلة وصعبة ومنتظمة ومتواصلة، أساسها نشوء تيار ديموقراطي حقيقي، من أحزاب ومستقلين من كل الفئات، يبلور البرنامج الذي نسعى إليه، بشكل ملموس، أي بما يؤدي إلى احترام الدستور الذي ينص على بناء دولة ومؤسسات وإقامة نظام ديموقراطي، وتحقيق المساواة، والعدالة، وتحقيق الإعمار والتنمية لصالح الشعب، بكل فئاته ولصالح البلاد جميعاً. أما السلطة فتأتي لاحقاً، أي نتيجة بناء الدولة. ولذلك فعملية التغيير لا تقوم من داخل السلطة بل من خارجها. فعبد الناصر هو زعيم فذ، وصاحب مدرسة مهمة في التحرر الوطني والتغيير، لم يستطع، برغم عظمته ودوره، إنجاز تصوره لبناء السلطة لأنه كان فيها. فكيف يمكن لأهل الحكم عندنا أن ينجزوا برنامجاً وآلية لتحقيق ما يتناقض مع عقليتهم، ومع مصالح نشؤوا عليها، ويستمرون في التمسك بها والدفاع عنها؟ العملية معكوسة إذن، وبدايتها أن يعمد كل من يدرك من القوى

السياسية أهمية التغيير المطلوب، إلى تعميم فكرة بناء الدولة الحديثة، وبناء وتطوير المجتمع المدني. فإذا لم يكن بمقدور الدولة أن تنشأ قبل المجتمع المدني ينشأ هو قبلها ليساعد في بنائها. وأنا من الداعين إلى جعل المجتمع المدني مجتمعاً مدنياً حقيقياً بكل مكوناته، وأهمها تطوير الأحزاب وتجديدها. وهو ما لا يمكن أن يتم بدون مراجعة نقدية، وبدون ممارسة جديدة مختلفة عن السابق، وفي كل المجالات.

**ط.د** هذه العملية، او هذه الآلية التي تقترحها للتغيير تبدو وكأنها حتمية بالنسبة إليك، في حين ان المؤشرات التي تدل على إمكانية حدوثها لا تزال غير منظورة.

**ك.م** سبق وأشرت إلى أن عملية كهذه ستكون صعبة وطويلة. والتيار الشعبي الراغب بالتغيير موجود في ثنايا مجتمعنا. لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في عملية تكوين هذا البديل، الظروف التي نمر بها، وهي ظروف معقدة. فهناك الظروف الداخلية التي تحدثنا عنها مطولاً وأهمها الحالة النفسية التي سببتها الحرب بويلاتها، والأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية، وانسداد الآفاق، حتى إشعار آخر، والقلق على المستقبل. وهي جميعها تذكر بالحرب، وتسبب الخوف منها. وهناك أيضاً، الظروف الخارجية وأبرزها العدوان الإسرائيلي المتواصل، والمفاوضات الجارية لإيجاد تسوية في المنطقة، والقلق الذي يساور اللبنانيين على مصير البلاد، من جراء ما يشير إليه العجز الذاتي والخلل في موازين القوى، اللذين في ظلهما تجري هذه التسوية.

أما بالنسبة للعلاقة مع سوريا فلا بد، كما أشرت آنفاً، من إعادة ترتيبها على أسس جديدة تحولها، كما نريدها متميزة لكي تخدم



المصالح المشتركة للبلدين. غير أن الممارسة القائمة حالياً من قبل أهل السلطة والسياسة، في لبنان، إنما تجري بعكس ذلك. إذ يستقيل الجميع من مسؤولياتهم، ويوكلون الشأن اللبناني الوطني والاقتصادي، وحتى التفاصيل منه، إلى الأشقاء السوريين. فيثيرون بذلك شتى المشاعر. ويسيئون إلى هذه العلاقة التي، إذا ما جرى تصحيحها وترشيدها، تصبح حاجة ضرورية لضمان استقلال لبنان وتطوره وتقدمه.

**ط.د** ساحاول ان الخص موقفكما بشان تسوية الطائف وارى ما إذا كنتما موافقين، وما تريدان إضافته.

لقد كان العامل الخارجي اساسياً في صياغة هذه التسوية انطلاقاً من عجز اللبنانيين عن صياغتها بالرغم من الظرف الموضوعي الموجود في لبنان لإنهاء الحرب. وهذه التسوية، بعد ان حصلت، لم تجد القوى التي تستطيع ان تحملها وان تجعل منها تسوية قابلة للتنفيذ بنصوصها وبروحيتها، وللتطوير لاحقاً. والذي حصل هو ان قوى انتجتها الحرب اسميتماها «امراء الحرب»، استلمت مع قوى سياسية تقليدية عملية التنفيذ. وهذه القوى التي وصلت إلى السلطة بنتيجة التسوية هي قوى متناقضة بطبيعتها وبطبيعة مشاريعها السياسية مع مضمون التسوية فلم تعمل على تنفيذها بل بالعكس عملت على تشويهها.

التسوية جيدة بمضمونها وتشكل حداً ادنى مقبولاً للتطوير اللاحق. فمقدمتها العامة صالحة لتشكيل حل فعلي في لبنان، اما مضامينها الإصلاحية فهناك ضرورة لاستكمالها ولتطويرها. والجانب الخارجي منها المتعلق بالعلاقة مع سوريا صحيح بمضمونه، والعلاقات المميزة موجودة موضوعياً وضرورية، لكن السلطة القائمة لم تستطع التعامل مع سوريا انطلاقاً من مضمون هذه العلاقات، فحولتها إلى علاقة تبعية واستغلال لتقوية مواقعها الداخلية. وهناك ضرورة لتغيير هذا الشكل من التعامل من اجل ان تتحول العلاقات إلى علاقات مؤسساتية مقوننة لصالح البلدين.

من اجل كل ذلك لا بد ان تنشا قوى سياسية، وبالدرجة الأولى احزاب او جبهات غير طائفية، قادرة على صياغة برنامج مشترك من اجل تطوير التسوية والوصول إلى إنشاء الدولة الموعودة التي يطمح إليها اللبنانيون. والسلطة القائمة لا تستطيع القيام بهذا الدور. لذلك يجب ان تقوم جبهة احزاب بالنسبة لكريم بقرادوني، او ان ينشا تيار سياسي شعبي واسع بالنسبة لكريم مروه، من اجل التغيير.

**ك.ب** جيد. وأريد التأكيد على أننا أخذنا من الطائف الأمن ونسينا السياسة. ولهذا السبب تطورت المؤسسة العسكرية وقدراتها فيما الدولة تخلفت.

**ك.م** صحيح، لكن تطور المؤسسة العسكرية سيكون مهدداً بدوره إذا لم يتأمن له الوضع السياسي السليم.

**ك.ب** هذا صحيح أيضاً، المشروع السياسي يبقى الأهم والأساس.

## القضيّة الوطنيّة: الضرورة والمفاهيم

**ط.د** ننتقل الآن إلى نقاش لا يخرج عن إطار النقاش الذي دار حتى الآن، ويتناول بعض المفاهيم المطروحة في اساس عملية إعادة بناء الدولة، التي يشكل توضيح مضامينها عاملاً مهماً في الصراع من اجل إتمام هذه العملية. ومن هذه المفاهيم مفهوم القضية الوطنية اللبنانية الذي لا يوجد توافق بشانه بين اللبنانيين، في حين ان تحديد هذا المفهوم ضروري في عملية بناء الدولة التي ستحمل هذه القضية حتى ولو حصل خلاف في اساليب تحقيق اهدافها. لكن الخلاف الآن يطال الجوهر، فهناك من يعتبر انها تتجسد في الوفاق الداخلي والعيش المشترك. وهناك من يعتبر انها تتجسد في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وهناك من يعتبر انها تتجسد في إنهاء كل وجود غير لبناني على ارض لبنان. كيف يمكن برايكما تحديد مضامين القضية الوطنية اللبنانية التي يمكن ان تجمع حولها الشعب كله، وان تشكل ركناً من اركان الدولة الحديثة التي نسعى إليها؟

**ك.م** لن أدخل في التحديد التاريخي لمفهوم المسألة أو القضية الوطنية، بشكل عام. ولكني أود أن أستحضر الأساسي مما كتب حولها. وهو يتلخص أولاً في النضال من أجل الاستقلال، وحق تقرير المصير، وفي النضال لبناء دولة الاستقلال. ثانياً في الاختيار الحر لطريق التطور. وثالثاً في خلق معادلة صحيحة بين العلاقة مع الخارج، من أجل الاغتناء والتفاعل، وبين المحافظة على

الطابع الخاص في الثقافة وفي كل ما يتصل بالمميزات الخاصة وبالهوية وبالانتماء إلى وطن وشعب وقومية. وفي ضوء هذا التلخيص المكثف للمسألة الوطنية، التي اتخذت، بالنسبة لكل بلد، في التاريخ القديم والحديث، شكلاً خاصاً ومضموناً خاصاً، أنتقل لأحدد مفهومي للقضية الوطنية في لبنان. ففي رأيي هناك خمسة عناصر مكونة لهذه القضية في بلدنا: العنصر الأول هو ما يتصل بتحديد وتأكيد انتماء اللبنانيين إلى وطن، هو لبنان، بحدوده الجغرافية، وبتاريخه، وبكل مكوناته وكل خصوصياته النفسية والثقافية. العنصر الثاني هو ما يتصل بالوطنية اللبنانية التي، بالاستناد إليها، يتوحد اللبنانيون في الدفاع عن أرضهم ضد الذين يعتدون عليها، أو يحتلون جزءاً منها، والدفاع عن استقلال بلادهم وحريتها وسيادتها، والعمل من أجل أن يكون هذا الاستقلال وهذه الحرية وهذه السيادة، كاملة غير منقوصة. العنصر الثالث هو ما يتصل بشكل بناء الدولة، التي من دونها لا يتحقق للوطن كيانه واستقلاله، وتضعف، حتى الانعدام، الأسس التي تحدد انتماء أبنائه له، أولاً، وفوق أي انتماء آخر، من أي نوع. فبناء الدولة في لبنان تحديداً، له أهمية استثنائية في تحديد القضية الوطنية اللبنانية. وشرط بناء الدولة هو أن تكون متحررة من خطرين قائمين: الخطر الأول، هو اندماجها بالطوائف، لذلك لا بد من فصل الدين عن الدولة. الخطر الثاني، هو اندماجها بالسلطة. لذلك لا بد من استقلال الدولة عن كل سلطة. العنصر الرابع هو ما يتصل بالنظام، الذي لا يمكن في لبنان إلا أن يكون ديموقراطياً. فالديموقراطية شرط لبقاء لبنان وطناً موحداً، وشعباً موحداً، ومجتمعاً موحداً، ودولة موحدة. العنصر الخامس هو ما يتصل بالعلاقة مع الأشقاء العرب، استناداً إلى الرابطة القومية، ورابطة المصالح المشتركة. وفي هذا المجال لا بد من التفريق في الحديث عن



العلاقة مع الخارج بين هذا الخارج، أي العربي، وبين الخارج الآخر. أقول ذلك لأن الخلل الذي نشهده في علاقة اللبنانيين - مع حفظ النسبة بين فريق وآخر بينهم - مع البلدان العربية، بدءاً بسوريا وصولاً إلى البلدان الأخرى، قد ولّد مشاعر لا يمكن إلا أن نأخذها بعين الاعتبار، رغم عدم صحتها، بل رغم مخاطر ما تعبر عنه وتشير إليه. فالبعض يستسهل القول، مثلاً: أنا وطني بقدر ما أنا مختلف ومتناقض مع سوريا. فإذا كان ثمة خلل ما في هذه العلاقة مع الأشقاء فعلينا أن نحدد هذا الخلل، ونحدد المسؤولية عنه، ونناضل لإزالة هذا الخلل، لأن إزالته تصبح، في ظروف معينة، جزءاً من النضال الوطني. أما العلاقة مع الخارج، غير العربي، فهي من ثلاثة أنواع: الأول، علاقة عدائية، والمثل عليه إسرائيل، والدول الأخرى، الكبيرة والصغيرة، التي تحاول أن تعتدي على استقلالنا وحريتنا وسيادتنا، في أي مجال من المجالات. الثاني، علاقة تضامن وتعاون، والمثل عليه علاقتنا مع بلدان العالم الثالث التي تعاني من نفس ما نعانيه. الثالث، علاقة مع الدول الكبرى التي نحتاج إليها، ونناضل ضد محاولتها السيطرة علينا.

وهكذا تتحدد، من وجهة نظري، العناصر الأساسية للقضية الوطنية في لبنان، بشكل ملموس.

ستسألني وماذا عن المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي؟ وما هو موقعها في القضية الوطنية؟ وأجيب: المقاومة شكل من أشكال النضال وأداة من أدواته. فهي ليست إذن، على أهميتها، عنصراً من العناصر المكونة للقضية الوطنية. علماً بأنها كانت، في ظروف لبنان، وبفعل الحرب الأهلية، عنصراً من عناصر الاختلاف، لا سيما في السنوات الأخيرة، عندما اتخذت طابعاً خاصاً بطائفة واحدة، رغم أن المحاولات التي بذلت في مرحلة التأسيس، كانت كبيرة وجادة،

لجعل هذه المقاومة، بشمولها كل القوى، وكل الطوائف، وكل المناطق، عنصر توحيد وعنصر تأسيس لوطنية جديدة. إلا أنه من الخطأ حصر المسؤولية في هذا الخلل بالمقاومة، بكل أطرافها، منذ انطلاقتها حتى الآن، وإغفال المسؤولية الأساسية التي تتحملها تلك القوى التي استنكفت، منذ البدء، لأسباب سياسية، وغير سياسية، عن المشاركة في الدفاع عن الاستقلال الوطني، والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأرض.

وستسألني عن المفاوضات الجارية لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل: ما هو موقعها في القضية الوطنية؟ وأجيب: إنها أيضاً شكل من أشكال النضال، وأداة من أدواته. وبإمكانها أن تكون عنصر تغليب للوحدة على الانقسام. وبإمكانها أن تكون عكس ذلك. وبرغم أن الموقف الرسمي سليم في المفاوضات، إلا أن الاستقالة من الدور المباشر فيها، وتفويض الأشقاء السوريين، على أهمية وإيجابية وحزم الموقف السوري، قد بدأ يشكلان عنصر ضعف في هذا الموقف الرسمي، وعنصر خلل داخلي.

**ط.د** بعد ان اعفاني كريم مروه من طرح الاسئلة، هل توافق كريم بقرادوني، على تحديده لعناصر القضية الوطنية اللبنانية؟ وكيف تحددها انت؟

**ك.ب** أريد أن أميز بين ثلاثة مفاهيم: القضية والمسألة والمشكلة. القضية تتعلق بالوطن، والمسألة تتعلق بالدولة، والمشكلة تتعلق بالحكم.

المشاكل متعددة ومتغيرة تتناول كل أوجه الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية، منها ما هو خاص بلبنان، ومنها ما هو عام ومعروف في كل دول المنطقة. بعض المشاكل يجد حلاً،



وبعضها يبقى دون حل، فيتراكم ويتداخل فيصير أزمة وتصير الأزمة مسألة تطرح طبيعة النظام وأسس الدولة.

المسألة عادة تكون محددة تتناول بناء الدولة والنظام الذي تقوم عليه هذه الدولة. وهي تطرح موضوع شكل الدولة أي الجمهورية، ودستور الدولة أي الديموقراطية والبرلمانية والليبرالية والطائفية، وسيادة الدولة أي الاستقلال والاحتلال والتحرير.

أما القضية فهي تتناول موضوعاً واحداً هو الوطن، أرضاً وشعباً وإرادة عيش مشترك. القضية الوطنية هي الخلاف حول الوطن الذي هو وحده يستحق اسم «القضية» فنسميه القضية اللبنانية.

والقضية اللبنانية تتخذ معنى خاصاً عندما يتعلق الخلاف بوجود لبنان وكيانه: هل هو وطن أم جزء من وطن أم وطنان؟ وجاءت وثيقة الوفاق الوطني لتنهي هذا الخلاف الذي برز في بداية هذا القرن وسيطر على الحياة السياسية في مرحلة الاستقلال وما بعدها والذي شكل سبباً من أسباب اندلاع الحرب اللبنانية. وحمل اتفاق الطائف جواباً صريحاً صار مقدمة في الدستور اللبناني فأقر بأن لبنان وطن نهائي، ولا يشكل جزءاً من وطن، ولا هو وطنان ولا يمكن تقسيمه أو تجزئته.

مبدئياً القضية الوطنية حسمت في مقدمة الدستور، ويجب حسمها في الواقع والممارسة والفكر.

بالنسبة لي، الوطن هو لبنان، ولا يمكن للبنان أن يكون غير لبناني، فلا هو سوري ولا فلسطيني ولا مصري ولا بالتأكيد إسرائيلي. فلا وطنية غير الوطنية اللبنانية، ولا ولاء إلا للبنان وطناً نهائياً وواحداً لكل أبنائه. ولا يمكننا بالتالي الحديث عن وطنية عربية أو وطن عربي أو سوري. إن عروبة لبنان تتعلق بانتمائه إلى

محيطه العربي، وإلى جامعة الدول العربية وإلى القومية العربية. وإني أميز بين الوطنية التي لا يمكن أن تكون إلا لبنانية، وبين القومية التي لا يمكن أن تكون إلا عربية. وكل خلط بين الوطنية اللبنانية والقومية العربية أو إلغاء الواحدة لحساب الأخرى، أو خلق تناقض بينهما، يؤدي إلى مس الكيان اللبناني وإشعال حروب أهلية.

طبعاً، لا يمكن لمفهوم الوطنية اللبنانية أن يكون جامداً. فالوطنية التي تنعزل داخل ذاتها تصبح شوفينية وتتحول هي الأخرى إلى مشاريع حروب وهيمنة ضد الآخر وضد المحيط. والوطنية لا تعني بالمقابل ولاء لما هو أكبر من الوطن أو لما هو أصغر منه. إنها وطنية منفتحة إلى أقصى الحدود لكنها متشددة في الولاء للوطن. لا يمكن أن يكون ولائي للبنان ولسوريا في الوقت ذاته. وأنا أختلف مع التيارات القومية في هذا الأمر. أنا أنتمي للعروبة وولائي للبنان، والأولوية عندي هي لولائي، في حين أن هناك من يفضل قوميته على وطنيته، أو يضحي بوطنيته في سبيل القضايا القومية. إني لا أرى تعارضاً بين لبنانيتي وعروبتي، بل تكاملاً بينهما، وإذا حصل تعارض بينهما أختار لبنانيتي. هذا هو معنى الولاء الوطني. ورأيي أن حسم هذا الأمر شرط لبناء الدولة.

**ط.د** انت تعتبر إذن ان هذه القضية لا تزال مطروحة بحدة، وان حسمها له الأولوية.

**ك.ب** إنها نقطة محورية. ورداً على ملاحظتك، يمكن القول إن حدة الصراع حول هذه القضية تراجعت بعد الحرب، أي تراجعت لدى المسلمين فكرة القومية العربية لصالح الوطنية اللبنانية، وشمل الاعتراف بلبنان كوطن نهائي معظم اللبنانيين.

لكن سنواجه في المستقبل مشكلة أخرى مع الفكر الإسلامي



والأصولية الإسلامية، وهي مشكلة أسلمة لبنان أو قيام جمهورية إسلامية فيه. إن شرط حل القضية الوطنية هو الولاء المطلق للبنان، وشرط حل مسألة بناء الدولة هو التمسك بالعيش المشترك، أي أن لبنان ليس مسيحياً ولا إسلامياً، فلبنان ليس الدولة الوحيدة في العالم التي فيها مسلمون ومسيحيون، بل هي الدولة الوحيدة التي يشارك فيها المسلمون والمسيحيون على حد سواء في الحكم.

إن العيش المشترك الذي ينبع عن إرادة تعاقد حرة بين اللبنانيين يجعل من الديموقراطية القاعدة الثالثة لبناء الدولة. وأوافق كريم مروه على أهمية الشرط الديموقراطي بسبب خصوصية لبنان القائمة على العيش المشترك، مع العلم أن هذا الشرط ليس ضرورياً في العديد من الأوطان الأخرى.

**ط.د** الا تريان ان مفهوم القضية الوطنية يجب ان يتحدد بالمكان والزمان ليصبح واضحاً؟ فالمشكلة ليست في تحديد المفهوم، بل في تحديده الآن في هذه اللحظة. والآن انتما مختلفان. فبالنسبة لكريم بقرادوني تنتفي المشكلة إذا حسمت قضية الولاء للبنان الوطن النهائي. وبالنسبة لكريم مروه، هذا الحسم لا ينفي وجود قضية وطنية لبنانية يتحدد مفهومها بجملة الأمور الأخرى التي ذكرها وركز عليها. فالخلاف موجود حتى في تحديد المفهوم.

**ك.م** صحيح. طرح كريم بقرادوني فكرة تقول إنه لا وجود لدولة بدون وطن، وأنا رأيي معكوس، أي أنه لا وجود لوطن من دون دولة. فالوطن بدون دولة معرض باستمرار للتفكك وللصراعات وللحروب الأهلية. إذن، علينا إيجاد مفهوم للوطن، لكن علينا أيضاً ومباشرة أن نعطي هذا الوطن صيغته الدستورية التي أسميها الدولة.

**ك.ب** لا أرى أين الخلاف بيننا. فأنا قلت إن الاتفاق على مفهوم الوطنية وعلى الوطن شرط بناء الدولة.

**ك.م** صحيح. لكن الوطن موجود بشكل ما. وعدم بناء الدولة يعطل ثبات هذا الوطن. وفي كل حال، لا يوجد خلاف في الجوهر، إنما في الأولويات ربما. وأود هنا أن أناقش كريم بقرادوني في مفهوم العيش المشترك فأنا ضد هذا التعبير لأنه يخفي فكراً أنا ضده حين يفترض وجود متناقضين يجب أن يعيشا بشكل مشترك. وأنا أرى أننا شعب واحد. وكوننا شعباً واحداً لا ينفي وجود الاختلافات وتعدد الانتماءات الدينية. لكن عندما تعطي للتعدد هذه الصيغة، ننقل الدين إلى مستوى القومية. وأنا لست موافقاً على ذلك.

**ك.ب** أقبل فوراً تنبيه كريم مروه من الناحية المبدئية. أما الواقع اللبناني فيقوم على الانقسام المسيحي ـ الإسلامي وأنا متأثر به، لكن التنبيه بمحله. يجب أن نعترف بالفوارق إنما لا يجب أن نرفعها إلى مستوى قضايا. وبالمناسبة أريد تطوير فكرتي، فالميثاق التعايشي يجب أن يتحول تدريجياً إلى ميثاق اجتماعي. فبقدر ما تنتفي الطائفية بقدر ما يتلاشى الكلام عن العيش المشترك. ولا يمكننا إلغاء التأثير الديني في وطننا وفي المنطقة، لكن لا يجب أن نحول الدين بديلاً عن الوطن أو أن نحوله إشكالية وطنية.

صحيح أن الشعب اللبناني واحد، ويجب أن لا أكون متناقضاً في فكرتي حول الوطنية اللبنانية، وهذه قناعة وجدانية أعبر عنها الآن ويجب أن تكون قناعة كل الذين يفكرون مثلي، وإلا ندخل في تناقض مع ذاتنا. وبعد الإقرار بأن الشعب اللبناني واحد، يصبح مفهوماً التأكيد بأن داخل هذا الشعب تنوعاً يجب أن نعترف به. شعب واحد بولاء واحد بانتماءات متعددة. هذا هو التنوع في



الوحدة. الشعب الواحد تعبير عن الوحدة، والتنوع تعبير عن الخصوصية اللبنانية لهذا الشعب.

وأنهي بالقول إن الحد الأدنى لبناء الدولة هو الاتفاق على الوطن، والحد الضروري لبناء الدولة هو الوفاق الوطني، والحد الطبيعي لبناء الدولة هو الديموقراطية التي نفتقدها في النظام القائم الذي ينقصه الكثير ليصبح نظاماً ديموقراطياً.

**ك.م** أنا مرتاح لهذا التوضيح الذي قدمه كريم بقرادوني. وأنا معك يا صديقي في موضوع الأديان. ولا أتصور إنساناً عاقلاً يمكنه أن يعتبر أن هذه الظاهرة التاريخية هي من الأمور الهامشية في بلدنا وفي منطقة مثل منطقتنا هي منبع الأديان ومهبطها. المشكلة برأيي هي في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، وكيفية إعطائها موقعها ودورها الصحيحين حتى لا تتحول إلى عامل تقسيم بدل أن تكون عامل إثراء ثقافي وحضاري، اليوم وفي المستقبل. وهذا الموضوع يجعلني أذكر بإعادة كتابة التاريخ التي أشار إليها اتفاق الطائف وبقيت الإشارة غير واضحة وملتبسة. فكيف نعيد كتابة التاريخ انطلاقاً من تحديداتنا هذه للقضية الوطنية؟ كيف نعيد قراءة التاريخ بنظرة مختلفة، انطلاقاً مما توصلنا إليه من اتفاق حول الوطن وحول إشكال التعبير عنه؟

إنها مسألة بالغة الأهمية. ولا بد من الاتفاق حولها، إذا كنا حريصين على بناء وطن حقيقي. وفي هذا السياق من النقاش حول كتابة التاريخ، ارتباطاً بمفهومنا الجديد للقضية الوطنية، أرى أن قضية التعليم الرسمي، في مستوياته كلها، هي قضية أساسية. ففي المدرسة الرسمية الموحدة، وفي الجامعة الوطنية، يتحقق هذا الاندماج بين اللبنانيين في انتمائهم إلى وطن. وإذا ما حسمنا هذه القضية، لا تعود

هناك مشكلة حول المدرسة الخاصة، المتعددة، ولا حول تعدد الجامعات. وإذا لم نحسم فيها فإن كل كلام حول الانتماء الوطني يبقى من دون هدف. وتبقى المشكلة هي نفسها من دون حل. وتبقى مصدراً لتفجر الأزمات من كل نوع، في الحاضر والمستقبل.

**ك.ب** بذهني سلم أولويات لمقاربة المعضلات التي نواجهها. فالمعضلة الأولى هي المعضلة الوطنية حيث يجب حسم الولاء للوطن، بعدها مباشرة تأتي معضلة بناء الدولة التي تبنى على عيش مشترك مع تحفظات على التعبير أساسها التأكيد على أنه مفهوم مركب ومتماسك، وأخيراً تأتي مشاكل الحكم.

**ك.م** أنت تنفي العنصر الرابع وهو العلاقة مع الخارج.

**ك.ب** لا، لم أنفه. فعندما أحسم قضية الولاء للوطن، أحدد فوراً علاقة هذا الوطن بالأوطان الأخرى. ولذلك تحدثت عن وطنية منفتحة تحل المشكلة، ووطنية منغلقة تخلق الحرب.

**ك.م** إذا لم يحسم هذا الأمر فلن تُحسم قضية الوطن. العلاقة مع الخارج لا تجد حلها نظرياً، بل بتحديد مفاهيم هذه العلاقة وباتفاق اللبنانيين حولها.

**ط.د** باعتقادي ان الفصل الذي دعا إليه كريم بقرادوني بين الدولة والنظام والوطن هو فصل ضروري، لان عدم الالتزام به ادى إلى انهيار الدولة في السابق. لكني اتساءل واطرح التساؤل امامكما: الا يواجه لبنان، بعد حرب دامت ١٧ عاماً، وبعد خمس سنوات على انجاز دستور جديد، معضلة كبيرة في إيجاد سبل استمراره كوطن وكدولة وكنظام؟ اي ان هذه الأبعاد الثلاثة المنفصلة عن بعضها بالمبدا، هي ابعاد مترابطة في الواقع القائم اليوم. فالعلاقة اللبنانية ـ السورية لا يتفق اللبنانيون على مفهوم



واحد في التعاطي معها، ويصبح تحديد مفهوم هذه العلاقة جزءاً من تحديد القضية الوطنية اللبنانية. وكذلك الأمر بالنسبة لبناء الدولة، فنحن في مرحلة إعادة بناء، ستقرر مصيرنا إلى امد طويل، وهناك بشان هذا الموضوع خلاف كبير بين اللبنانيين. حتى شكل الحكومة وتركيبتها لهما، اليوم وفي هذه المرحلة المفصلية من تاريخنا، دلالة بالنسبة لتجانسهما مع اهداف القضية الوطنية اللبنانية. والاستنتاج الوحيد الذي يبدو لي ممكناً الآن هو ان اللبنانيين لم يتفقوا بعد على هذه الأهداف.

**ك.ب** إن القضية الوطنية تعني الوطن والانتماء الكامل إليه، وهي لم تحسم بعد، ولكنها في طور الحسم. صحيح أنه جرى حسمها على الورق ولكن ليس في النفوس وفي الفكر وفي الممارسة. أما موضوع الدولة فنحن نواجه معضلة سببها الفكر القومي العربي الذي لم يستطع إقامة دولة عربية واحدة، فانتقل إلى القول بوجود دول عربية متعددة بشعب عربي واحد. وهذا الفكر سيلزمه وقت إضافي ليعترف بوجود شعوب عربية متعددة وليس شعباً عربياً واحداً. لذلك ترى الرئيس حافظ الأسد، ارتكازاً منه على فكره القومي، يعترف بوجود دولتين سورية ولبنانية، لكنه يصر على أننا شعب واحد في دولتين.

أما الديموقراطية كنظام فكانت بعيدة عن الفكر اليساري المنشغل بالقضايا القومية، في حين كان اليمين منشغلاً بقضايا الكيان والاستقلال.

إذن، أنا موافق على أننا نواجه هذه المسألة بوجوهها الثلاثة في هذه المرحلة، وعلينا أن نعطي جواباً مثلث الأضلاع عليها. وهنا يأتي دور المصالحة الوطنية ودور الأحزاب والقوى الشعبية لإعطاء هذا الجواب.

**ط.د** هل عند كريم مروه ما يضيفه؟

**ك.م** إضافات قليلة. أولها تأكيدي على الخصوصيات المرحلية للقضية الوطنية. فطبيعة وعناصر وتجليات هذه القضية تتغير وفق الظرف الزمني ووفق مستوى التطور الموضوعي في البلاد. فهذه القضايا التي نطرحها الآن كتحديد لعناصر القضية الوطنية كانت مطروحة منذ الاستقلال، لكن الوعي بها كان مختلفاً. وربما كان ضرورياً أن نمر بكل هذه الاختبارات القاسية لنصل إلى الوعي بأهميتها.

الإضافة الثانية تتعلق بالنقطة التي لا أزال على اختلاف مع كريم بقراودني بشأنها، وهي العلاقة مع الخارج. ولهذه العلاقة ثلاثة مستويات: المستوى الأول هو العلاقة مع سوريا التي يجب أن تكون نموذجاً لعلاقاتنا مع الشعوب العربية الأخرى. وأنا أؤكد هنا، على وجود شعوب عربية، لأن هذا التعبير يكرس انتماءنا لقومية عربية ويكرس خصوصياتنا في الوقت ذاته. وهذه العلاقة، كما أشرت آنفاً، يجب أن تقوم على أسس واضحة من الاستقلال والسيادة والتكافؤ والاحترام المتبادل، والتكامل الذي تحدد شروطه وأسسه، الرابطة القومية، ورابطة المصالح المشتركة. وثمة خلل في علاقتنا مع سوريا لا بد من إزالته لصالح العلاقة الصحيحة المميزة. أما على الصعيد العربي العام فإنني أعتقد أن التجارب تقودنا إلى الواقعية. وهذه الواقعية هي التي تجعلني أحدد العلاقات العربية ـ العربية، كسقف واقعي، ولأمد طويل، بالجامعة العربية. وهو الأمر الذي يتطلب منا نضالاً حقيقياً وجهداً كبيراً لكي تصبح الجامعة في مستوى هذه المهمة المستقبلية. المستوى الثاني، هو العلاقة مع إسرائيل، أي مع خصم احتل الأرض ودمر الحجر والبشر. وهو متناقض معنا بالوجود والمصالح. واليوم نحن ننتقل إلى مرحلة جديدة. ومن المهم جداً تحديد كيفية انتقالنا من الماضي إلى المستقبل. علينا أن نحدد ماذا



يبقى من شكل العلاقة السابق مع إسرائيل وماذا سيزول؟ إذ لا يكفي أن ننخرط في المفاوضات من أجل سلام نريده عادلاً، وهو لن يكون، في الظروف الراهنة، عادلاً دون أن نحدد آفاق هذا السلام، وموقعنا فيه وصراعنا، في ظله، من أجل استعادة كامل الحقوق، وخلق الشروط لذلك. المستوى الثالث هو العلاقة مع الخارج الآخر الذي لا تربطنا به لا علاقات مميزة ولا علاقات عداء. وهنا أجد ضرورة البحث عن علاقات تضامن مع الدول التي مثلنا، دول العالم الثالث والبلدان الفقيرة. أما علاقاتنا مع الدول الكبرى التي لا يمكننا الاستغناء عنها فهي بحاجة إلى تحديد دقيق ومعاصر لمفهوم التبعية. وجوهر هذا التحديد يكمن في الاستمرار في هذه العلاقة والنضال، في الوقت ذاته، بصورة دائمة للحفاظ على استقلالنا الوطني، وعلى حريتنا، وعلى حقنا في تقرير مصيرنا واختيار طريق تطورنا.

**ك.ب** عندما تريد تحديد طبيعة علاقتك بالآخر، عليك تحديد ذاتك أولاً، ومن خلال تحديد الذات الوطنية تحدد ذات الآخرين وعلاقتك بهم. ومباشرة أقول إنه يجب أن نسقط فكرة التوحد والوحدة التي تصل إلى حد الاندماج ونفي الخصوصيات، وأن نسقط فكرة التناحر والتقاتل التي تصل إلى العداء، وأن نتبنى ونبني فكرة التعاون والتضامن التي تصل إلى حدود التكامل. إنها جدلية مطروحة على الفكر القومي العربي وعلى الفكر الوطني الإقليمي، وعلينا حل مشكلات الانتقال من القومية إلى الإقليمية. وأرى في هذا المجال أن الخصوصيات الذاتية ستنمو أكثر وأكثر، وفي المقابل روابط الجوار ستقوى أكثر وأكثر. وتطبيقاً لهذه النظرية فإنه بقدر ما تنمو الخصوصية اللبنانية بقدر ما تتعزز العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا؛ إن في الأمر علاقة عضوية.

**ط.د** اتصور ان آراءكما بشأن هذا الموضوع اصبحت واضحة، وادت دورها في إبراز الأبعاد المختلفة للقضية الوطنية التي يمكن ان يرى فيها الشعب اللبناني هدفاً نضالياً يعمل لتحقيقه. لكن شروط تكوين هذه القضية بقيت ضمن إطار ما يجب ان يكون. ركزتما على الصورة وليس على من هو مدعو لرسمها. وهذا امر طبيعي لانكما تمثلان قوتين سياسيتين بينهما اختلاف من ضمن قوى سياسية اخرى عديدة. وقد اشرتما إلى ضرورة ان تشارك القوى اللبنانية المختلفة في عملية بناء المفهوم المشترك للقضية الوطنية اللبنانية. واقترح الآن ان ننتقل إلى مناقشة مفصلة لمفهوم بناء الدولة والديموقراطية بوصف هذا البناء القضية المحورية التي تواجه الصراع السياسي في لبنان الآن.



# الديموقراطيّة كشرط لبناء الدولة

**ط.د** نحن نقترب من نهاية هذا الحوار الشاق والشيق. وبقي في السياق الذي وصلنا إليه، محوران ادعو إلى التوقف عندهما. الأول محور الديموقراطية والثاني يتمثل بالسؤال: لبنان إلى اين؟ او اي دور للبنان في مستقبل المنطقة المقبلة على تغيرات جذرية؟

بالنسبة للمحور الأول، فقد اعتبرتما في نقاشكما ان الديموقراطية واحدة من مكونات الدولة في لبنان، وهي جوهر النظام السياسي لهذه الدولة. وباعتقادي ان الطائف سعى إلى اجراء اصلاح لهذا النظام باتجاه جعله مرتكزاً إلى المؤسسات، إلى العمل المؤسساتي في الدولة، والشرط الأول لنجاح هذه العملية هو الديموقراطية. فهل استطاع الطائف عبر اعتماده التوازن الطائفي بديلاً لشعاري الغبن والخوف، ان يخطو خطوة اولى باتجاه البناء الديموقراطي لمؤسسات الدولة؟

**ك.ب** لا أشك لحظة أننا دخلنا، في العالم العربي وفي لبنان، عصر الديموقراطية. إنه شعار السنوات العشر القادمة. ونواجه في الحاضر صراعا مريراً وقاسياً بين الديموقراطية والأصولية مثلما واجهنا على مدى الخمسين سنة المنصرمة صراعاً بين الليبرالية والشيوعية. ويمس هذا الصراع جوهر المستقبل العربي، وقد بدأت معالمه تظهر في عدد من الدول العربية مثل الجزائر ومصر. وتتخذ الأصولية من الإسلام درعا أخلاقياً وخزاناً بشرياً لتنتصر على الديموقراطية. هذا ما

حصل في إيران حيث انتصر، باسم حق الشعب الإيراني، نظام يحكم باسم اللّه. نحن في حالة صراع بين فكرتين: النظام الديموقراطي والنظام الأصولي. وأنا لا أريد التعميم في هذا المجال، فالديموقراطية أنواع تختلف تبعاً لكل بلد من البلدان، وكذلك الأصولية، متعددة ومتنوعة. هناك أصولية ترضى باللعبة الديموقراطية، وهناك أخرى تريد باسم الديموقراطية الوصول إلى السلطة لكنها ترفض فكرة التداول. كما توجد أصولية تلتزم العنف طريقاً إلى السلطة، وأصولية لا تريد السلطة. إن لبنان معني بهذا الصراع من كل جوانبه.

**ط.د** لكن الصراع الآن، او بالأحرى المظهر الأساسي له، هو بين الأنظمة والتيارات الأصولية...

**ك.ب** الأنظمة العربية غير ديمقراطية، وأقرب نظام عربي إلى الديموقراطية هو لبنان. وتعتمد الأنظمة العربية شكليات الديموقراطية وليس جوهرها. إن الديموقراطية الشكلية فريسة سهلة أمام المد الأصولي. وحدها الديموقراطية الاجتماعية التي تنمي الإنسان وتلبي حاجاته وتطلعاته قادرة أن تشكل البديل الحقيقي للأصولية. فإذا استمر النظام العربي يتجاهل الإنسان العربي فسيتحول هذا الأخير إلى الدين يلجأ إليه لمقاومة الحرمان والطغيان.

إن الأنظمة العربية مرشحة لمواجهة سافرة مع الأصولية، وقد تدخل الدول العربية دوامة المواجهة بين العنف الحاكم والعنف المتمرد على الحكم.

**ط.د** هل استطيع الاستنتاج من هذا الطرح ان الديموقراطية برايك تواجه خطرين: الأصولية والأنظمة القائمة؟





**ك.ب** صحيح، إن الأنظمة العربية تولد الاستبداد السياسي والفقر الاجتماعي، وهما البؤرتان المثاليتان لنمو الحركات الأصولية.

**ط.د** وانت تدعو الأنظمة إلى تغيير وسائلها في المواجهة.

ك.ب طبعاً، مع الإشارة إلى أن المواجهة تختلف من دولة إلى دولة ومن زمان إلى زمان. فالديموقراطية والأصولية مفهومان يتبدلان بتبدل الزمان والمكان. كل الأنظمة العربية مدعوة إلى انتهاج سياسة إصلاحية جريئة تحت طائلة السقوط أمام المد الأصولي. الإصلاح السياسي هو البديل عن القمع الأمني، القمع يعزز الأصولية والإصلاح يرد عليها.

**ط.د** ما دام مفهوم الديموقراطية متغيراً فما هو تعريفك لهذا المفهوم عندنا الآن؟

**ك.ب** الديموقراطية أكاديمياً هي حكم الشعب، وهي النقيض للنظام القائم على حكم العائلة، وللنظام التيوقراطي القائم على حكم الدين، وللنظام العسكري القائم على حكم الجيش. أما من الناحية الواقعية في العالم العربي والعالم الثالث، فالديموقراطية هي النظام الذي يسمح للمواطن أن يعارض في النهار وأن ينام في بيته في الليل. وهو النظام الذي يسمح للحاكم أن يحزم حقائبه قبل مغادرته الحكم. وكان الرئيس سركيس يردد بفخر: «أنا الرئيس العربي الوحيد الذي يعرف متى سيغادر قصر الرئاسة». هذا ما يميز النظام اللبناني. فحيث الدولة تعترف بالمجتمع المدني، والمجتمع يعترف بالمواطنين، والمواطنون يعترفون بعضهم ببعض وبحقهم في الاختلاف بعضهم مع بعض، تكون الديموقراطية.

**ط.د** الا تعتقد ان تركيبة الأنظمة العربية معادية بذاتها للديموقراطية؟

**ك.ب** لا يمكن إعطاء جواب في المطلق. في الوقت الحاضر يبدو مطلب الديموقراطية فعلاً خارجياً وضاغطاً على الحكام العرب أكثر من كونه مطلباً داخلياً. وأرى أن القضية الفلسطينية وما استتبعها من حروب وهزائم بررت الانقلابات العسكرية والأنظمة المستبدة فباعدت بين الديموقراطية والعرب. كما أن فقدان التقليد الديموقراطي وفشل النخب الليبرالية ساهما في إبعاد مفهوم الديموقراطية عن الوعي العربي. فساد العالم العربي باستثناء لبنان نموذجان: الاستبداد المطلق حيث تبتلع الدولة المجتمع المدني بالكامل، والاستبداد المستنير حيث تبرز التعددية السياسية المقيدة مع شيء من نظام الشورى. وهكذا يمكن تصنيف الأنظمة العربية في ثلاث فئات: الأنظمة التي لا ديموقراطية فيها ولا ديموقراطيون، والأنظمة التي فيها ديموقراطيون بلا ديموقراطية، والأنظمة التي توجد فيها ديموقراطية بلا ديموقراطيين.

**ط.د** لننتقل بشكل ملموس إلى لبنان، حيث لا وجود لإشكالية العنفين: عنف النظام والعنف الأصولي، فيما الديموقراطية تشكل تحديا للجميع لإخراج الدولة من ازمة اعادة بنائها.

**ك.ب** صحيح، لا وجود في لبنان لإشكالية العنفين. وقد ارتحت حين خاضت الانتخابات النيابية ووصلت إلى البرلمان جماعات تسمي نفسها أصولية. إن قبول هذه المجموعات باللعبة الديموقراطية، على أنها آلية صراع على السلطة، تشير إلى أنه من الممكن أن تُدخل الأصولية على ذاتها الفكر الديموقراطي. وأرى أن اعتماد السيد محمد حسين فضل الله هذا التوجه وتشجيعه الآخرين عليه، يعطيه القدرة على صياغة نوع من أصولية جديدة، لا تنهج



سياسة الاستبداد باسم الدين، وتقبل بقاعدة التداول في السلطة.

والأصولية ليست وحدها مصدر الخطر على الديموقراطية، بل الليبرالية المتوحشة والعاملة على إلغاء الحدود بين الدول، وعلى استبدال القوة العسكرية بقوة المال، وعلى إعطاء الأولوية للصفقات والمضاربات على حساب المواطن ومشاكله، تشكل بدورها عقبة أمام بناء الدولة القادرة والعادلة. والمثال الصارخ لهذه الليبرالية هو رفيق الحريري.

وهكذا تواجه الديموقراطية اللبنانية ثلاثة أخطار: العشائرية والأصولية والحريرية.

وهذه الأخطار الثلاثة هي التي ألغت المرحلة الانتقالية التي سعى اتفاق الطائف إلى قيامها. فتحولت المرحلة الانتقالية إلى فرصة لتوسع هذه المشاريع الثلاثة المناقضة لما يمكن أن تسميه دولة المواطن أو دولة حقوق الإنسان، أي الدولة الديموقراطية.

**ط.د** لماذا نمت هذه المشاريع على حساب المشروع الديموقراطي لبناء الدولة؟

**ك.ب** الأسباب عديدة وأتوقف عند ثلاثة: الطائفية والرشوة وضعف الأحزاب والنقابات. لم يحاول أهل الطائف طيلة عهد الهراوي أن يتخطوا الطائفية، بل عملوا على تسعيرها: بدل أن يتدرجوا من المرحلة الطائفية إلى المرحلة الوطنية فإنهم تراجعوا من المرحلة الطائفية إلى المرحلة المذهبية. وقام تحالف جهنمي بين الإقطاع الطائفي والإقطاع المالي لإضعاف الأحزاب والنقابات مما ساهم في تغذية الأصولية التي تنمو في مناخ الغرائز والغبن.

ومع وصول رفيق الحريري ساد منطق المال، ونظام الفساد

والإفساد في كل شيء. وصارت الرشوة قاعدة حكم، وتحولت الحريرية إلى سرطان الديموقراطية، مما يعزز الأصوليات والخيبات. لقد حان الوقت لأن نطالب بالفصل بين أهل المال والعمل السياسي، ونقر قانوناً يمنع على رجل المال، طيلة توليه مسؤولية عامة، أن يزاول نشاطه المالي.

في المقابل لم تقدر الأحزاب والنقابات أن تسترد المصداقية والشعبية اللتين فقدتهما بسبب الحرب، ولم تعرف أن تنقي ذاتها من خلال نقد ذاتي وفحص ضمير سياسي، ولم تطلق برنامجاً سياسياً جاذباً أو بديلاً، ولم تقدم نموذجاً ديموقراطياً يحتذى على صعيد النظام، مما أفسح المجال أمام أهل المال ليحلوا محل أهل السياسة.

**ط.د** وهل الحل في تطبيق الطائف ام تبديل الذهنية الحاكمة؟

**ك.ب** لا، المسألة أكبر من الطائف وأكبر من الحكم القائم. لقد رأى أهل الطائف في اتفاق الطائف وسيلة لإنهاء الحرب وليس مشروعاً لبناء الدولة. صحيح أن الحرب العسكرية انتهت دون رجعة، غير أن منطق الحرب لا يزال قائماً بين الرئاسات الثلاث وسائداً بين أهل الحكم، فبدل أن يبني المسؤولون دولة راحوا يتحاربون لتأمين المصالح والمغانم والخدمات على حساب الدولة.

الحل يتعدى الطائف ويمر من خلال تغيير الطبقة الحاكمة. المطلوب حركة إصلاحية تعيد النظر جذرياً بتركيبة النظام والسلطة. فالديموقراطية تكون شاملة أو لا تكون، وتقوم على الإصلاح الشامل أو لا تكون. الطائف انتهى وقد استهلكه أهله وخصومه في آن. نحن بحاجة إلى طائف آخر: الطائف الأول أنهى الحرب والطائف الثاني يجب أن يبني الدولة الديموقراطية.





**ط.د** كلامك يعني دعوة لتغيير الدستور...

**ك.ب** ولِمَ لا؟ لكن دعني أقول إن الدستور في لبنان لم يطبق يوما بحرفيته. دستور الجمهورية الأولى لم يطبق واعتمد إلى جانبه الميثاق الوطني غير المكتوب. ودستور اليوم لا يطبق. أنا لا أطرح المسألة من الناحية الدستورية، بل من ناحية العمل السياسي المفقود. فالأخطار الثلاثة التي تهدد الدولة اليوم لا علاقة لها بالدستور، وهي الذهنية العشائرية القديمة والفكر الأصولي الجديد والنهج الحريري المستجد.

**ط.د** ما هو شرط او شروط تجاوز هذه المخاطر للدخول في مرحلة بناء الدولة الديموقراطية؟

**ك.ب** أرى ثلاثة شروط للولوج إلى الدولة الديموقراطية. أولاً، الوعي الذي لدى الناس، وهذا يبدأ في المدرسة والجامعة. ثانياً، نهوض الأحزاب والنقابات والنوادي وقيام جبهة قوى التغيير على أساس برنامج عمل ديموقراطي واجتماعي. وثالثاً انتخاب رئيس جمهورية قادر وعادل ونظيف في نهاية ١٩٩٥.

ما زلت أركض منذ الستينات وراء حلم لم يتحقق بعد، وهو قيام دولة لبنانية تتوازن فيها الحرية والعدالة أي الديموقراطية ذات المضمون الاجتماعي، إنني أحلم بدولة أكثر صرامة مع الإقطاع السياسي والمالي والطائفي، وأكثر تضامناً مع الفقراء والعاملين والمثقفين. حلمي حرية أكبر وعدالة أشمل.

**ط.د** كلامك جميل. لكن صورة الواقع التي تعكسها في نقاشك، ومضمون تصوراتك لشروط تجاوزها، تتناقض بشكل كبير مع سياسة

ومـمارسة قيادة حزب الكتائب اليوم. وإلّا كيف تفسر اطروحاتكم التحالفية مع حركة امل والـمردة؟ وكيف تفسر دعوتكم للقاءات المسيحية؟ وكيف تفسر مواقفكم الانتخابية الـمؤيدة إما للتقليد وإما للإقطاع؟ وكيف تفسر تعاطيكم مع موقع رئاسة الـجمهورية مثلاً كموقع ماروني قبل ان يكون اي شيء آخر؟

**ك.ب** الحلم وحده يجعلك تتحمل الواقع ويعطيك قوة للإستمرار. ففي تموز ١٩٩٢، وفور تعييني أميناً عاماً لحزب الكتائب اللبنانية طرحت علناً ثلاثة أمور: الانفتاح والتجديد والديموقراطية. وفي المؤتمر التاسع عشر للحزب الذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٩٣ اقترحت أن نعمل تنظيمياً وسياسياً لنقل الكتائب من حزب المسيحيين إلى حزب اللبنانيين، وقد تحقق البعض اليسير من هذه الأطروحات وما زالت الطريق طويلة لإنجاز هذه المهمة. رسمنا التصورات والاستراتيجية ولم نترجمها سياسة وبرامج وأفعالاً.

صحيح أن لا بديل عن الكتائب لدى المسيحيين، لكن الصحيح أيضاً أن الكتائب لم تعد تمثل كل المسيحيين ولا يجوز أن يكون للمسيحيين حزب واحد، ولا بد من الانتقال من العمل الحزبي المنفرد إلى التجربة الجبهوية لتخطي الحالة الطائفية السائدة. فانفتحنا على ما هو موجود على يميننا كمؤسسة المردة، وعلى ما هو موجود على يسارنا كحركة أمل ورابطة الشغيلة. ولم نغفل الحوار مع الأحزاب الأخرى كالحزب الشيوعي والحزب القومي السوري وحزب اللّه. بدأنا لكننا لم نصل بعد. العمل الجبهوي لم يدخل في العقل السياسي اللبناني.

وحاولنا أن ندخل جرعة من الديموقراطية داخل الحزب، فأجرينا انتخاب رؤساء المناطق والأقاليم مباشرة من القاعدة. انتقلنا من





اللاديموقراطية إلى ديموقراطية محدودة ومقيدة داخل الحزب. وسعينا إلى تجديد الروح والهيكلية والبرنامج والكوادر لكننا لم نحقق شيئاً يذكر في هذا المضمار. ما زلنا حزباً يترهل ولم يجدد شبابه بعد.

**ط.د** انا اعرف انكم تجدون صعوبة في ترويج هذا الطرح امام قاعدتكم الحزبية. فكيف تواجهون هذه المسالة؟

**ك.ب** إخترنا أن نعيد تربية القاعدة الكتائبية وأن نخرجها من غرائزيتها التاريخية وأن نطرح أمامها مشاكل أكبر من الطائفة ومن الحزب، فنخرج من القوقعة الذاتية إلى فسحات الوطن. ليس صحيحاً أن الطرح التجديدي يلقى تجاوباً سريعاً عند الناس. فالناس بطبيعتها محافظة وتفضل أن تبقى على ما تعودت عليه. والقاعدة الكتائبية أكثر محافظة بالطبيعة والتطبع وتحتاج إلى وقت طويل لهضم كل عملية تجديدية. ونحن لا نريد في النهاية أن نتحول إلى نخبة، أي أن نتحول من حزب جماهيري إلى ناد فكري بدون قاعدة. وأمامنا بالتالي عمل مهم ومتعب وطويل النفس.

إننا ندعو إلى تخطي الطائفية عن طريق قيام جبهة أحزاب تشكل بمحصلتها نتاجاً وطنياً، وتقوم على برنامج حد أدنى هو بالضرورة برنامج اقتصادي اجتماعي. إننا نعمل على إنتاج ثقافة سياسية جديدة على مستوى قواعد الحزب وعلى مستوى القواعد الأوسع، ضمن الخيار الاستراتيجي المستقبلي المرتبط بدور لبنان الجديد في العالم العربي. إننا نسعى إلى ائتلاف كبير لأننا لا نستطيع وحدنا، ولا غيرنا يستطيع وحده، تحقيق التغيير الديموقراطي المطلوب.

**ط.د** الا ترى تناقضاً بين ما تطرحونه كشروط لبناء الدولة وبين لقائكم مع اطراف موجودين داخل الإطار المشوه لعملية البناء التي تجري الآن؟ اليس الطائفي هو الذي يحكم هذا اللقاء وليس السياسي؟ الستم

تلتقون على جسد الضحية التي هي هذا التجديد في الفكر الذي تعلنون عنه؟ وما اريد قوله هو ان التناقض بارز داخل حزب الكتائب، او بالأحرى الصراع بين رغبته في الخروج من فكره الطائفي وبين عدم قدرته على هذا الخروج.

**ك.ب** كلنا نمر بمرحلة انتقالية. والتناقض موجود في ذاتنا، ونحاول تخطي الذات. وما أصعب هذا التخطي! كلنا طائفيون، وحتى الأحزاب والشخصيات غير الطائفية قبل حرب لبنان، طيفتها الحرب غصباً عنها. وما أصعب الخروج من الطائفية! فكيف نتخطى هذا الواقع؟ وكيف يكون هذا التخطي؟ هل نأتي بناس من الخارج، فنستبدل الشعب اللبناني بشعب آخر؟ هذه هي القوى السياسية الموجودة عندنا في لبنان وعلينا التعامل معها. يجب أن ننتج ثقافة جديدة عبر تحالف جديد يهدف إلى بناء دولة ديموقراطية جديدة، إنه عمل بطولي أن نحاول فحص ضميرنا وتخطي ذاتنا. ربما نفشل لكننا على الأقل نملك شجاعة الإعلان بأننا لسنا راضين عما نحن عليه.

لا أطرح شعارات ظرفية بل قناعات ثابتة أسعى لتحقيقها منذ أن كنت في الحركة الطالبية في الستينات، وكريم مروه شاهد على ذلك. إننا نعيش مرحلة تفجر التناقضات في الداخل والخارج فعلينا أن نحولها إلى تفجير للطاقات. ليس المهم أن نرى كل الطريق، المهم أن نبدأ الخطوة الأولى على الطريق.

**ط.د** كريم مروه، هل ترى ان الديموقراطية مهددة بالمخاطر التي اشار إليها كريم بقرادوني؟

**ك.م** توجد التباسات كبيرة حول تحديدنا لمفهوم الديموقراطية. وهذا أمر طبيعي له علاقة بمستوى الوعي، الذي يرتبط



هو الآخر بمستوى التطور الاقتصادي. وأنطلق من هنا لأقول إن الديموقراطية مفهوم تاريخي، وليس صدفة أن تكون الديموقراطية قد نشأت حيث انوجدت الدولة، بالمعنى الحديث للدولة، وأعني هنا الدولة البورجوازية في أوروبا. أما البلدان التي تخلفت في تطورها، فقد تخلفت أيضاً في إنشاء دولتها، وتخلفت بالتالي في تحديد مفهومها للديموقراطية، وكذلك في تحديد مفهومها للمجتمع المدني. ولبنان هو من بين هذه الدول التي لم يسمح مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي بقيام دولة حديثة فيها، ولم تسمح الانقسامات التي قامت داخل البلد بقيامها، بل كانت هذه الانقسامات أحد أشكال تجلي الدولة المتخلفة القائمة. الدولة والديموقراطية تكمل إحداهما الأخرى، ولذلك اصطدمت محاولة بناء الدولة الشهابية بتناقضاتها التي حملتها معها كما اصطدمت بالواقع الموضوعي. ثم أتت الحرب وأنتجت ما أنتجته من دمار مادي ومعنوي، ومن وعي يتعاظم بضرورة بناء الدولة. ولذلك، وانطلاقاً من هذه الصورة، أطرح على نفسي وعليكما وعلى الجميع السؤال: كيف علينا أن نحدد ديموقراطيتنا التي لنا فيها، برغم التخلف والانقسامات، تقاليد نعتز بها، وكيف نحدد صيغتها المستقبلية ونحن ندخل في عصر تتسارع فيه إمكانيات التفاعل والتأثير واختصار مراحل الزمن؟ وأسارع إلى القول إن تحديدنا للديموقراطية يجب أن يرتكز إلى واقع بلادنا وخصوصياتها ومستوى تطورها وتطور وعي شعبنا...

**ط.د** ترى إذن ان البداية تكون في تحديد مفهومنا للديموقراطية في لبنان. فكيف تحددها كريم مروه؟

**ك.م** إذا أخذنا ما قلته بعين الاعتبار، يمكنني الدخول في

مجموعة تحديدات. أولها أن الدولة الحديثة تشترط وجود نظام سياسي ديموقراطي. والنظام الديموقراطي هو ما يُعبِّر عن وجود مؤسسات لها طابع الثبات، وسلطات يختارها الشعب بالانتخاب، وفق قانون ديموقراطي، وتبادل مستمر لهذه السلطات، وسوى ذلك مما لسنا بحاجة إلى بذل الجهد من أجل اختراعه. والشرط الأساسي لهذه الممارسة هو توفير الحرية، حرية الفرد في التعبير عن موقفه، وحريته كمواطن في علاقته بالدولة، أي في حقوقه التي يجب أن تحترم. وفي هذا المستوى من تحديد مفهوم الديموقراطية لا أرى إمكانية كبيرة للخلاف. أما الخلاف الحقيقي فهو حول الأكثرية العددية، أي في السؤال عما إذا كان العدد هو الذي يقرر وحده في لبنان التمثيل في النظام الديموقراطي. وأنا من الذين يعتقدون أنه في بلد كلبنان، نظامه كان طائفياً على الدوام، ويعيش انقسامات طائفية، ليس من الديموقراطية في شيء اللجوء إلى قرار الأكثرية العددية. فالديموقراطية العددية هي بهذا المعنى مثل الامتيازات التي كانت سائدة، مخالفة لمفهوم الديموقراطية العادلة. فيجب أولاً تحرير اللبناني من ثقل الانقسامات الطائفية الذي يشوه وعيه ويجعله منقسماً على نفسه، مدمراً ذاته ومجتمعه، وموغلاً في التخلف.

**ط.د** المطروح الآن هو إلغاء الطائفية السياسية اولاً.

**ك.م** لا نستطيع بناء دولة حديثة من دون إلغاء الطائفية السياسية. لكن علينا أن نحدد بالضبط مفهومنا لهذا الإلغاء. فهناك المستوى الواقعي الذي يدفعنا إلى الأخذ بالاعتبار وجود تاريخ من الصراع بين الطوائف. وهذا الصراع له مستويات، الأول غريزي، والثاني سياسي يمثله ناس يبنون مشاريعهم على أساسه ويستخدمون غرائز الناس، فيتحول الانتماء الديني إلى مشروع سياسي طائفي.



ولذلك نحن بحاجة إلى زمن لإلغاء هذا الانقسام من نفوس اللبنانيين. فعلينا إذن أن نراعي وجوده، إنما بشرط أن نضع أمامنا مهمة تجاوزه. وعلينا أن نجد حلاً لهذه الإشكالية، أي أن هناك ضرورة لإيجاد المعادلة الصحيحة التي تراعي وجود هذا الانقسام وتتجاوزه في آن معاً. ومن دون هذه المعادلة لن نستطيع إلغاء الطائفية السياسية، أي إلغاء الصيغة التي تجعل الدين أداة بيد السياسيين في السيطرة على الدولة، فتلغي الدولة وتشوِّه الدين. نحن بحاجة إلى خطة طويلة تؤدي بنا إلى فصل الدين عن الدولة، أي تحرير الدولة مما هو سائد من استغلال سياسي ديني لها، وتحرير الدين من هذا النوع من استخدامه السياسي، ليبقى علاقة روحية بين الإنسان وعقيدته. إذ في ضوء مثل هذه الخطة فقط نتمكن من الانتقال إلى تحويل ما تحدثنا عنه بشأن القضية الوطنية إلى مشروع حقيقي لانصهار اللبنانيين في مجتمع ووطن، وفي دولة ديموقراطية حديثة.

**ط.د** تقول بضرورة إيجاد معادلة صحيحة تقوم على المراعاة والتجاوز في آن، كيف، برايك، يمكن الوصول إلى معادلة كهذه؟

**ك.م** علينا أن نبتدعها، ولم نستطع بعد الوصول إليها، وهذه مهمة مطروحة أمام الجميع وليس على شخص أو طرف. لذلك أنتقل إلى الحديث المباشر عن الاقتراحات المتناقضة المطروحة التي يبدو قسم منها متقدماً كثيراً، وقسم آخر يضرب جذوره في الماضي. أي أن هناك من يدعو إلى إلغاء الطائفية بالكامل، فيقابله من يدعو إلى فدرالية طوائف. وهذا التناقض متشابه في النهاية من حيث عدم إمكانية الوصول إلى نتائج إيجابية. ورأيي أن المطلوب منا هو إقامة نظام تمثيلي مدروس بعناية فائقة، وقد تكون الصيغة القائلة بوجود مجلس شيوخ على أساس التمثيل الطائفي إلى جانب المجلس النيابي

المنتخب وطنياً صيغة معقولة، رغم أنني لا أستسيغ مثل هذا النوع من المؤسسات. وقد تكون المناصفة هي الشكل الذي يعطي الضمانات للخائفين. إلّا أن الأهم هو إنتاج قوانين ديموقراطية للانتخابات النيابية والمحلية والبلدية والاختيارية، وفي كل صعيد، بحيث يكون التمثيل أقرب إلى الصحة، وأكثر ديموقراطية، وأقل طائفية. وفي هذا الإطار فإنني أدعو، بالنسبة للانتخابات النيابية، إلى جعل لبنان دائرة واحدة، فأنا ضد الدائرة الفردية بالمطلق لأنها ضد الديموقراطية بالمطلق وأن يكون الانتخاب على أساس نسبي وأن يعطى حق الانتخاب للذين بلغوا الثامنة عشرة، وأن يجري الانتخاب في مكان السكن، وأن تحدد النفقات المالية إلخ... ومضمون الاقتراح أن يشارك أكبر قدر ممكن من اللبنانيين بانتخاب من يمثلهم، وأن يكون للجميع مكان للمشاركة في القرار، وأن ينتخب الجميعُ الجميعَ.

**ط.د** كريم بقرادوني طرح إشكالية اكتمال الديموقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي.

**ك.م** نعم، وهذا صراع قديم ومطلب دائم للناس أن يكون هناك حرية وعدالة. وللأسف حصلت اجتهادات فصلت بين الاثنتين لتقول: اختاروا هذه أو تلك. بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية. النظام الرأسمالي قائم بمجمله على انعدام العدالة. وهو يعطي للإنسان حريته، أي حريته أن يموت جوعاً إذا لم يجد عملاً.

**ط.د** الأب بيار يعطي صورة معبرة عن ذلك حين يقول إنه من غير المنطقي وضع الحمل والذئب في قفص واحد وإعطاء الحمل الحرية باكل الذئب.



**ك.م** صحيح، لكن الاشتراكية تصورت بدورها أنها تستطيع إقامة عدالة اجتماعية بدون حرية سياسية. وثبت أن هذا شكل آخر من أشكال القهر. إذن، لا يمكننا الحديث عن الديموقراطية إذا لم نَسْعَ إلى التوفيق بين جانبيها الأساسيين، السياسي الذي هو شكل تجليها، والاجتماعي الذي هو مضمونها. وأنا أدعو هنا إلى ابتداع كل ما يمكن أن يطور الديموقراطية في بلادنا انطلاقاً من تقاليد قائمة، ولكن باتجاه الارتقاء، وتحرير هذه الديموقراطية من كل ما يعيق تطورها وتكاملها. وعلينا أن نأخذ من التجارب الأخرى، لكن علينا أن نَحْذَر النقل الحرفي. ونحن فخورون أن لبنان كان بلد الحريات يلجأ إليه الهاربون من الأنظمة الاستبدادية، بصيغها المختلفة، بما في ذلك الصيغة التي ارتبطت بما سمي بالتوجه الاشتراكي في المنطقة. وحين حاول فؤاد شهاب إرساء أسس دولة حديثة لم يستطع التوفيق بين وجهي الديموقراطية، ولكن مشكلته كانت في الحقيقة مع البورجوازية التي رفضت قيام الدولة. ونحن اليوم أمام مهمة بناء دولة حديثة من جديد. ولذلك علينا الاجتهاد لتحديد شكل بناء هذه الدولة ومضمونها معاً، وفقاً لظروف لبنان التاريخية الراهنة ولخصوصياته. وأنا أوافق على أن اتفاق الطائف كان، في بعض بنوده، محاولة لخلق مرحلة انتقالية، وفي بنود أخرى أرسى أسس بناء دولة. ولكن الطائف أصبح دستوراً. وهذا الدستور ما يزال ينتهك كل يوم، ويعطل، وبانتهاكه وتعطيله يتأخر بناء الدولة، أو يشوه ما يجري بناؤه منها.

**ط.د** هل تقر بوجود تعارض بين الديموقراطية والاشتراكية؟

**ك.م** أنا متمسك بجوهر فكر ماركس عن التغيير. وهو قال لنا: لا تأخذوا نصّي بل أكملوا عملي مثلما أكملت أنا عمل غيري.

أنا أريد دولة اشتراكية، صحيح، لكن هذه الدولة الاشتراكية التي أتصورها يجب أن تنضج ظروفها. فالقفز فوق الواقع شبيه بالتخلف عنه. لذلك، تقوم المحاولات التي يبذلها الحزب الشيوعي اليوم، وأبذلها أنا كفرد، لأن الحزب أعطانا حرية واستقلالية التفكير والاختلاف والصراع، في اتجاه إنتاج هذا الذي أتحدث عنه. وهذا الإنتاج لا يقوم به فرد واحد أو موقع واحد. إنه بحاجة إلى إسهام الجميع بأشكال مختلفة وبصراع وبتناقض كي نستطيع التوصل إلى تلمس طريق تطورنا. وهذه العملية صعبة ومعقدة جداً لكنها ليست مستحيلة. وأنا لا أنطلق من فراغ أو من نقطة الصفر. فقد أحرزنا إنجازات منذ سنوات طويلة، وقدمنا أفكاراً متمايزة عن النموذج الاشتراكي الذي كان قائماً. ومنها ما قلناه بالنص عن أن الاشتراكية لا تتناقض مع الديموقراطية والحرية والتعدد.

**ط.د** هذه العملية المعقدة جداً من اجل إبداع ديموقراطيتنا كما تقول، اين يجب ان تبدا برايك؟

**ك.م** تبدأ بالحوار داخل كل مؤسسة، كل حزب أو تنظيم أو نقابة أو ناد... إلخ. يجب أن نبذل جهداً كبيراً في سبيل أن تنفتح الأفكار بعضها على البعض الآخر داخل كل مؤسسة، وبين هذه المؤسسات جميعها. وكذلك على الدولة أن تلعب دورها. لكن الدولة في البلدان المتخلفة هي حلقة مفقودة للأسف. إنها ما أسميه حالة ما قبل الدولة الحديثة. إنها سلطة ما، نظام سياسي ما، تقوم تركيبته على قوى إقطاع سياسي أو عشائري أو ديني... إلخ. لذلك أرى أنه من واجبنا أن نجاهد في سبيل بناء دولة في الوقت نفسه الذي نعمل فيه على إنشاء المجتمع المدني وتطوير مؤسساته.



**ط.د** هل ترى ان لبنان قابل الآن لمثل هذا التحول؟

**ك.م** الإمكانيات موجودة بالتأكيد. لكن هناك مفارقة نشهدها الآن في لبنان. وفي هذا العصر الذي تشكل الديموقراطية سمة مميزة له، وقد سماه كريم بقرادوني «عصر الديموقراطية»، بالرغم من أن في هذه التسمية الكثير من الزيف، أرى المفارقة كبيرة جداً. فلبنان معروف ضمن البلدان العربية بتقاليد ديموقراطية هي، بالرغم من تخلفها، أرقى من أي شكل آخر بالجوار. وهذه الديموقراطية تواجه، على تخلفها وتخلف أشكال ممارستها، مخاطر على عدة مستويات. أولاً على مستوى بناء الدولة، فبدل أن يتجه البناء نحو دولة عصرية تجري محاولة العودة إلى الدولة القديمة، إلى ما قبل الدولة العصرية، الأمر الذي يتناقض مع أي تطور للبنان في المستقبل. ثانياً على مستوى المجتمع المدني، حيث تجري محاولات لقمع مؤسسات هذا المجتمع، وهو أمر خطير جداً، لأن لبنان تمتع دائماً بنسبة عالية من الحريات العامة بالرغم من تأثرها بالانقسامات الطائفية والعشائرية. واليوم هناك محاولة لمنع وجود هذه المؤسسات ومنع حركتها، وليس فقط إرجاعها إلى ما هو سابق على المجتمع المدني الحديث. والذي يقوم بهذه العملية منطقي مع نفسه، لأنه يرفض وجود الدولة الحديثة، فهو إذن يرفض وجود مجتمع مدني حديث. ثالثاً على مستوى الاقتصاد، حيث يجري العمل على دفع ما يسمى بالاقتصاد الحر نحو المزيد من التوحش. وهذا التوحش لا يلغي فقط الديموقراطية الاجتماعية بل أيضاً الديموقراطية السياسية، وكلها محاولات تهدف إلى إلغاء المظهر البسيط، المتخلف، للديموقراطية، الموجود عندنا.

**ط.د** كيف يتم برايك تجاوز هذه المخاطر؟ بتجاوز الطائف الذي

قال كريم بقرادوني إنه وضع لإنهاء الحرب وليس لبناء دولة؟

**ك.م** لست في الحقيقة مع فكرة تجاوز اتفاق الطائف، فهي كلمة خطيرة. وأكرر اقتراحي أن نكف عن الحديث عن اتفاق الطائف لنتحدث عن الدستور. فلنطبق الدستور أولاً، وبالتدريج نفتش عن الحلول ونطبقها. وهذه الحلول لن نجدها مع الذين يخالفون الدستور، بل من خلال مواجهتهم. وهذه المهمة مطروحة أمامنا جميعاً، وعلينا أن نرى أنها عملية طويلة ودقيقة. نحن، كحزب، أمامنا ضرورة التغيير بفكرنا وبسياساتنا وبأشكال تنظيمنا لتصبح أكثر ملاءمة مع بلدنا ومجتمعنا بهذا الظرف التاريخي المحدد. وما هو مطروح علينا، مطروح أمام الجميع، وعلينا أن نفتش كلنا عن أفضل الأشكال للمواجهة. أقول ذلك لأني مقتنع بأن الأحزاب القديمة بإمكانها ربما أن تطرح أفضل البرامج دون أن تستطيع تجميع الناس. فلتطرح هذه الأحزاب برامجها مع علمها بأن عملية التجميع ليست بهذه البساطة، وبالمقابل لنشجع الحركات الجديدة على النمو والاستمرار. وضمن هذه الحركة بمجملها، بما هي محاولات تطوير وبما هي حركات جديدة، وضمن أشكال اللقاء والصراع بينها، تتشكل المواجهة المطلوبة من أجل فرض تطبيق صحيح للدستور ومن ثم تطويره باتجاه بناء الدولة التي نسعى إليها.

**ط.د** بقيت فكرة اود منك ان تناقشها، وقد عبّر عنها كريم بقرادوني بالقول إن احد المخاطر التي تهدد بناء الدولة يكمن في الفكر الأصولي، وانا اعرف انك من المتابعين والمشاركين في نقاشات تطال هذا الموضوع. هل ترى في الفكر الأصولي تهديداً لبناء الدولة الحديثة الذي تريده؟

**ك.م** هذا الموضوع يشكل مفارقة أخرى أراها بين السعي



لتعميم الديموقراطية من جهة والقمع المزدوج الذي يمارس من قبل سلطة الحاكم ومشروع السلطة النقيض من جهة ثانية. مثال على ذلك ما يحصل في مصر بين حكم الرئيس مبارك وبين الإسلاميين الأصوليين، وهما سلطتان تتصارعان بشكل يبدو أنه متجه لتدمير المجتمع والدولة. والمشكلة موجودة عند الطرفين معاً. فالحاكم غير ديموقراطي ولا يمكنه أن يكون ديموقراطياً لأنه يمثل قوى قديمة، ويدفعه خوفه على نفسه إلى استخدام القمع، فيما الطرف الآخر يحاول أن يملأ فراغاً ولا يستطيع.

**ط.د** لماذا لا يستطيع الإسلاميون ملء الفراغ؟

**ك.م** لأنهم لا يملكون برنامجاً للتغيير، يقوم على تحقيق التقدم والعدالة ويؤمن شروط التطور. إنهم يملكون خطة للرفض وفكراً ماضوياً لا يستطيع إنتاج التجديد، لذلك هم يملؤون فراغاً مؤقتاً خلقته قوى سقطت تجاربها لأنها فشلت في إقامة دول تصون الحرية وتحقق التنمية والعدالة الاجتماعية، فكانت محصلة تجاربها الفراغ الذي تتحرك القوى الأصولية داخله دون أن تستطيع ملأه، أي دون أن تشكل البديل للذين سقطوا. إنهم يخلقون مناخاً للقمع لكن بوسائل قمعية، ومن دون مشروع تغييري فعلي. لذلك لا بد من التفتيش عن بدائل أخرى. على أن حكمنا يجب أن يكون دقيقاً وواقعياً وموضوعياً على هذا الذي يجري، وعلى هذه القوى بالذات. فهذه الحركات ليست من نوع واحد. وفيها تناقضات، وقابلة لحصول تمايزات فيها في المستقبل.

**ط.د** كيف يكون الحكم موضوعياً؟ وكيف تراه انت؟

**ك.م** يكون بعيداً عن الإطلاق والتعميم. فإلى جانب ظاهرة

التدمير للمجتمع المدني وللدولة، التي تبرز لدى عدد من التنظيمات الأصولية، ينشأ تيار إسلامي مستنير شبيه بتيار لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية. ومن المهم جداً أن يفتح الحوار مع أطراف وأشخاص هذا التيار الذين هم بدورهم يفتحون باب الحوار ومنهم من هو موجود في مواقع دينية. فهؤلاء يفتشون عن كيفية الاستفادة من قراءة الدين لكي ينتجوا فكراً جديداً ويسعون إلى تقديم بدائل من داخل التراث. وأنا شخصياً أناقش عدداً منهم وأحترمهم من ضمن الاختلاف معهم. والنقاش مع أصحاب هذا التيار مفيد لنا جميعاً كي نستطيع مواجهة المرحلة المقبلة التي أراها طويلة جداً، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الخلل الحاصل في ميزان القوى الدولي. فالمهمة صعبة ومعقدة، والمسؤولية الأكبر ملقاة على القوى التي انخرطت في عملية التجديد، وأي خطأ ترتكبه سيعطل حركتها باتجاه التغيير داخل المجتمع.

**ط.د** توافقتما على ان الديموقراطية ليست مجرد تداول للسلطة بل لها، او يجب ان يكون لها وجه اجتماعي يكمل صورتها. وتوافقتما على ان ما يحصل الآن في لبنان هو ابعد ما يكون عن الاستجابة لهذه الفكرة عن الديموقراطية. وتوافقتما بالتالي على ضرورة العمل من اجل تغيير هذا الواقع باتجاه هدف بناء دولة اكثر ديموقراطية. ثم توافقتما على فكرة المدى الطويل الذي ينتظر هذا العمل الذي ـ كما توافقتما ايضاً ـ ليس مهمة جهة او حزب بل هو مهمة مجموعة قوى واحزاب يجب ان تتضافر جهودها لفرض السير بهذا التوجه.

إختلفتما على الشعارات الممكن طرحها وعلى المسارات التي يمكن ان تتبع. كريم بقرادوني يدعو إلى دفن الطائف وإقامة طائف جديد دون المس بالدستور. اما كريم مروه فيدعو إلى الانطلاق من الدستور لتطبيقه كحد ادنى من اجل ان يشكل فعلاً المرحلة الانتقالية التي تفتح مجالات المسار الصحيح لبناء الدولة الحديثة.



توافقتما ايضاً على ان المحيط، انظمة وقوى، غير ديموقراطي، إن كان على مستوى صعود التيار الأصولي او على مستوى علاقة الأنظمة مع شعوبها ومع قوى هذا التيار. كريم بقرادوني يرى ثلاثة مخاطر على الديموقراطية اللبنانية تتمثل بالعشائرية والحريرية والأصولية. ويقر بان الأنظمة العربية عاجزة عن مواجهة الأصولية في المستقبل. اما كريم مروه فيشدد على داء الطائفية وضرورة إلغائها ويدعو لحوار مع المتنورين داخل الحركة الاسلامية لإرساء نوع من العلاقة الديموقراطية تبني اسس مواجهة الأنظمة والتيارات السلفية العاجزة عن تقديم البدائل.

ما توافقتما عليه واضح، ونقاط الخلاف ستستمر قائمة كنقاط جدل، ودعوتكما كانت مباشرة للآخرين كي يشاركوا في نقاشها وتطويرها. جلستنا القادمة ستكون الأخيرة، وفيها سنلقي نظرة على المستقبل قبل أن نقفل هذا الحوار الطويل.

## لبنان، وبعد؟...

**ط.د** وصلنا عملياً إلى نهاية الحوار الذي ظهرت فيه نقاط تقارب عديدة، كما ظهرت ايضاً نقاط تباعد بينكما. واكثر ما ظهر لي واضحاً وجود فكرين مختلفين يتحاوران. وهذا الحوار يتم اليوم من موقع نقد تجربتكما السابقة، وفي ظل متغيرات في لبنان والعالم، تنعكس تغييراً في المفاهيم، او اقله في القراءات السياسية عندكما. فمفهوما اليمين واليسار لم يعودا ذاتهما، كذلك مفهوم العروبة ومفاهيم التحالفات والكيان والصيغة والدولة... إلخ. وهذه المفاهيم ـ العناوين هي في اساس صراعات طويلة حصلت في لبنان. وقد اجريتما لها قراءات مضافة كي لا اتجرا واقول قراءات مغايرة لقراءتكما السابقة. لذلك اود إنهاء حوارنا بسؤالين. الأول هو: لبنان إلى اين في ضوء القراءات التي اجريتماها للوضع الداخلي واوضاع المنطقة؟

**ك.ب** لبنان يسير باتجاه التهميش. وقد يكون التهميش جزءاً من عملية التسوية الإقليمية الجارية حاليا. إن لبنان المهمش في مفاوضات التسوية قد يبقى مهمشاً في النتائج التي ستسفر عنها هذه المفاوضات. إن نظرية شمعون بيريز حول مستقبل «الشرق الأوسط الجديد» والمشاريع التي تقدَّم بها رجال الأعمال الإسرائيليون والحكومة الإسرائيلية في مؤتمر الدار البيضاء في مطلع ١٩٩٥، تثبت أن إسرائيل تعمل لتهميش دور لبنان في المنطقة. فلا محل

للبنان في مفهوم إسرائيل للشرق الأوسط الجديد في حين أن محل لبنان محفوظ في مفهوم العالم العربي. مطلوب من اللبنانيين رد نوعي: وعي، فانتفاضة، فنهضة، في وجه مخطط التهميش. وإلّا تحولنا إلى دولة متأخرة من دول العالم الثالث العربي.

**ط.د** أليس هو كذلك اليوم؟ تريد ان تقول إنه سيتحول إلى دولة عالم رابع داخل العالم الثالث العربي؟

**ك.ب** صحيح. تعبير فظيع: دولة عالم رابع في العالم الثالث العربي!

**ط.د** رأيك بشأن التهميش يتناقض بالكامل مع الخطاب الرسمي السائد الذي يتنازع التعابير المليئة بالتفاؤل، منتقلاً من الجنة الضريبية إلى هونغ كونغ الشرق...

**ك.ب** إنهم واهمون. وهذا الوهم، أكان عن قصد أو عن غير قصد، سيجعل لبنان خارج التاريخ وعلى هامش المستقبل.

**ط.د** دور لبنان في الخريطة الجاري رسمها الآن، هو برأيك، إذن، دور هامشي جداً؟

**ك.ب** طبعاً. إسرائيل تريد أن تحل محل لبنان من خلال مشروع التطبيع الاقتصادي للمنطقة، وأميركا لم تعد مهتمة بلبنان، ولا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. أما الدول العربية فكل منها غارق في مشاكله الداخلية ويتصور أنه قادر أن يلعب الدور الذي كان لبنان يلعبه في السابق. لبنان لا يرحمه أحد إذا لم يرحمه بنوه.





**ط.د** إذا كان ما تقوله صحيحاً، فهذا يعني ان لبنان، حتى ولو استجمع كامل قوته، لن يستطيع مواجهة هذه الأطراف الثلاثة التي تريد تهميشه؟

**ك.ب** مستقبل لبنان لا يبنيه الآخرون بل اللبنانيون، شرط أن لا يفرغ لبنان من اللبنانيين عن طريق الهجرة والتهجير أو عن طريق تجنيس غير اللبنانيين والتوطين. أخطر ما يحدث أن يصير لبنان بدون اللبنانيين كما هي ديموقراطيتنا بدون ديموقراطيين. إذا عرفنا أن نتغلب على العشائرية والطائفية لنولد الوطنية، وإذا عرفنا أن نبني دولة المستقبل، فلا أحد يقدر على تهميشنا أو إلغائنا. إن دور لبنان في المستقبل يمكن أن يقوم على أربعة محاور أساسية: أولاً صناعة المعرفة وهي الصناعة الأهم في العالم ولبنان قادر على أن يطورها من خلال المدرسة والجامعة ودار النشر والإعلام. نحن أقدم جامعة حقوق في العالم وأول مطبعة في الشرق العربي، تاريخنا يساعدنا شرط أن لا نقيد الحريات ونغتال مبادرة الخلق عندنا. ثانياً صناعة الصحة، إن لجهة الاستشفاء أو لجهة العلاج الوقائي أو لجهة الاستجمام الصحي، وهي صناعة أصبحت في عالمنا المضغوط والموبوء تشكل دخلاً قومياً مهماً، شرط أن لا ندمر بيئتنا الطبيعية ونطمر أرضنا بالنفايات. ثالثاً، لبنان ثروة مائية مهدورة: إننا نملك أهم ثروة في هذا الشرق، فالماء أثمن من النفط ونحن أهل الماء. فلا زراعة بدون المياه ولا حياة بدون المياه. من أول أولياتنا أن نضع التخطيط الشامل والمتكامل لمياه لبنان أنهراً وينابيع ومياهاً جوفية. رابعاً، لبنان أرض التجارة والخدمات على أنواعها والسياحة على تنوعها وخصوصاً التزلج. مستقبلنا هو في التخصص وليس في الخصخصة.

**ط.د** هل توافق، إذن، على النهج الحالي في تحضير لبنان ليكون سوق خدمات تجارية ومالية؟

**ك.ب** هناك عبارات أبغضها كاعتبار لبنان «ساحة»، كما أسماه الفلسطينيون، أو «ورقة» كما يطلق عليه المحللون الغربيون، أو «سوقاً» كما يريده أهل المال. لبنان وطن ودولة وشعب وليس ساحة أو ورقة أو سوقاً. ونظرية السوق تستبيح لبنان اقتصادياً كما استباحته نظرية «الساحة» عسكرياً ونظرية «الورقة» سياسياً. فكما توافقنا عام ١٩٤٣ على أن لا يكون لبنان مقراً ولا ممراً، فإننا توافقنا عام ١٩٨٩ على أن يكون وطناً: لا ساحة ولا ورقة ولا سوقاً ولا شركة ولا مزرعة.

وآمل أن لا يستمر الثنائي الهراوي ـ الحريري في الانحراف بلبنان عن دوره وخصوصيته. فلا يجوز أن نجعل من لبنان ما لا يمكن أن يكونه أو ما يمكن أن يكونه سواه، ونبعده عن خصوصيته وقدره. لبنان لا يستطيع أن يكون هونغ كونغ أو سوقاً حرة. كان دورنا مميزاً عندما كنا نظاماً ليبرالياً في منطقة اشتراكية. أما اليوم فكل المنطقة أصبحت ليبرالية أو في طريقها إلى الليبرالية. يبقى لنا أن نعلم الآخرين منطق الليبرالية وقواعدها. ولن يصير لبنان على صورة الخليج العربي، بل هو جزء لا يتجزأ من المشرق العربي يحمل في طياته رسالات السماء وحضارات العالم.

**ط.د** تقترح تحضير لبنان لدور خاص ومميز لمواجهة مرحلة السلام المقبلة. هل تعتقد ان هذا السلام حاصل حكماً؟

**ك.ب** أستبعد حصول السلام ولو جرى بعض التسويات. وأرى أن لبنان ليس جاهزاً للسلام ولا للتسوية. وليس صحيحاً أن السلام يعني حتماً التنمية بدليل أن لبنان ازدهر في أوج الحرب





الإقليمية. أخشى أن يكون السلام الإقليمي الذي يتم اليوم هو كذبة أو خدعة.

**ط.د** هل نملك القدرة في لبنان على تاجيل استحقاق السلام في المنطقة؟ او باضعف الإيمان هل يمكننا تاخير دخول لبنان في مساره؟

**ك.ب** السلام مؤجل أصلاً، وهو لا يتأخر بسببنا ولن يكون بالتالي على حسابنا. قد يشكل التأخير لغيرنا وقتاً ضائعاً، أما بالنسبة لنا فهو وقت مكتسب نحتاجه لتحضير ذاتنا.

**ط.د** هل يمكن ان يكون ما وصفته بانه تحضير خاطىء يجري الآن، اخطر على لبنان من دخولنا السلام في هذه المرحلة؟

**ك.ب** التحضير الخاطىء يعني اغتيال وطن. والخطأ في التحضير نتائجه أفظع بكثير من الخطأ في التنفيذ. وثمن الخطأ في الحرب ندفعه مرة واحدة، أما ثمن الخطأ في السلام فندفعه باستمرار. فلنحافظ على الوطن والباقي يأتي.

**ط.د** هل نواجه، كريم مروه، خطر التهميش برايك؟

**ك.م** هناك خطر على دور لبنان بشكل عام. فإسرائيل ستسعى بكل إمكاناتها لأن تحتل الموقع المالي والسياحي الذي كان للبنان، قبل الحرب الأهلية، وقبل السلام معها، فضلاً عن الموقع الصناعي والزراعي والتجاري والخدماتي، وكذلك النقل والترانزيت، باتجاه الداخل العربي. والكلام الذي يُساق أحياناً، حول احتمال احتفاظ لبنان ببعض هذه المواقع، بعد السلام، هو مجرد أوهام. فأياً كان مصير العملية السلمية، فدور لبنان لن يعود كما كان، وكلمة تهميش التي استخدمها كريم بقرادوني قد تكون

الأقرب إلى التوصيف. والخطر لا يأتي من الخارج فقط، بل الخطر الأكبر يأتي من الداخل. ذلك أننا لا نزال، اليوم، برغم كل تجربة الحرب المأساوية، في الجدل إياه، السابق على الحرب، حول كيفية الوصول إلى بناء وطن، أو تركيب بلد. ومعروف أنه في المنعطفات التاريخية الكبرى، يتحكم الكبار في تحديد مصير الصغار، إذا لم يكن هؤلاء مدركين لكيفية الحفاظ على وجودهم. على أنني لا أرى في الخطر الذي أشير إليه ما يتهدد وجود لبنان، بل هو يتهدد شكل هذا الوجود ومضمونه. من هنا دعوتي للنظر إلى الداخل، من دون نسيان الخارج. ومن هنا أرى أيضاً أن لبنان لا يمكنه أن يكون هونغ كونغ. لأن هونغ كونغ، عدا كونها منطقة حرة متطورة صناعياً إلى درجة أنها استغنت عن الضرائب الداخلية، هي قطعة أرض تتعايش فوقها مجموعة قوميات لا تشكل شعباً بالمعنى الحقيقي. على أنها، في نهاية المطاف، جزء من دولة عظمى هي الصين، ولها وظيفة يحددها هذا الانتماء لهذه الدولة، إذ هي ستعود إلى الصين قبل نهاية القرن، فالكلام عن هونغ كونغ عندنا له خطران: الأول أننا نتحدث عن حالة لا نستطيع أن نكونها. والثاني أن نفقد حين نتشبه بها، مقومات وجودنا كشعب لنصبح أرضاً من دون شعب. وأنا أريد، بمواجهة مرحلة التغيرات وفقدان الوزن الحالية، أن يبقى لبنان شعباً أصيلاً له تاريخ على أرض لها مقومات وطن.

**ط.د** عندما تنتقد الجدل القائم وتعود لطرح السؤال عن مضمون استمرار وجودنا، تثير بدورك الجدل. فاسمح لي ان اسالك كيف يبقى لبنان برايك شعباً وارضاً لهما تاريخ ومقومات استمرار؟

**ك.م** أرى أمامنا مجموعة مهمات. أهمها أن نعمل على بناء



دولة حديثة، حقيقية. وعندما أقول حديثة أعني ديموقراطية بالضرورة. وكي تقوم دولة بهذا المعنى هناك شرط أساسي هو فصل الدين عن الدولة. أكرر هذا الشرط لأن قناعتي مطلقة بأن لا وجود لدولة حقيقية بدون تحقيق هذا الشرط. وفصل الدين عن الدولة أمر مختلف عن مطلب إلغاء الطائفية السياسية الذي هو مطلب طائفي في مضمونه، ومختلف عن العلمانية الغربية. إنه، من وجهة نظري، وكما أفهمه، تحرير للدولة من الاستخدام السياسي للدين، وتحرير للدين من استغلال السلطات له، لتأمين مصالحها السياسية والطبقية. وهي مهمة تحتاج إلى وقت لإنجازها. ولكن لا بد من وضع آلية لتحقيق هذه المهمة بالتدرج.

**ك.ب** هل وجدت تعبيراً يصف اقتراحك، ما دمت لا توافق على العلمنة ولا على إلغاء الطائفية.

**ك.م** فصل الدين عن الدولة يعني، كما قلت، ألا تبقى الدولة كما هي بصيغتها الحالية، خاضعة لدينين ولسبعة عشر مذهباً، أي أن لا تكون قائمة على أساس طائفي، أي لمصلحة قوى سياسية معينة تدعي لنفسها حق النطق باسم الطوائف المختلفة، وتستخدم جماهير هذه الطوائف لمصالحها الخاصة. ويتحقق هذا الأمر في جوانب عدة، في مؤسسات الدولة كلها، وفي إدارتها، ولا سيما في صيغة التمثيل النيابي، وكل صيغة للتمثيل الشعبي، وفيما يتعلق بالانتخابات النيابية قد تكون المناصفة التي نص عليها الطائف، هي مرحلة انتقالية، ربما لفترة من الزمن إلى أن تتوفر الشروط لبدائل ديموقراطية حقيقية.

**ط.د** الطائف يعتمد المناصفة مؤقتاً وحتى إجراء انتخابات نيابية

غير طائفية. ويقترح بديلاً إنشاء مجلس شيوخ يُنتخب بالمساواة بين جميع الطوائف.

**ك.م** أنا لا أمانع إذا كان مجلس الشيوخ يحل المشكلة. لكن خوفي من فكرة مجلس الشيوخ هو من أن يصبح المجلس الأساس، ويتحول المجلس النيابي إلى مجلس ثانوي. المهم وضع الضوابط. والموضوع قابل للنقاش من زاوية اعتماد الخروج التدريجي من الطائفية، من سيطرة السلطات باسم الطوائف على الدولة. فإضافة إلى قانون الانتخابات، لا بد من الوصول إلى اعتماد قانون اختياري للأحوال الشخصية، ثم تحويل جميع المحاكم إلى محاكم مدنية... إلخ بمعنى أن كل خطوة بعيدة المدى تحتاج إلى آلية للتنفيذ.

**ط.د** ما تقصده باختصار هو ربط المواطن بالدولة من دون الوسيط الطائفي.

**ك.م** صحيح، أتبنّى اختصارك المفيد. وأنتقل بالتالي إلى أمور أعتبر أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد فكرة بناء الدولة على الأسس التي ذكرت. أهم هذه الأمور صياغتنا للديموقراطية اللبنانية انطلاقاً من تقاليد يجب أن نعمل على تطويرها بالتجاوز التدريجي للعوائق الطائفية التي تمنع تطورها. وهذه العملية في حال انتظم بناء الدولة، تفتح أمام مجتمعنا المتعدد إمكانية أن يتحول إلى رديف للدولة مكملاً لها، فيؤدي ذلك إلى الانصهار الذي يجعلنا مالكين لمقومات ديمومة بلدنا، وقادرين على مواجهة التغيرات التي تحصل حولنا أو بعيداً عنا. وبهذا السياق تبرز أهمية المسألة الاقتصادية ـ الاجتماعية. وأكرر هنا الاقتراح الذي قدمه حزبنا بشأن الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يحتاج إلى توضيح وتحديد وتدقيق، لإزالة كل ما يمكن أن يثير الالتباس فيه. ووظيفة هذا الميثاق توزيع أعباء الحرب





وإعادة الإعمار على جميع اللبنانيين من كل الفئات، وعدم حصرها، كما هو قائم حالياً، في ذوي الدخل المحدود، وأُجراء القطاعين العام والخاص. ومثل هذا الميثاق تبنته البلدان التي مرت بمثل تجربتنا في الحرب الأهلية.

**ط.د** معالجة المشكلة الاقتصادية ـ الاجتماعية هي برايك إذن واحدة من اولويات المواجهة؟

**ك.م** طبعاً. كيف تريد أن تطلق عملية إعمار وإعادة بناء من دون خطة تنمية شاملة ومتوازنة ومن دون معالجة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها اللبنانيون؟

**ط.د** هنا الأولوية لبناء الإنسان. الأمر الذي يذكرني بكلام سمعته من رئيس الجمهورية في احد اللقاءات معه يقول فيه بوضوح إنه علينا المباشرة بسرعة في بناء الطرقات وشبكات الهاتف والبنية التحتية، اما المدارس فعندنا الوقت للاهتمام بها... فالأولوية لدى السلطة مقلوبة.

**ك.م** مقلوبة، إذا حَكَمَنا هذا النوع من المعادلات، ونحن لسنا مضطرين أن نكون أمام معادلة تفرض علينا الخيار بين هذا أو ذاك. الاثنان يجب أن يبنيا معاً.

**ك.ب** نحن نملك ثروات طبيعية محدودة ونشكل دولة صغيرة ومضطرون إلى الاعتماد على التخطيط الشامل والمتكامل للنهوض، فلا نهدر ولا نهمل، ومضطرون إلى اعتماد سلّم أولويات، فنوظف حيث الأجدى والأنفع والأفضل أي التوظيف في الإنسان.

**ط.د** ما هو المدى الزمني الذي تتطلبه برايكما عملية بناء الدولة التي تتكلمان عنها؟

**ك.ب** الغد يبدأ اليوم. ويقصر المدى بقدر ما يكبر الوعي، ويختصر الزمن بقدر ما تنطلق الإرادة وتتسع قوى التغيير وتتحالف. المدى الزمني مرهون بحجم الوعي والإرادة والتغيير.

**ك.م** رأيي أنه من المستحيل تحديد زمن معين لهذه العملية. المهم أولاً وجود القناعة بأننا بصدد إعادة بناء الدولة. وهذه القناعة ليست عامة اليوم. والكثيرون يجيبونك بأن الدولة موجودة. فعلينا إذن أن نبرهن أن القائم حالياً ليس دولة، وأن نعمل على تكريس هذه القناعة لنستطيع الانخراط بكثافة في عملية بنائها. وأخطر ما يواجه النقاش بهذا الشأن هو المعادلة التي تدعو إلى الاختيار بين الحجر والبشر. أنا أرفض هذه المعادلة بالأساس لأن البناءين متلازمان، لا تستطيع المباشرة بالواحد دون الآخر. والتوازن، هنا، هو الحكم في المعادلة.

**ك.ب** إمكاناتنا الضئيلة تفرض علينا أن نختار. والأولوية بالنسبة لي هي البشر قبل الحجر ولا أساوي بينهما. فالبشر يبني الحجر، أما الحجر فلا يعمل بشراً.

**ك.م** أرفض القبول بهذه المعادلة لأنها شديدة الخطورة. فسيخرج من يقول لك: أنت اخترت البشر، فأبْقَ بين الدمار والخراب.

**ك.ب** أفهم المخاطر لكني ما زلت متمسكاً بالمطالبة بالحد الأدنى من الحجر والحد الأقصى من البشر.

**ط.د** هل إن تركيبة السلطة، بكل تفرعاتها القائمة اليوم، قادرة على الوفاء بمستلزمات عملية بناء دولة حديثة وديموقراطية؟



**ك.ب** أبداً.

**ك.م** مستحيل.

**ك.ب** ساد هذه التركيبة بالأمس منطق الساحة والورقة والمزرعة، ويحكمها في الحاضر منطق الشركة والسوق في حين نحتاج إلى منطق الوطن والدولة والشعب.

**ط.د** انا اقصد تركيبة السلطة بكل مكوناتها وليس فقط الحكومة.

**ك.ب** وهذا ما أعنيه بالضبط. فالتغيير لن يأتي بالتقسيط بل بالجملة، ويجب أن يتناول كل تركيبة وذهنية السلطة.

**ك.م** أنا معك تماماً. لذلك قلت إنه يجب حسم الجدل بشأن ما نعنيه ببناء الدولة.

**ط.د** يجب ان نصل إلى نتيجة. فالأولوية ليست لتحديد المفاهيم، فحتى لو اتفقتما على هذا التحديد يبقى العمل ناقصاً. ذلك ان الخطوة الأولى كما فهمت منكما هي تغيير التركيبة السياسية، الذي بدونه لا يمكن الدخول في عملية بناء الدولة.

**ك.م** فهمت قصدك تماماً. إنما الأمر مرتبط بوعي الناس لهذه الأولوية، ومتى تولدت القناعة بها يمكنك القول إنه من أجل تحقيق هذه القناعة يجب تغيير التركيبة القائمة.

**ط.د** هل يعني انه يجب انتظار ان تصبح اكثرية الشعب اللبناني ضمن حزب واحد او جبهة واحدة لفرض التغيير؟

**ك.م** لا، طبعاً، وفي كل حال لم يكن موضوع الأكثرية عبر

التاريخ غير قوى تقنع الأكثرية بالسير وراءها. فهذه القوى تخلق رأياً عاماً داعماً للتغيير. لكن الرأي العام يحتاج إلى فكر يقتنع به. والفكر المتطور يسبق المستوى العام للتطور. الأفكار المتقدمة قد لا تتوافق مع ما سيحصل لاحقاً، لكنها شرط أول لطرح فكرة التغيير.

**ك.ب** دعنا نتوقف عند الأمر الذي يطرحه طانيوس والذي لا أملك جواباً عليه في الوقت الراهن. الإشكالية هي التالية: الوضع سيىء والتركيبة سيئة والبدائل غير متوافرة. فمن أين سيأتي التغيير؟ هل الوضع سيغير نفسه أم التركيبة ستغير ذاتها؟ ما أعرفه أن التركيبة السياسية لا تغير ولا تتغير. فعلينا أن نفتش عن بدائل أخرى.

**ك.م** يجب أن ننشىء القوى البديلة. ونشوؤها مرتبط بوضع برنامج لها. تضع البرنامج ثم تعمل لتجميع القوى حوله. ولكن من سيضع هذا البرنامج؟ وجوابي أن القوى الأكثر قدرة على وضعه هي التي ستبادر إلى هذا العمل، أو ستضع أسسه.

**ط.د** انت تريد إنشاء قوى بديلة، لكنك تعرف كريم مروه ما هي الصعوبة التي يواجهها الحزب الشيوعي في التلاقي مع قوى تشاركه افكار التغيير وتسير معه بهذا الاتجاه. وبالمقابل يطرح كريم بقرادوني افكاراً عن التغيير ويدين التركيبة السياسية القائمة. لكنه في حزب الكتائب يمارس سياسة معاكسة فيتحالف مع قوى يدعو لتغييرها. فكيف سيحصل هذا التغيير؟ انت لا ترى من تتلاقى معه لتقوم بالتغيير، وهو يعمل مع الذين يريد تغييرهم.

**ك.م** لذلك اختلفت معه حين دعا إلى إنشاء جبهة قوى وأحزاب، فأجبت أن جبهة كهذه لا تؤدي إلى إحداث التغيير المطلوب. وهذه إشكالية لا بد من الاستمرار بطرحها ونقاشها ولا ضرورة للاستعجال.





**ط.د** إذا لم يكن الاستعجال مطلوباً، فاقله ان كريم بقرادوني وجد طريقة للعمل مع آخرين يقول إنهم يشكلون مرحلياً تجميعاً ما، يتناقض مع اجواء الحرب السابقة. إنها صيغة معينة للعمل. فما هو بديلك؟ ماذا تريد ان تُراكم؟ وكيف؟ ومع من؟

**ك.م** بديلي هو العمل من أجل إيجاد تيار ديمقراطي في لبنان يلتقي على برنامج للتغيير وبداية كهذه هي أفضل برأيي، لأنها تؤسس وعيا على قاعدة سليمة. أما الصيغة الأخرى فأقل ما يقال فيها إنها تحتوي على الكثير من الالتباسات. تسألني عن التراكم؟ نعم. التراكم من خلال صياغة البرنامج ثم من خلال الدعوة له، ثم من خلال التفتيش عن القوى المقتنعة به ليتكون من هذه القوى البديل الذي يعمل على إجراء التغيير. إنها آلية عمل طويلة النفس، لكنها الأسلم.

**ط.د** انت ترفض صيغة عمل آنية، مراهناً على آلية طويلة النفس وغير مضمونة.

**ك.م** ربما، لكن إصراري على ذلك ناتج عن خوفي من المستقبل. لنعد إلى الفكرة الأساسية. فنحن أمام منعطف تاريخي ولسنا من الكبار الذين يقررون المصير والمستقبل. فإذا لم يستطع هؤلاء إزالتنا، يمكنهم التحكم بنا وجعلنا نعيش التهميش الذي تحدث عنه كريم بقرادوني لفترة طويلة. لذلك أريد التأكيد على ضرورة تكوين مقومات البقاء الأفضل في حدود الممكن، ووضع طموحات أمامنا نعمل على تحقيقها بآلية واضحة لا تثير الالتباس. ورأيي أن السلم آت عكس ما يراه كريم بقرادوني. لكنه سيكون حرباً من نوع آخر. وإذا كانت الحرب الكلاسيكية لم تحل المشكلة، فإن هذا السلم الآتي لن يحلها. إنه صيغة لمرحلة انتقالية

بانتظار أن يتكوّن العالم من جديد. وقد تحدث مفاجآت على الطريق، لا يمكن التكهن بها. ولا يجوز الانتظار، كما يحلو للبعض أن يفعل، لكي تأتي المعجزات من عالم الغيب، أو من جهة ما لا نستطيع تحديدها.

**ط.د** لكن السلم الآتي سيغير من طبيعة المنطقة.

**ك.م** التغيير سيحمل الكثير من الإشكاليات. ومثال على ذلك أن النظام الشرق أوسطي الذي يتحدثون عنه كبديل للعلاقات القائمة على الرابطة القومية، غير ممكن. لن يستطيعوا استبدال تاريخ العلاقات بين الدول العربية بشرق أوسط جغرافي. فالعرب تاريخ وثقافة وعلاقات... إلخ. لذلك أقول إنه، بمواجهة السلم الناقص، على لبنان وكل بلد عربي أن يهتم بمقومات استمراره الداخلية ضمن حد أدنى من المواجهة المشتركة. وللعلاقات مع سوريا، في المفاوضات الراهنة، وحتى بعد السلام، أهمية كبيرة، بالنسبة للبنان، إذا ما هي قامت على أساس التكامل في شتى المجالات، التكامل الذي يحدد مضمونه وشكله وأهدافه، احترام خصوصيات كل من البلدين، واستقلاله وسيادته.

**ط.د** تقول: كل بلد عربي. فماذا تقصد؟ الأنظمة؟ أم الأصولية الإسلامية التي تناهض السلم والتطبيع؟ أم القوى الديموقراطية التي يتدنى باستمرار فعلها وتاثيرها ووجودها؟

**ك.م** فوراً أُجيب. إن أول من أقصد هو القوى الديموقراطية. لكنني أبدأ بالقوى الديموقراطية وأنتهي بالأنظمة. فأنا أريد أن تبقى الجامعة العربية موجودة لأنها واحدة من المكونات الأساسية لتضامن العرب. بل هي، من وجهة نظري، عندما نعيد تأسيسها، ونعيد



صياغة مواثيقها، ستكون الشكل الواقعي، ولزمن بعيد، للوحدة العربية المنشودة.

**ط.د** ستبقى الجامعة العربية موجودة؟

**ك.م** ليس بالضرورة، كما هي الآن، بل ربما تكون أقل تأثيراً وفاعلية. وقد تقود الأحداث اللاحقة إلى عكس ذلك. وهو ما أتوقعه.

**ط.د** كانت دائماً، عبر تاريخها، غطاء للأنظمة التي قمعت شعوبها.

**ك.م** المواثيق التي قامت عليها الجامعة تعبر عن مطامح. الاستخدام الخاطىء لها لا يجب أن يدفعنا إلى التخلي عنها. وأنا تحدثت عن القوى الديموقراطية التي أريدها أن تشكل جامعة ظل إذا صح التعبير. بمعنى أن تتمسك بالمواثيق القائمة، وتعمل على تطويرها، وتنشط وفق مضامينها.

**ط.د** بالنسبة إليك إذن، لن يكون السلم سلماً حتى ولو حصل. وبالتالي هناك ضرورة للمواجهة كي لا يفرض السلم المشوه تغيراً في طبيعة وتكوين العرب المرتبطين بمصالح قومية واحدة.

**ك.م** هناك مستويان. الأول، كيف نتعامل مع هذا السلم كي يكون أفضل ما يمكن، ومن دون أية أوهام؟ والثاني، كيف نتعامل مع نتائجه حين يحصل؟

**ط.د** وبرايك انه حاصل لا محالة.

**ك.م** حاصل، ولفترة زمنية طويلة.

**ط.د** كريم بقرادوني، هل يستفزك الجزم في كلام كريم مروه؟

**ك.ب** إنه يستثيرني. وأريد أن أؤكد أن التغيير آت لا محالة. وأفضل أن أبدأ اليوم قبل الغد، ولو كانت البداية غير كاملة أو مكتملة. وهو آت من الداخل ومن الخارج. الخارج سيتغير والداخل سيتغير، ولو تراءى للبعض أن الأمور تسمرت إلى أمد طويل. إن التغيير يأتي فجأة ونتائجه تكون مذهلة. ففي المجال الداخلي لن يستمر النظام الطائفي على حاله. وعلى الصعيد الإقليمي لن يبقى التفوق الإسرائيلي هو القاعدة، وعلى المستوى العالمي لن تدوم الأحادية الاميركية إلى الأبد. إننا نعيش في الشرق الأوسط حالة من السلام المستحيل والحروب الممنوعة. أستبعد التوقيع على التسوية الشاملة بين كل العرب وإسرائيل، وفي حال حصولها فإن السلام لن يستتب على الفور وقد تنشب حروب صغيرة.

**ط.د** تقصد حروباً داخلية؟

**ك.ب** حروب الصغار عبثية لا غالب فيها والكل مغلوب. البارحة كان لبنان، اليوم الأكراد، وغداً سنكتشف «شعوباً سرية» ومشاكل غير متوقعة.

**ط.د** انت تعتقد ان التوقيع السريع لن يحصل إذن، وكريم مروه يميل إلى التاكيد ان العملية التفاوضية سائرة إلى نهاياتها المرسومة لها. لكنكما متفقان على ان السلام في الحالتين لن يصبح كاملاً وستبقى المشكلة قائمة وهي كيفية المواجهة.

**ك.ب** علينا أن نحضِّر المستقبل ولا نستسلم للحاضر. لقد تمكنت إسرائيل على سبيل المثال أن تبدل مسار مؤتمر مدريد،





فحولت مبدأ الأرض للعرب مقابل السلام لإسرائيل إلى مبدأ المال مقابل السلام: المال العربي بتصرف إسرائيل والسلام للعرب. وجاءت قمة الدار البيضاء تطرح المشاريع الإسرائيلية بتمويل عربي. لذا نواجه خطرين في لبنان: التهميش والتطبيع.

**ط.د** مشروع بيريز؟

**ك.ب** مشروع بيريز هو الجزرة الإسرائيلية التي تلوح بالتنمية عن طريق السلام لتقودنا إلى التبعية عن طريق الحروب الأهلية العربية. إسرائيل تريد أن تستبدل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالصراعات العربية ـ العربية، ومفهوم الجامعة العربية بمفهوم الجامعة الشرق أوسطية. في المقابل على العرب أن يطوروا صيغة الجامعة العربية فيحولوها من مسرح للتناقضات السياسية العربية إلى مجال حيوي للتعاون الاقتصادي والثقافي، فتنجح الجامعة العربية في أن تصبح في الغد الأداة الاقتصادية والثقافية الجامعة، حيث فشلت في الأمس في أن تكون الأداة السياسية الجامعة.

**ط.د** هذا على المستوى العربي العام، لكن على المستوى الداخلي...؟

**ك.ب** كما أن العمل العربي المشترك هو الرد على المستوى الإقليمي لمنع الحروب الأهلية والتأسيس للتضامن العربي، فإن العمل الجبهوي المشترك هو الرد على المستوى اللبناني لمنع الحروب الأهلية والتأسيس للتوافق الوطني. فبدل أن نعيد تشكيل الحياة السياسية على أساس جبهة مسيحية في مواجهة جبهة إسلامية، فلنجرب صيغة الجبهة المسيحية ـ الإسلامية ولو كان المظهر طائفياً، فقد تكون هذه الصيغةُ المتطورةُ المدخلَ إلى تبديل الجوهر

الطائفي وتخطيه. أنا أعرف أن هذه الصيغ لا توصل حتماً إلى التغيير، لكنها تشكل الشرط الضروري لبدء التغيير. فما دامت الحالة الطائفية طاغية فإن التغيير مستحيل في ظلها. إن الحالة الوطنية هي الطريق إلى التغيير وتشكل بحد ذاتها تغييراً: تثبيت الوفاق الوطني أولاً ومن ثم بناء المشروع الديموقراطي.

**ك.م** أنا أخاف...

**ك.ب** أنا أفهم تخوفك، أنت تعتقد أن المحاولة الأولى قد تجهض الثانية...

**ك.م** والخطر كبير. إن فاقد الشيء لا يعطيه.

**ك.ب** في السياسة: واحد زائد واحد لا يساويان اثنين، بل اثنين زائد «شيء ما» هو التغيير.

**ك.م** أو أنهما يساويان «واحد ونص»... أنا لا أقول بالمناسبة إنني ضد اللقاء مع القوى الأخرى الموجودة الآن. ويجب أن تقوم ندوات ونقاشات وربما تلتقي قوتان أو أكثر على موقف موحد من قضية معينة. لكن هذا الأمر شيء وإنشاء الجبهات شيء آخر. فالجبهة توحي بالثبات والاستمرارية، في حين أنها لن تتشكل الآن إلّا من القديم الذي نحاول التخلص منه. وإذا كنا، نحن وأنتم، نقوم بمراجعات نقدية لبرامجنا ولمواقفنا ولفكرنا، فمعظم الآخرين لا يقومون بهذه المراجعات بل بالعكس يوغلون في الاتجاه نفسه، ومن هنا فإن خطورة أية تركيبة، هي أنها لن تساعد على تكوين البديل اللاحق، ولن تساعد على مواجهة الأخطار التي تهدد بلدنا.





**ك.ب** كريم، أنا لست خائفاً من التغيير بل متخوّف من السقوط مجدداً في الانقسام الطائفي. إني أتفهم مخاوفك، ولكن أخشى في الوقت الراهن من خطر الانتكاسة الطائفية من جديد، في ظل غياب الدولة والوعي الاجتماعي والقوى الديموقراطية، إضافة إلى خطر تصاعد الأصوليات واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وابتعاد التسويات الإقليمية. همي الآني تشكيل جبهات تضمن استمرار الوفاق الداخلي مرحلياً، ولو لم تكن تعبر عن طموحات التغيير الديموقراطي. هذه الجبهات ضرورية للوفاق، وإن كانت غير كافية للتغيير.

**ط.د** انا ارى الخطر في ان لا تُعطى هذه الحركة السياسية، المحدودة بقواها وبزمانها وبمفعولها، حجمها الطبيعي بشكل واضح ومعلن. خطرها يكمن في ان تسمح لها بالمساهمة في خلق وعي مشوه لعملية التغيير.

**ك.ب** صحيح. يجب أن لا نكذب على الناس. علينا أن نقول بصراحة إن حركتنا تهدف في الوقت الراهن إلى الحفاظ على الوفاق الوطني والوحدة اللبنانية أكثر مما تطمح إلى التغيير. يجب أن تكون لنا الشجاعة في قول الحقيقة بوضوح كامل، وهي أن هذه الجبهات تضمن الوفاق لكنها لا توصل إلى التغيير الذي نطمح إليه.

**ط.د** الخطر على لبنان، إذن، هو ان يهمش دوره او يلغى. ومواجهة هذا الخطر اساسها عمل داخلي يسعى الى بناء وعي جديد بمشروع دولة ديموقراطية حديثة لا تستطيع تحقيقه السلطة القائمة حالياً. وبالتالي هناك ضرورة للعمل على تغيير هذه السلطة، من ضمن العمل على وضع اولويات مختلفة في الداخل، ومن ضمن مفهوم للسلام يقوم على اساس ان السلام لن يكون ثابتاً وفعلياً، بل هو مخاطرة لا بد من مواجهتها. وهذه المواجهة مطلوبة على مستوى العمل الداخلي في كل

بلد عربي وعلى مستوى العمل العربي المشترك، من اجل المحافظة على الهوية العربية المهددة بمشروع النظام الشرق اوسطي.

**ك.ب** تلخيص جيد أوافق عليه مع إضافة ذاتية: بقدر ما أنا متمسك في الحاضر بأولوية الوفاق الوطني، فإني أستعد في المستقبل القريب للعمل من أجل التغيير الديموقراطي. قدري الوفاق أما حلمي فالتغيير.

**ط.د** تبقى بينكما خلافات ليست قليلة الأهمية تتعلق باستمرار آلية السلام او بتاجيلها، وهذا يعني تكتيكات واستراتيجيات مختلفة، واعتقادي ان الوقت لن يكون طويلاً لمعرفة اي من التقديرين اصح. وهناك خلافات اخرى تتعلق بصيغ العمل السياسي الممكنة والأفضل، وهذا امر مفتوح على النقاش وعلى ما تثبته الممارسة.

وعلى هذا المدى المفتوح للنقاش ينتهي حوارنا الطويل دون ان يتوقف. لكن، على هامشه، اطرح سؤالي الثاني الذي اشرت إليه في بداية هذه الجلسة الأخيرة:

كريم مروه وكريم بقرادوني، بعد تجارب فاشلة لبناء الدولة، وبعد حرب اهلية، وبعد سنوات قليلة لكنها غنية في خوض غمار السلم العائد، وانتما الآن ناشطان ضمن حزبين يعملان على تغيير نفسيهما من الداخل، هل تُعيدان التجربة وتسلكان الطريق ذاتها، إذا قدر لكما ذلك؟

**ك.ب** أنا، لا.

**ك.م** ولا أنا...

**ك.ب** لحظة. أنا مارست الحوار ومارست الحرب، لذا أحتفظ من تجربتي بالأسلوب الأول وأسقط الوسيلة الثانية. فالحوار هو طريق إلى الأمام والحرب طريق إلى الوراء. ولا أريد أن أمشي إلى الأمام وأنا أنظر إلى الوراء.



**ط.د** سألتكما عن تجربتكما الشخصية، واجبتما فوراً: لا، لن نعيدها. هل تعتبران ان تاريخكما الماضي غلط وساقط؟

**ك.ب** تاريخي مزيج من الخطأ والصواب. إنه تاريخ إنسان وحزب وصيرورة.

**ط.د** هل تنتسب مجدداً إلى حزب الكتائب؟

**ك.ب** أنشىء حزبا كتائبياً جديداً، أسميه الحزب الديمقراطي الاجتماعي وهو اسم الكتائب غير المتداول. إني أجهد كي أحوّل الكتائب إلى حزب ديموقراطي اجتماعي فكراً وبرنامجاً وممارسة.

**ط.د** اليس هذا إنكاراً للتاريخ؟

**ك.ب** أبداً. أعمالنا تلاحقنا. وفي المحصلة نكون كما تكون أعمالنا. إني لا أتنكر لتاريخي بل أعي الأخطاء فيه. إنه تصحيح للتاريخ من أجل التطلع إلى المستقبل بعين ثاقبة.

**ط.د** كريم مروه، انت صاحب التاريخ الحافل اجبت لا، بسهولة مطلقة!

**ك.م** لأني فهمت سؤالك بشكل خاطىء. أما الآن وبعد كلامك مع كريم بقرادوني، فهمت ماذا تقصد وإجابتي ستكون مختلفة بعض الشيء. فأنا بدأت حياتي السياسية منذ نصف قرن ولم أكن بعد منتمياً لحزب. كانت قد بدأت تتكون عندي قضية من خلال وجودي في بيئة معينة ووسط اجتماعي معين. ومن هذه القضية بدأ ينشأ عندي فكر، سبق دخولي إلى الحزب. وبالتالي أنا لا أزال متمسكاً بهذه القضية. لكن حين أستعرض حياتي خلال نصف

قرن أرى أن في تجربتي أموراً أعتز بها، وأخرى لست مستعداً لتكرارها. الآن ستسألني هل أدخل مجدداً إلى الحزب الشيوعي؟

**ط.د** صحيح، انت توفر عليّ دائماً طرح الأسئلة.

**ك.م** وجوابي أني كنت سأتردد بعد التجربة. بل إنني سأعمل على بناء حزب من نوع آخر، في الشكل التنظيمي، وفي شكل النشاط، وفي البرنامج. ولكنني سأحرص على أن يكون هذا الحزب أميناً لتراثه الذي أعتز به. والتراث هو التاريخ. والتاريخ يحفل بالصواب وبالخطأ، والنجاح والفشل، ولكنه لا يلغي الهدف النبيل، والمبادىء، والقيم، والأفكار العظيمة، ولا يلغي النضال والمناضلين من أجلها. والشيوعية ستبقى فكرة عظيمة. وسوف تتجدد. ولكنها ستحتاج، دائماً، إلى من يجددها، ويعطيها الحياة. لذلك فإن جهدي، الآن، كل جهدي، في المجال الفكري، والسياسي، والعملي، يتركز على تحويل حزبنا القائم إلى الحزب الذي يعبر، بصورة أفضل، عن الفكرة التي انتميت إليها، منذ ما يقرب من خمسين عاماً، وأنا في أول شبابي. وهذه الفكرة هي التي لا أزال أتمسك بها، وجوهرها هو ما عبرت عنه مبادىء الشيوعية والمثل التي ارتبطت بها، والتي جاءت التجارب الفاشلة لتفسدها. وماركسية ماركس هي شكل من أشكال التعبير عن هذه الفكرة. ولكن ماركسية ماركس ليست، ولا يمكن أن تكون، نهاية المطاف.

**ط.د** كريم بقرادوني كان انشا حزباً كتائبياً جديداً.

**ك.م** أنا لا أنشىء حزباً شيوعياً جديداً. الحزب الذي أعمل، مع سواي، لبنائه، هو استمرار، بشكل أرقى، للحزب الشيوعي ذي التاريخ العريق. وأعتقد أن كثيرين ممن هم خارج الحزب من



الشيوعيين ومن الديموقراطيين، قادرون على الإسهام، معنا، في بناء هذا الحزب الجديد. وفي أي حال، إني متمسك بمجموعة القيم التي قام عليها حزبنا، لكن هذه القيم لم يجرِ التعبير عنها بصيغة الحزب السابقة. بهذا المعنى، أقول إنني لا أكرر التجربة ذاتها.

**ط.د** ربما هي لعنة جميع الذين يشتغلون على الفكر والمعرفة، ان يكونوا في حالة تفتيش دائمة عما هو افضل، فكيف إذا كانوا مشدودين إلى الممارسة السياسية اليومية والمباشرة التي تحمل في طبيعتها إمكانيات متساوية للخطا والصواب.

لقد انتهينا اخيراً. اشكر لكما صبركما ووقتكما وتعبكما معي. واتمنى ان يكون هذا الحوار المتشعب والطويل قد قدم إضافة، ولو نسبية، إلى محاولات التصدي للهم الكبير، الذي يحمله الذين يريدون ان يتحول لبنان إلى وطن حقيقي ودولة فعلية، حتى ولو بدا وطناً صعباً وقيامة الدولة فيه مستحيلة.

## خاتمة بمثابة تمهيد

ويبقى الهاجس: كيف نبني دولة حقيقية تُجسّد قيم هذا الوطن الصعب بتنوعه وتاريخه وجغرافيته؟ فبناء هذه الدولة، كما أظهرت تجارب السنوات الطويلة الماضية، منذ الاستقلال حتى اليوم، هو المهمة الأساسية التي تواجه اللبنانيين وقواهم السياسية، لأن قيامها هو الضمانة الأكيدة الوحيدة لاستمرار لبنان، وطناً مستقلاً منفتحاً على إمكانيات التطور والتقدم والصمود أمام التحولات الكبيرة التي تحيط به.

فهل أجاب الحوار مع كريم مروه وكريم بقرادوني على هذا الهاجس؟

أسارع إلى الإعراب عن قناعتي بأن الإجابة عن سؤال بهذا الحجم مستحيلة، بواسطة حوار محدود بالأشخاص وبالزمن. فالصيغ الجاهزة غير موجودة. ومن يدعي امتلاكها مغرض أو جاهل. والتجارب السابقة فشلت في تكوين تراكم يسمح بالقول إنه أصبح سهلاً وواضحاً طريق الوصول إلى بناء الدولة. فهل هو مستحيل هذا البناء؟ هل إن الدولة في لبنان مستحيلة التحقيق؟

هذا الكتاب يريد أن يكون مساهمة في البحث عن الإجابات الممكنة والصحيحة في آن معاً. لذلك يختتم فيه الحوار «على زغل»، أي أنه لا يُختتم. لقد قال كريم مروه وكريم بقرادوني ما عندهما في هذا الموضوع، ولا يزال عندهما الكثير ليقولاه. والأهم أن عند غيرهما الكثير ليقوله. فآستحالة بناء الدولة تصبح حقيقية حين يُحجم اللبنانيون عن التصدي لواجب الصراع الديموقراطي الموصل إليها. وأهم مظاهر الصراع الديموقراطي هو الحوار المنفتح القائم على الاعتراف بالآخر والاستماع إليه.

الحوار الذي أجريته مع كريم مروه وكريم بقرادوني استند إلى هذا المفهوم. وفيه أقر الاثنان بفشل مشاريعهما السابقة، وانتقداها بجرأة، وحاولا تحديد مكامن الخلل التي أدت إلى سقوطها. كما حاولا تشريح الأسباب التي عرقلت ومنعت بناء الدولة، والعوامل التي ساهمت في بقاء لبنان ضمن دائرة الخطر، حتى اندلاع الحرب الأهلية، والتي حالت دون خروجه منها بالرغم من التسوية التي أنهت الحرب، وشرحا، خصوصاً، المشاريع المستحيلة التي بنياها خلال الحرب مع من يمثلون، والسقوط الموضوعي والحتمي لتلك المشاريع ـ الأوهام، وقالا ما يجب فعله، من وجهة نظرهما، للاستفادة من التجربة.

وارتكازاً على هذا كله، خرج الحوار بأفكار عديدة، وبآراء واقتراحات مختلفة، طُرحت أصلاً لتناقش، حتى ولو



كانت لهجة المتحاوِرَيْن حاسمة في بعض الأحيان، بما يظهرها تعبيراً عن قناعات راسخة عندهما. أفلا يستنتج القارىء، الآن، وبعد أن قرأ الحوار، أن الأمثولة البارزة فيه تكمن في عدم الركون إلى نهائية القناعة في شأن ما هو قابل بالضرورة للتغير والتطوّر؟ وتكمن في خطأ التمسك بالأحكام المسبقة وفي خطأ الاكتفاء بالخيارات المحدودة، وصولاً إلى ضرورة البحث المشترك عن الصيغة الأفضل التي يضعها اللبنانيون أنفسهم لبناء دولتهم؟

فإذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً، يكون هذا الكتاب ـ المحاولة قد أدّى دوره، في جعل خاتمة كل حوار تمهيداً لحوار آخر.

# الوطن الصّعب
# الدّولة المستحيلة

قراءة بصوتَيْن عاليَيْن في الخمسينَ الماضيةِ
من عمرِ لبنانَ وطناً صعباً ودولةً مستحيلة.




ISBN: 2-910355-27-6